

١٦٠

تسخ

تقاريرات على حاشية الصبان على شرح الملوي

للسلم المرونق للأخضري، تأليف الخفاجي،

حسن رضوان - كان حيا قبل سنة ١٣٠٦هـ. تجريد  
 أحمد بن حسين بن خميس الطلاوي - كان حيا سنة ١٣٠٦هـ  
 بخط محمد الهلالي الزينادي سنة ١٣٣٤هـ.

٨٧ ص ٢٤ س ٢٤ × ١٨ سم

٦٥٧٦

نسخة حسنة، خطها نسخ حديث.

الازهرية ٣: ٣٥٨ نشرة دار الكتب ١: ١٧٤

١- المنطق ٢- المؤلف ب - المجرد

٨١ ١٢ ٢٢

١٢ ٨/٢١٧

ج - النسخ  
 د - تاريخ النسخ ه - تقرير  
 حاشية الصبان على الشرح الصغير للملوي



UNIVERSITY LIBRARIES



Kingdom of Saudi Arabia

King Saud University

Riyadh, 11451 P.O. Box 2454

عمادة شؤون المكتبات

الرقم : NO. ....

مكتبة جامعة الملك سعود قسم المخطوطات /  
الرقم : ٦٥٧٦ - ٨١٨٣٩٩  
التاريخ : تقريرات على حاشية الصبيان على ترغ الملوك السلام المردنفة بترغضري  
المؤلف : الحفظ هو رحمه رصنواست - كانه حيا قبل سنة ١٢٠٦ هـ  
تاريخ النسخ : ١٢٤٤ هـ - - - - -  
اسم الناسخ : محمد محمد الابرار الى الزبياري - - - - -  
عدد الأوراق : ٨٧ ص - - - - -  
ملاحظات : - - - - -  
- - - - -

٥٧٦



هذه تقريرات على حاشية

المصنف على شرح

ملوكي السلام للأستاذ

الشيخ حسن

الخفاجي

رحمه

الله



الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين  
 أما بعد فهذا ما وجدته بخط شيخنا الزاهد النقي العابدنا بقة زمانه وفكرة آياته  
 مولانا الخفاجي الشيخ حسن رضوان سقى الله ثراه صبيب الغفر والرضوان على حاشيته  
 العلامة الصبان على شرح الملاوي للسلم فقصدت جمعه حفظا من الضياع وتسهيلا لعموم  
 الانتفاع وعلى الله اتوكل وبنية اتوسل **قوله** اشارة بذلك الى العلم انه يجهل ان غرض الشارح  
 بقوله ابتداء الح بيان متعلق الجار والمجرور سواء تم الكلام او لا وان غرضه به بيان ما يتم  
 به الكلام مما يجوز ذكره وهذا اظهر كما لا يخفى وعليه لا اشارة في كلامه الى صحة تقدير  
 المتعلق فعلا واسما ولا ينوهم الايراد الا في حني يجب عنه ويكون في كلامه اشارة  
 الى صحة كون مجموع الجار والمجرور قافيا مقام المتعلق وعدم كونه قافيا مقامه فافهم ذلك  
 بتدبر ثم عرضت ذلك على شيخنا فقال لما كان ما يتم به الكلام ليس خفيا نجا لمتعلق الباء  
 من حيث ما هو الارجح فيه كان الاظهر ان غرضه بيان متعلق الباء ليس الى ما هو الارجح فيه  
 انشائي فله دره **قوله** ان قصده الرد على من يعتقد الح لا يخفى انه لو كان الغرض في الرد  
 نفس البدء باسمه تعالى لكان معنى قوله مثلا بسم الله الرحمن الرحيم ابتداء انه يبتداء باسمه  
 وحده لا باسمه وام غيره كما يعتقد الخصم وانه يبتداء باسمه ثقا لا باسم غيره وحده كما يعتقد  
 الخصم وانه يبتداء باسمه تعالى لا باسم غيره وحده او مع اسمه فاليعام حاله من شكا فيه هو البدء  
 باسمه تعالى وحده او باسمه تعالى وام غيره او باسم غيره فقط فيكون الغرض الرد على من يعتقد شركة غير  
 الله تعالى له في ابتداء المصنف بالاسم وان غيره ثقا هو الذي يبتداء المصنف باسمه او اشارة  
 المردفين بابتداء المصنف باسمه فيقضي ذلك ان هذا من يعتقد ان المؤلف يبتداء باسمه تعالى  
 واسم غيره او باسم غيره دون اسمه او يتردد في ابتداءه باسمه ثقا او باسم غيره تعالى معه او باسم  
 غيره ثقا وحده وليس كذلك فعلم بهذه القرينة ان الغرض في الرد هنا هو علة البدء باسمه  
 تعالى لا نفس البدء بذلك وان الغرض هنا راجع الى لازم الجملة لا الى ما تضمنته الجملة فلا بد  
 قال الخفاجي الحاشي ان قصده الرد على من يعتقد الح فاعني طلب الابتداء لا الابتداء فلا يقال  
 كلامه انما يناسب لو كان التقدير بسم الله الرحمن الرحيم يطلب الابتداء فافهم ذلك

فانه ربما يفعل عنه ثم عرضت ذلك على شيخنا منقطه الله تعالى فاذا ان الخفاجي الحاشي  
 مصرح بثل ذلك **قوله** في طلب الابتداء باسمه اي في مطابق طلب الابتداء بالاسم بطلب الابتداء باسمه  
 اي اسم ذلك الغير فليس قوله في طلب الح صلة قوله شركة حتي يكون مدخولا مشتركا فيه وسقفي  
 عبارته مع عدم صحة فافهم **قوله** ان قصده الرد على المارد اي ارشاد المارد واغابر  
 بذلك لمشكلة سابقة فافهم **قوله** لتوسم فيها اي حيث اعلم فيها كما ما فيه راحة  
 الفعل اي معنى الحدث وان كان ما فيه ذلك اجنبيا من الفعل بانه كان حرفا فلا يمنع المصدر  
 ان يعمل فيها محذورا وان كان فرع في العمل حتى بالنسبة اليهما هذا هو الظاهر  
 ويحمل كلامه وجها آخر هو انهم لما توسعوا فيها حيث اعلموا فيها كل ما دل على الحدث  
 وان كان اجنبيا من الفعل علم ان الفعل ليس صادقا في العمل بالنسبة اليهما بل هو غير  
 سواء في ذلك فلا يقال حينئذ ان المصدر فرع في العمل فلا يقوي على ان يعمل محذورا  
 مؤخرا فافهم **قوله** الا اذا اقيم الح اي بان جرينا على غير ما تقدم في بيان المتعلق  
 فجعلنا الجار والمجرور خبرا او حالا كذا فرع لنا شيخنا في درسه ولو جري الحاشي على ما تقدم  
 التنبيه عليه مما هو الاظهر في عبارة الشارح لم يخرج لهذا الا بالنسبة لهما اذا اقيم جار  
 والمجرور مقام المتعلق انما الذي حذف لقرينة فافهم وثنيه لما مر **قوله**  
 اعراب هذا المتعلق نسبة الاعراب الى المتعلق لا في ملا به بالنسبة لما اذا كان فعلا  
 فثنيه **قوله** واذا كان مستغرا الى آخره ظاهره انه اذا كان مستغرا لا يكون للمجرور محل ولا مانع  
 منه فثنيه **قوله** هو ما حذف عاملة الح وقيل هو الاول فقط وهذا الغيل لا يوافقه قوله سابقا  
 او خاصا دل عليه قرينة فافهم **قوله** وعلم الح دعوى العلمية مخرج لتكلف كما لا يخفى فالأدب  
 واسم جنس ليس بسم الله الرحمن الرحيم **قوله** كما هافيه نظر نعم ربما قيل ان الثاني اظهر هنا ويحمل انه  
 بني على ما هو الاظهر فافهم **قوله** لعدم الح افاد نضمن القرآن للأمر ايضا ان تضمنه  
 له خفي بالنسبة لنضمن الحديث له **قوله** لا انا نقول لو سلم الح قلنا ان لا نسلم ان لا مانع من  
 محاكاة الفعل ونقله **قوله** واحد الامور اي التي يراد بها في هذا المقام الافعال جمع فعل  
 يعنى تحريك البدن فيخرج نحو الصوم قرره لنا شيخنا في درسه **قوله** وانتم يجمع الح  
 كما في حيث مع زيد ورئيته اراء الكمية شيخ شيخنا في درسه انتهى ووجه عدم





الصحة في ذلك انه لو صرح باللام لقطع المضاعف عن الاضافة مع ملازمته لها فافهم **قوله** والمعنى  
 الافراد الخ يعني ان قولهم مثلا ان كل لا يستغرق الافراد بمعنى الافراد بأسرها وحيدتها فقولهم  
 كل فرد يحتاج لتجديد كل عن بعض معناه فافهم **قوله** او علي ان المراد بذلك الامر الخ لا يخفى  
 على المناظر ما في كلامه هذا فان السببه هو المراد فالمراد بالبيان علي هذا هو الحال ان اشعوره  
 فيه باعتبار وضعه للقلب فكان مجازا فلو قال ببدل قوله او علي ان الخ وفصل الحال لكن بطريق  
 المجاز لا صايفندبر **قوله** او قوله لسم ولم يظهر وجدها هو ظاهر كلامه من عدم صحة كون  
 نائب الفاعل هو قوله فيهم فظهر انه عندهم كون الحرف دالا على التعليل فيكون قوله فيهم مبنيا  
 على سؤال مقدر فكانه من جملة اخرى وان المحقق المحشي بحث في ذلك في هامشيه على الاشعري  
 بما لا داعي له فراجع في باب النيباه ان شئت **قوله** بالغاء القيد وحيدته ليس في مقتضى  
 القول المذكور دالة على كونه بضمير السمله على اي روايته منها فافهم **قوله** والظاهر  
 على كل الخ لشيئنا حفظه الله تعالى رسالتان فيما يتعلق بذلك مختصرة ومبسوطة فان  
 اردنا غاية تحقيقه فارجع اليهما لنظروا في ما لك **قوله** ويمكن ان يقال الخ  
 فيكون قد ظهر له ان ما سبقه ليس تحيينا لفقده شرطه **قوله** ان ابقينا الباء الخ  
 يحمل ان يكون المراد بحمل الصفات خصوص الصفات القديمة ويحمل ان يكون المراد بما يعم  
 الغديعه والحادثه فان الشاء في نحو قولك زيد عالم ثناء على الله في الحقيقة ولا يخفى انه  
 يرد على كل حال اذا ايقنت لبا على ظاهرها ان التفسير اعم من المفسر وانما يصح التعليل  
 ببناء على ما هو متعين من عدم جعل الباء في قوله بالحمل صله الشاء اذ يكون التقدير حينئذ  
 وفرضنا بهذا ان الحمل الخ فانت ترى ان ذلك في قوة قوله وفرضنا بهذا العام لا ان  
 الحمد هو هذا الخاص فان ادعى مدع ان التفسير يكون ذلك لاجل حمل غير حادث  
 مطبوع مراد له في التفسير لكن حذفه لوضوحه ومط الفصد بالتعليل هو المذكور ولا يخفى  
 ان ذلك غير مسموعه اذ هي محض مكابر فكل المحشي بعد فيما كتبه على قوله بالحمل مشير  
 الى منع ابقاء الباء هنا على ظاهرها فاجعل الباء في قوله بالحمل صله الشاء واريد بحمل الصفات  
 هنا ما هو اعم كان فيه زيادة على ما سطر المحشي التعليل فاسد مثل ما مر فتدبر  
**قوله** اتى به القيل فيه ان هذا تعريف فلا جملة ولا علم انشائي لا يخفى ان التعريف في نفسه

يستلزم الحصر لانه يجب ان يكون ما معا ما نعا فافهم **قوله** وان جعلت سبيقا  
 على كل من هذين ان لا يد بحمل الصفات ما هو اعم كان التفسير اعم وقد التعليل وبهذا  
 مع ما مر تعلم ما يصح اعتبا وفي كلام الشارح وما لا يصح فافهم **قوله** تعليل لمخالف  
 المصنع ذلك لا العلة انما تكون للافعال انشائي فذلك شيخ شيتنا في درسه زادنا به قول  
 بعضهم ان ذلك لدفع تعليل الشئ بنفسه اذ المراد بحمل الصفات ما يعم القديم والحادث  
 فان الثناء بالعلم في قولك زيد عالم مثلا ثناء على الله **قوله** مصدر فيه انه اسم مصدر  
 لا مصدر **قوله** منتهى لان ما دخل احدهما اخرج الاخرى شيخ شيتنا **قوله**  
 ووصف المعرفة الخ لاجابة الى هذا فانه لا مانع من جعل غير حال الشيخ شيتنا **قوله**  
 وان اجيب الخ قال شيخ شيتنا وبعضهم التزم خروج ما ذكر وجعله مدحا لا محدا **قوله**  
 لئلا يتكرر الخ وقال بعضهم ان قوله وجمع بين الابتدائيين الخ مكررا انشائي ولا يخفى  
 على المناظر انه لا يدفع تلك حذ قوله ثانيا فتدبر **قوله** من الثاني بياننا قوله  
 لا يمتنع الثانيه يغضي انه ينتج المفرد بقطع النظر عن الثانيه وليس كذلك فان  
 المقصود بالحد الحاصل بغير السمله بدليل قوله بعد وجمع بين الابتدائيين فتدبر **قوله**  
 والثاني الخ لا يخفى عليك ما فيه بعد ما مر فنتبه **قوله** عن ما يرد الخ كيف يرد ذلك بعد  
 فرض كون قوله ثانيا له دخل وانما خرج ما ذكر الثانيه قوله ولا يصح انهما الخ  
 عانت ان انهما من ذلك مانع من ورود اليراد ولا اعتبار الغفلة عنه قوله  
 اعلم ان توهم التعارض الخ لا يخفى ان توهم التعارض انما ياتي على اعتبار وانما يصح  
 بيانين وبالحمد لله برفع الحد قاله شيخ شيتنا ولا يخفى ان التوهم بعد ذلك انما ياتي  
 على عدم الغاء قيدهما المتنافيين مع ان الدليل قائم على الغاء كما لا يخفى **قوله**  
 ويرد عليه ايضا الخ اخوه محصله انه اذا كان المبدوء فيه قول لا يمكن ان يستعان  
 مثلا في اوله بشئ منها فضلا عن ان يستعان في اوله بها ولا يثبتهم الاستعانة  
 باليراد السابق فخرج شيخنا حفظها الله تعالى ولا يخفى ان هذا اليراد فيه رد لعموم  
 قوله لم يكن للعارض الخ فافهم **قوله** وهذه النسبة الخ قال شيخ شيتنا فز شيتنا غير  
 هذا وهو ان يجعل المنسوب اليه الحقيقة بمعنى نفس الامر فان الحقي في ابتدائي نفس



الامر دون الاضائي انتهى قال شيخ شيوخنا ولا يخفى ان كل منهما ابتداء في نفس الامر وكان  
الأول حقيقيا بكل من المعنيين الذين ذكرهما الخشبي والثاني مجازيا فكان شيخنا اعني  
الحقيقي دون المجازي فان كلامه يصح بذلك فاخرهم ذلك بندير قوله لا شمار الخ  
يعتني قوله قبل وآثروا الخ ان قوله هذا وانه ما كان ابتداء الخ على معنى وقد سبقه  
شئى والا فما كان ابتداء بالاضافة الى ما بعده ولم يبقه شئى فليس بمجازي قوله  
سابقا سبقه شئى او لا غير صحيح فلا يصح قوله بعد فروع شيخ شيوخنا حفظها الله تعالى  
**قوله** لأن الالفاظ الخ ولا يقلان مثل هذا التعدد لا يعتبره ارباب العوالم فان عدم  
اعتبارهم له دائما غير صحيح الاثر في انهم اعتبروه في عد كلمات الأذان والأقام وغير  
ذلك **قوله** متعلق بآثر اي على حذف مضاف كخايشير اليه اي ليس متعلقا بالنصير  
فان قلت المانع من تعلقه بالنصير على حذف مضاف مع كون النصير في مقام الحمد  
بالجملة الاسمية هو الواقع من المصنف ومن الله تعالى كما لا يخفى على من حقق النظر قلت لأن  
ذلك يقتضي انه آثر النصير في مقام الحمد على النصير في مقام غيره هذا هو المانع  
فاخرهم واحذر ان لا تدير قال بعضهم ويصح ان يكون قوله في الحمد متعلقا بحذف  
حال من الجملة الاسمية وفي معنى من والكلام على حذف مضاف اي من صيغة الحمد انتهى  
وما جرى عليه الخشبي احسن فان كون هذه الجملة من صيغة الحمد امر معلوم ولا فائدة  
لذكره وما ذكر كون ايتار في مقام الحمد مع كونه معلوما فله فائدة وهي توجيم صيغ  
في مقام التسمية من عدم ايتار النصير بأحدى كلمتين على النصير بالآخر بل الي  
بالبسملة مختمة فقوله ناسيا الخ على هذا دليل لا يثارها وعدمه فيما روي قوله  
ولذلك لا شمار الخ دليل لا يثارها فقط وقد تقدم للخشبي عن كلامه في الاستدلال على مثل ذلك  
فتبين قوله على النصير مرتبط باختيار لا بالنصير كما لا يخفى **قوله** لم يجز آية الحمد الخ  
قال شيخ شيوخنا من غرائب الاتفاق ان خواص الحمد خمسة والسور المبتدء فيها به لذلك **قوله**  
لأنه هو الذي الخ فيه ان دلالة الاسمية على البتة واحتمال دلالة الفعلية على الخصيل دون  
المحاول نفعه شيخ شيوخنا عن شيخه ونازعه بعض الطلبة في ذلك فكان آخر كلامه ان ذلك  
باعتبار الاسمية والمضارعين انما هنا قال ولا يخفى ان معنا احمد اصل الحمد انتهى ولكن

ان تقول معنى احد ببتة تحصيل الحمد وما كون الخصيل ببتة الاحتمال فليس كذلك ايراده ثم  
الذي ينبغي ايراده على الخشبي ان الكلام في البتة بقطع النظر عن حدوث وهو مدلول  
الاسمية واما الفعلية فمدلولها البتة على وجه حدوث وكلامهم يدل على ذلك ولا  
ينافيهم قولهم الفعلية تدل على الحدث فاخرهم ذلك بندير قوله ثم عن نصب المصدر الخ  
فيه ان ذلك لا يصلح قرينة على ارادة الدوام ما لم يثبت للاسمية الدلالة عليهم من قبل  
ثم رأيت العلاقة الأمير فيما شينه على ملوي السمر قنديه ما يأيذ ذلك فتدير  
**قوله** اقول الخ اعتبر تأويل البتة بالبتة فقال ذلك قد تقدم لك انه لا حاجة  
الى التأويل وعلى عدمه فالعني ولد لا لشها على البتة بقطع النظر عن حدوث دون الفعلية  
فاخرهم تدل على البتة على وجه حدوث الاول هو المناسب الاول ما وقع الحمد  
لاجله وحينئذ لا ثاني هذه المعارضة فتعطل **قوله** حيث قيل الخ لا يخفى ان ذلك  
انما يعطي بالذوق ان له عرضا في ذكر الاسم الكريم والاغراض في ذلك كثيرة خبر  
كالنبرك والتلذذ ونشيط القلب واجباؤه به وذكر يسمه الخ مع جميع صفات  
الحال وتضمن ذكر الاسم الجامع لما ذكر الشاء بجميع صفات العمل على وجه الاحتمال الخ غير  
ذلك واما انه يشعر بعينية ما ذكر فلا يخفى على منصف عدمه نعم من جملة الاغراض  
اقادة العلمية وكل غرض لا مانع من اعتبارها اياها ينبغي اعتبارا انه قصده بالعلم  
حالا لحاله على كل الاحوال ثم اعلم انه بعد تسليم عينية الذات هنا على حدتها لا يتم  
اتحاد الحمد والمحمود عليهم بالذات واختلافهما بالاعتبار فان عليهما اعاها في حسب الظاهر  
والعلة في الحقيقة العمل الذي اتى السابن للذات بقطع النظر عن جميع الصفات فهو الحمد  
عليه في الحقيقة فلا اتحاد والعمل الذي هو الاختلاف الذي اتى كما اوضحه شيخنا فما كنبه  
على مختصر سعد ما شينه الخشبي عليه في بحث الحمد فاخرهم واحذر ان لا تدير **قوله** على ان  
لفظ الله الخ هذا الترتيب بالنسبة لعينه الصنف فقط كما لا يخفى **قوله** رحمه الله تعالى  
وما يدر الخ يظهر وجه ورود ذلك فان اقادة توليه الحمد بنفسه ليس غرضا هنا كما لا يخفى  
**قوله** لا نشاء الحمد بمضمونها الخ يقتضي انها تدل على الحمد بمضمونها وفيه ان الحمد هو المذكور وفي  
لا تدل عليه وبالجملة كون جملة الحمد انشائية بالعني المقابل للمخبر سواء كانت اسمية او فعلية







ثم للاد جنس الحركة على احتمال يأتي قول الله وهذا هو الفكر الذي يعدل الى هو الذي هو العادة بعد  
 من حواصل الانسان كما هو واضح بواسطة الذوق والغريزي وما بعد فهو وان كان من خواص  
 الانسان فليس هو الذي يعدل من الخواص ولا شبهة في ذلك ثم في كلامه تنبيه على ان المراد بالمعقولات  
 ما يقابل المحسوسات الشاملة للوحيات ولا ينبغي على من تأمل ان ارادة المعقولات المقابلة لما يشتمل هو هو  
 تنافي الترتيب الذي عن الماصر فالشك الثاني فيه لتوسيع الدائر او الاحتمال يجوز ان كان بعيدا  
 فافهم ذلك فندبر قول الله والثالث في ملاق الفكر عليه امر حيث الحاضر هو الحقيقة على هذا  
 فنظن قول ما يفيد ان الفكر الى اخره باني ذلك على وجه مردود وهو ان التعريف هو قول الفكر  
 وما بعد تفسير للفكر والافلاحي عدم افادة ما ذكره لذلك فندبر قول العرب ما ذكره في قوله  
 ابن الحاحي ان الفكر الذي يطلب به علم او فن قول مجموع الحركتين على هذا يحتاج اذا عرفت  
 الفكر الذي وقع جنسا بانه حركة النفس في المعقولات اي حركة كانت الا ان يراد جنس  
 الحركة ليصدق مجموع الحركتين فندبر قول الله كما هو رأي الفضا والم بعيد انه لا فائلا في النظر  
 هو الحركة الاولى فقط وهو ظاهر وقوله على المعنى الاول في مجموع الحركتين كما هو ظاهر قول الله  
 ان اريد بالمعقولات اي في تعريف الحكي للفكر الواقع جنسا في تعريف جمع الجورع للنظر قول  
 فتخرج عن حد النظر اي لعدم شمول جنس ذلك الحد قول وهذا في الخيال لا في هذا  
 بياض وكل بياض مفرق للبصر فهذا مفرق للبصر قول مشكل اذ مقتضى هذا النص ان حركتها  
 في المحسوسات شبيهة فلكر قول لا يدرك المحسوسات اصلا وانظر ما اذا يقولون في حكمه عليها وذلك  
 ان تقول انه يدرك مجرد كليات متفحصاته فيحكم باعتبارها فيقع الحكم عليه فاصل قول الله  
 لا حمل على العقل يعلم منه ما في صنيع الماصر فيما مر فتنبيه قول فالكثير قال شيخنا معظما  
 الوجه حذف قوله فالكثير فان ما زاد عن امرين يرجع اليهما سواء الى الموقف الى انه وكأنه غير  
 في الفعل انه مركب ولو ما لا من تصديقيين فقط وان كل تصديقي امر واعتبر المحسوسات في ذلك  
 يتردد الى ما اعتبره قوله قريبا وفي التصديق كما اذا اردنا الى على اظاهر من احتمالين ههنا بيان  
 فتنبيه قول يرد على التعريف اي تعريف الفكر الذي هو النظر قول ان يعرف اي الفكر وقوله بتعريف  
 آخري غير ما ذكره التارح قول ونرتب هكذا اي ونرتب الثلاثة المعروفة مما ذكره في  
 الانسان والحيوان والنحو بالارادة اي يجعلها بحيث يطلق عليها اسم الله هو ويكون

لبعضها نسبة الى بعض بالتقدم والناظر على القانون المنطقي بان نجعل الحيوان محمولا على الانسان  
 هو منوعا للمعقولات بالارادة فقط قوله ونرتب على ما قبل من عطف الخاص على الا اذا حصل  
 الترتيب هنا فوسيط الحيوان بينهما على وجه مخصوص هذا هو الظاهر ويؤيد قوله آتقان  
 والمراد بالامور ان فالكثير ويحتمل ان المراد بالتوسيط فوسيط مخصوص بحيث يتحصل  
 والمراد بقوله ونرتب هكذا انا نرتب بالتصنيفين بعضهم احدها الى الاخرى على الوجه الخاص  
 فيكون العطف من عطف المغاير لكن لا ينبغي بعد مع لونه يلزم عليه عدم صحة قوله آتقان والمراد  
 بالامور ان فالكثير فندبر قول اي التصدير الشئ ما اخرج لذلك لان تصدير الشئ  
 بلنا جعل كذا صدرا له ليعمل كذا في صدره فافهم قول لان تداولا لتناج كان للنايب  
 ان يقول والفكر والعقل كما هو ظاهر شيخنا قول فتنبيه على ان ذلك لا يصلح ان يكون  
 آلة في ادراك ساير المدركات العقلية ويرد عليه غير ذلك فنظن قول فاعطف الكسب الخ  
 يظهر في وهو حق انشاء الله تعالى انه عطف مغاير فبعد ان ذكر نعمة اخرج التصديقات  
 من الاقيته وازالة الجهل بها اللازمة لاخراجها فان ذلك هو الذي تقدم بناء على ما هو ظاهر  
 من حمل التناج والفكر على معناها الاصطلاحية كرفع ازالة الجهل بالتصورات وبدونها لهم  
 وروية ما كان حقيقيا منها منكشفها بالافعال الشارحة ويؤيد ذلك عليه استعمال المعرفة  
 في التصورات والنصديقة وقد علمت من هذا الحكي ان المراد بالمعرفة كل معروف بذلك الخط فاسب  
 كونه في المعنى جمعا قوله تنائج الفكر وظهر انه ليس من تشبيه الواحد بالجمع وان احيى عنه بغير  
 ذلك وظهر انه لا يقال الذي يناسب اعتبار بدوه ورئته هو المعروف لا المعرفة ولما كان  
 القول الشارح ينكشف به المجهول شيئا فشيئا فانه بالجنس يزيد علمه به بوجه وبما بعد ثم  
 علمه به دفعة او تدريجا اعتبار بالنسبة لكل مجهول فعدد الحجاب وان الازالة تدريجية فقال معط  
 عنهم الخ بخلاف القياس فان خروج النتيجة منه دفعي فلم يأت فيه بحث ذلك وهذا ظاهره  
 لا اشكال في التدرج بوجهه واما كون العطف من عطف السبب والمعلول على علته الغائية  
 فان حملت التناج والفكر على خلاف الظاهر فتشمل التناج التصديقي والتصورات وحملت المعرفة  
 بعد على خلاف الظاهر فمعناها صح كل من الوجهين لكن فيه تطف وان عرفت في المعرفة فقط ما كل  
 منها ما لكن فيه تطف وتحكم وان خصصت في الموضوعين لم يصح الثاني واضحا الاول



لثقل في معنى كون ذلك سببا فافهم ذلك **قوله** افول الى لا ينبغي ان اخراج الله  
تقنا لتناج الفاعل لازم لاذن الله الجمل فانه لا واسطة بين العلم والجمل وان الخروج لازم للخروج  
فان جريته على اعتبار ما هو الواقع من ان خلق الامور المتلازمة في الوجود معي لا ترتيب  
لم يصح اعتبار شيء من الخروج والاخراج مسببا بنا وعليه يجب تأخر السبب عن السبب في الوجود  
ولا علة غائية وان جريته على اعتبار ما هو متبادر عند فاعلها من ان خلقها ترتيبا مع اعتبار  
كل منهما مسببا او علة غائية وكان الاخراج اولى بذلك كما لا ينبغي فافهم ذلك وقال شيخنا  
حفظها الله تعالى ان كلام المحشي مبني على ان الكلام في قوله لا ريب انما هو رد التعدي وعلل توجيه  
كلام الشارح بانها للنسبة اي اخرج اخرجها منسوب اليهم بحيث الكسب اه قدس  
**قوله** ويحمل قال شيخنا حفظها الله تعالى فيه انه يلزم عليه تعلق جريته بلفظ واحد  
معنى واحد بفاعل واحد ولا عبرة بظاهر قول غير واحد في كثير من المحررات ان المحرور  
الى فانه مصادر للفاعلات المعروفة المشهورة من ان البدل على نية تكرر الفاعل  
ولما ذكر من نصيب بعضهم بوجوب حذف عامل البدل **قوله** ولو قال الى اي لو عكس  
ما صنعه **قوله** لا يجوز ان يباقة الى فالجواب لا تستعمل عندهم قياسا الى الابدالي التي  
تباعد منها كالسببية والمصاحبة والاصناف في الابدالي نعم قال ليس الابدالي حقيقيا  
الا لصاق لا غير والكوفيين يجوزون استعمالها قياسا في غير ما يبادر منها ثم ظاهر ان يباقة  
الجوز ومقتضى العلامة الامير عدم هذا خلاصه ما كتبه شيخنا في اول تقرير علي حاشية الامير  
الملاوي فافهم **قوله** على الشذوذ الى والجوز في غير الفعل بان يجعل في الكلام انعاده بالكناية واللفظ  
تخيلا **قوله** التسمية الى لا ينبغي ما فيه اذ يرد عليه تسميتها بغير شيئا **قوله** قبل هذا ادان التشبيه  
على هذا تكون الادوات ليست من اركان التشبيه بل هي ومن اراد تحفيظها فليعلق بذلك فعله برسالة  
شيخنا في حديث كل امرئ باليظف بمرام **قوله** ويجوز الى لا ينبغي رده على من له المام بغن الرهينة  
فانها في جوف الفلك بحيث ان لم بها اختصاصا بالنسبة المشبه ومن العلوم عدم اثر الاطلاق  
الغفائي هذا محصل ما قرره شيخنا حفظها الله **قوله** وبه يندفع ما يتوهم الى تقدم ما يدفع هذا  
التوهم من اول الامر فتنبيهه وكلامه هذا يؤهم ان المراد بالمعرفة نفس العلم وبيان على الاثر من الشارح  
ان المراد بها المسائل وهو يؤيد ما مر فتنبيه **قوله** فتعني وجوب الخط الى ان حقت النظر

وتذكرت ما تقدم علمت ومود وقت حط البدو فتنبيه **قوله** اما على شفاة الى لو قال اما على  
اعتبار تشبيهه كله سلة بالشمس وتسميتها شمسا مجازا فالجمعية ظاهرة لشمس كلامه والا فاذكر  
يرد عليه ما ورد على ما تقدم قاله شيخنا فيحتاج لما سبق **قوله** بتقدير الفاعل الى يجوز ان يكون  
قوله داوود رانها بدلا من قوله بدلتهم شمول المعرفة **قوله** بمعنى الصعوبة المناسب بمعنى  
التصعيب **قوله** شيخنا **قوله** قد يراد به الى اي حيث اطلق انما تشبهت ولم يقل ضمنا الى  
**قوله** اما المتكلم الى اي لتعظيم نفسه كما هو ظاهر **قوله** لاظهار سبب مدلولها  
فالمجاز لا يطلق الى لازم واردة الملزوم وهو اظهار تعظيم الله ثم كون التجوز في الفعل  
باعتبار جزؤه او في نفس جزؤه كما بينه شيخنا فيما كتبه على شرح مختصر السعد وحاشية المحقق  
الحشي عليه في مقام الحمد فارجع اليه ان شئت **قوله** او للتكلم الى اي لا تشارك المتكلم مع غيره  
في الفعل وقوله اعتقاد النفسه فهو من الاطلاق الى لازم بواحدة قرينة الى والا فلا لزوم  
ثم يحمل المقام غير ما هو ظاهر كلامه من التجوز على كل حال فتعطين **قوله** ولتفدي علة الترتيب الى وان لم  
تكن هناك من حيث الترتيب فافهم **قوله** فلما الحمد مطلقا الى ليس الحمد المطلق ما خلا عن الحمد عليه  
والحمد باعتبار الوصف ما شتمل عليه كما هو ظاهر فان الحمد عليه ركن من اركان الحمد وانما  
الحمد المطلق هو الشاء لاجل جميل به ون اعتبار وصف غير ما وقع الشاء لاجله والمفيد  
هو الشاء لاجل جميل مع اعتبار ذلك نبيه عليه شيخنا حفظها الله تعالى **قوله** الا ان يقال  
الى قال شيخنا ولك عطف الاسلام على لغة **قوله** تاكيد التكرار وان كانت تأكيد المعنى  
اللفوي كما هنا شيخنا **قوله** وفسر الى يقتضي بظاهره انه لو كان ينبغي مجرد ما يبادر منه  
في تحقق الايمان لغرض به وليس كذلك الا لو جري على غير المناسبات في المقام فان المصنف  
كما هو مشهور بنسبة النبي صلى الله عليه وسلم الى الصدق منصف بما هو اعظم منه ومنه  
وهو قبول النفس لذلك والاذعان له فلا وجه للتفسير بالاول دون الثاني مع كونه  
بصدد الحمد على ما هو اجل النعم كلها وسماها كما علم ما مر عن الشارح في كمين الانزي  
ان الشارح فسر الاسلام بالاعمال مع كون الاسلام يطلق على الانقياد الطاهري الذي  
يلقي فيه النطق بالشهادتين مع عدم انكار شيئا مما علم من الدين بالضرورة اعتبارا بالاعظم  
منها المستلزم للآخر فتدبر ذلك لغمام انه لا يرد على تفسير الاسلام هذا انه يقتضي



ان من نطق بالشهادتين ولم يتك شيئا مما علم من الدين بالضرورة ليس مسلما مع انه ليس كذلك فان مدار الأحكام الدينية التي مدارها على الإسلام على ذلك فأن ذلك غفلة عن كون المقام مقام تفسير الإسلام المحمدي عليه واغاب ذلك على ظاهر عبارة الجوهي لكونها لبيان الإسلام الذي نترتب عليها الأحكام الدينية فافهم ذلك بتدبر قوله ومقابله ما وقع لبعض المناطقة من تفسير التصديق بالأدعان ظاهر غير مراد فان المحققين من المناطقة فسروا الأدعان في كلامه بآراء ذاك وفروع النسبة اولاد وقوعها فالأدعان في عبارة بعض المناطقة ليس بمعنى قبول النفس ميلها كما هو في عبارة المتكلمين فما ذكرنا التنازع واقع عليه المحشي فيه ما فيه قرر ذلك شيخا نفلا عن شيخه وغيره وقررنا شيخنا ايضا غير مرة ان التصديق عند المتكلمين بمعنى الأدعان والميل وقبول النفس دون المناطقة ام ثم رأيت المحشي فيما يأتي فيه على ذلك ان ادراك وقوع النسبة مثلا بمعنى مجرد تصور ذلك لا ينبغي عدم تصديقا اذ التنازع يقع منه ذلك فالوجه انه لا بد من قول النفس ان النسبة واقعة اي مطابقتها للواقع فهذا هو مراد المنطقيين بالأدعان وهو غير الأدعان بمعنى الميل **قوله** اي قبولها الظاهر في الحاجة الى ان يقال اي النفس بحسب التحقيق في خصوص النطق بالشهادتين بل لا بد من ما علم مما مر فثبت على انه ينافي ذلك قوله فيما يأتي واعلم ان الكلام المحمدي فافهم **قوله** اي المتغاير المحمدي لا يتفرع هذا كما لا يخفى على من له ذوق بأن محط التعليل هو المتغاير وهو كذلك فان اعتبار مفهومها بقطع النظر عن المتغاير لا ينبغي ذكرها كما لا يخفى وحينئذ فلا صحة لجعل قوله لتغايرهما مبنيا على علة لقوله اعتبارا بمفهومهما كما لا يخفى وانظر هل يصح جعل قوله لتغايرهما بدلا من قوله اعتبارا المحمدي وعليه فكل كلام الشارح صحيح غير محتاج الى التعليل الذي يحتاج اليه ما ذكره المحشي **قوله** على فرض صحته فافهم قوله ولم يعتبر الا صدق المخد لا يخفى ما في دعوى اتخاذ ما هو الايمان والإسلام ولذلك قاله المحشي بعد ومعني اتخاذها المحمدي لكن لا يخفى ان ذلك لا ينفع الشارح فأنه يرد عليه حينئذ ان اتخاذها بهذا المعنى لا يصلح شبهة لعدم الجمع بينهما فان صدق المؤمن والمسلم على المؤلف لا يخل اطلاقا انه اذا حمد محمد علي الأيمان فلفظ او علي الإسلام فلفظ فلا محل لقوله وذكرها المصنف المحمدي

بوجه كما لا يخفى عليك بالانصاف **قوله** وان كان الغالب لا ينبغي ان ما اشار اليه لا يخفى الغلبة وكان منشأ ذكرها توهم ان كلامه يشير الى ان معناه الخفي في ذلك لا يخفى مع اعتبار انه قد يستعمل في غير معناه الخفي ولا يخفى ان كلامه لا يشير الى ذلك نعم يشير الى ان الأصل عدم الاشتراك لكن الظاهر ان تخصيصه الجود بزيادة يستعمل في معنى خفي فتدبر قوله راد ما قاله سم شرح شيخنا حفظه الله تعالى البيهقي المشهورين المتعلقين بما دخل عليهم الباء بعد ما ذكره الاختصاص شرحا جريلا مستوفيا لما يتعلق بذلك فارجع اليه ان شئت قوله من ان البيان لما يشاد قوله لقيامها به دوننا في التعليل بذلك نظر فان بعض المزايا لا يجري فيه ذلك عند تدبر الأثر ان امن امته من الحفظ لا من غيره مع عدم قيامه به على ان مجرد كونها مزايا له نفسه بوجوب انه هو المختص بها فافهم ذلك بتدبر قوله وتفضيله اي وكونه مفضلا ثم المراد بكونه افضل كونه اقرب من الله واشد حظوة بحضرة والمراد بالمزايا ما كان من كسبه صلى الله عليه وسلم كصلاته وصيامه ونحو هذا ان اوفي قوله كما او كفا على ظاهرها لا بمعنى التماثل فتدبر قوله على الله تعالى اي فلو سلمنا ان التفضيل بسبب زيادة كماله صح ان التفضيل بتفضيل الله تعالى هذا الاعتبار قوله لا لا يصحح اليه قائل انما يصح لو عبر بربولاه فتأمل جدا قوله وما يرد المحمدي على عليهما ان البديل محتاج الى التفسير قوله بعد تعليله المحمدي فكان العمل اختلف وقوله على ما مر اي من الايراد الذي قدمه قضاة قوله رحمه الله تعالى ومن احب شيئا اكثر من ذكره مرتبط بقوله جيئ بها وكانه قيل جيئ بها للمرجع اليه الآخر ولأن من احب شيئا اكثر من ذكره هذا هو الظاهر فتدبر قوله لأن نبيا حال المحمدي بقرينة انه غير مفيد على جعله جوا ولا يرد عليه ان ذلك يقتضي ان نبيا في قوله تعالى وكان صدق نبيا حال مع ان ذلك يقتضي انه قبل النبوة لم يكن صدقا لأننا نقول القرينة مانعة من جعله على نسق ما هنا في الاطرب فتدبر **قوله** افادة مفارقة النبوة لا يخفى ان قوله لا يرد عليه ما ذكرنا لا يغيره مقارنة الروب للمجيئ على معنى ان الروب مع المحشي حتى باعتبار اولها اذ غاية ما يفهم ان الروب متحقق في جميع اوقاف المجيئ وان تقدم اوله على المجيئ لا يخفى حينئذ ان



المقارنة التي تغيدها حال في قوله تعالى وكان رسولا نبيا عليان نبيا حال هي في  
 ان نبوته متحققة في جميع اوقات كونه رسولا وهذا سائق فاني العام متحقق في جميع  
 اوقاته تحقق الخاص فافهم ذلك وفي قوله الصفة تغيد المقارنة اذا كانا لا زنة نظر  
 لا يخفى عليك اذ لم تغفل عن معنى المقارنة الذي اراده وزعم ان الحالين تغيد عدم  
 الثالث على عمله حال بدون هذا التأويل وعلى جعل خبرا بانيا قرينة صارفة  
 عنهما والكلام كله مبني على ان النبوة اعم مطلقا من الرسالة فلا تغفل **قوله**  
 والاول او لا اي لان الساني يوهم انه لم يسمع بها قبل لينوشها في الشارح بالمفعول فتدبر **قوله**  
 وما ضعف به اي الاول وقوله لا يخفى على احد ما فيه لان السماح فيه بذلك تحقق ولا ينافيه  
 ان مجموع الشارح مسوح به على انه لم يعتبر انه مسوح به فتدبر **قوله** المذكور الامر لها هذا  
 التأويل المتعلق قوله في الخبر بقوله المأمور مع ان الذي في الخبر ذكر الامر باللام بالكن  
 هذا نافي لقوله امرنا دون قوله قولوا اللهم صل **قوله** وليس مشتقا من هذا من مع  
 في ان قوله المأمور بها على ظاهره وليس على معنى المأمور بطلبها فتدبر **قوله** واذا اردت  
 الخ قال شيخ شيخنا ذلك اذا اردت ذلك ان تقول ايضا اي لفظ صلى مشتق الخ وتقدم مضافا  
 في قوله للمأمور بها اي بطلبها **قوله** ان صلاة المصنف بقوله اي بطلبه رحمه بقوله اي المأمور  
 عليه بقوله **قوله** وكأنة قال اي الشارح وقوله انا صلى اي المصنف كما هو ظاهر **قوله**  
 ومنهم من حمل الخ قال شيخ شيخنا هذا لا يصح هنا الا ان ارادته من حيث تعلقها  
 التخييري اي على القول به **قوله** تليق بعبادة اي من يعطيها اتقاه كما لا يخفى فلا يوهم  
 انه من طلب الصلاة على حاله لا تليق به اشار لذلك شيخ شيخنا عن نسخة المهدية **قوله**  
 تكون بطلبه رحمه بما دة رحمه وبادة الصلاة كما في البخاري **قوله** رحمه الله تعالى  
 الادمين لا لكن بادة الصلاة ان اعتبر اصطلاح الشرع **قوله** حتى قيل الخ تغل غشخ  
 شيخنا عن نسخة ان ذلك بشرط ان يصلي كل يوم عشرين الف مرة ويواظب على ذلك سنة  
 او يصلي كل يوم عشرة الاف مرة ويواظب على ذلك سنين فان صلى بفصل الا مشال اول  
 في اقرب وقت وارتفع ذلك الصلاة الاميرة ثم اشار شيخ شيخنا الى ان درجة الوالي غير  
 مكسبة على الصحيح وانما المكسب حصل الانوار سواء اخذله شيخنا او لا **قوله**

وهي لم تذكر بغيرها في الكلام اي لم تذكر فيه منصفة بالذكر يدل على ذلك ما بعد فتدبر **قوله**  
 ودخولها في عموم الجواب عن ما يقال ان المسائل السبعة وان لم تذكر على حدتها في داخله في عموم  
 المعاني ووجه عدم الغرض انما لم تدخل من حيث انها مسائل صعبة والمثبه هو المسائل  
 الصعبة من حيث انها مسائل صعبة لا من حيث انها مسائل مائل **قوله** لا وهذه اللزوم  
 منها تقدم علمه صلى الله عليه وسلم مع انه حادث **قوله** واذا قبلت الخ ولا بد ما لم ان فخرته  
 في الآخرة محل تغلها عن الهاء اذا لم تكن كذلك شيخ شيخنا **قوله** فهو باب الكلية اي فالعام  
 المتعلق به من باب الكلية او فالغضبية المشتملة عليهم من باب الكلية فان قامت قرينة  
 على خلاف ذلك اي قامت على ان احكام او الغضبية من باب الكلية فغلبت نحو ذلك يقال  
 فيما يأتي لكن يختص في غير النغدير الاول على ما هو الظاهر من ان الغضبية التي هي في  
 على كل فرض لا تسنى عندهم كلا هذا والوجه ان يقال المعنى من نظير الكلية بجامعاته  
 لم يعتبر في كل هيئة اجتماعية ثم الحليم قد يتعلق بمطلوه باعتبار الجمع فيكون  
 كلا وقد يتعلق به باعتبار كل واحد على حدته فيكون كلية مع عدم اختلاف حاله  
 هو في دلالته دلالة تكرر الواحد على كل حال وهو في مسألة الكل نظير قوله جل الصخرة  
 المطيعة زيد وعمرو وبكر وحالد وتقول فيما يأتي بما يناسب ذلك فتدبر **قوله**  
 كما عراب فيقدرون واحد عرب بمعنى سائر البادية شيخ شيخنا **قوله** رحمه الله تعالى  
 لان قولا في هذا لا يفسر وقال الانفسش يكون جمعا له شيخ شيخنا **قوله** اي المطف  
 على الضمير في عليه الخ ووجه جواز ذلك عندهم ظاهر لانه قد من افراد ما اجازته  
 وهو المطف على الضمير من غير اعادة الجاز **قوله** اي المطف على الضمير  
 في عليه الخ على هذا يكون التعليل خاصا بالمثل وهو لا محذور فيه اصلا ولكن ان جعل  
 غير خاص به فراجع الضمير الى ذلك لئلا يفيد كون الضمير في عليه وكون الضمير مخصص  
 حينئذ من قولنا من غير اعادة الخ وهذا كله ظاهر **قوله** ويمكن دفعه الخ يمكن ايضا دفعه  
 بأدراج الضمير الى الصحابة والنجوم جميعا في وجه التعليل ووجه ظاهره فرسخ شيخنا  
**قوله** اول افهام الانتفال اي بواسطة الاستفقال الشائع عند اذنة ذلك **قوله** لزمها  
 الغلبي دائما مذكورة او مقصورة وقوله اللازمة لشرط غالبا اي في غالب النواحي



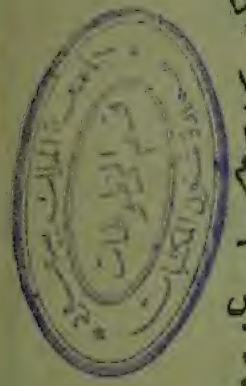
الجزاء وذلك الغالب هو المذكور في قوله اسمية طبيعية وبما مدح فلا منا فابين لزوم وغيره  
 ووجه لزوم الغاء للأما في جميع انواع الجزاء مع كونها اغلزمة الشرط في الغالب يعلم  
 من قوله بعد وابقاء لأثره في الجملة فتدبر قوله لصوق الاسم للزوم اي الاسم كقول  
 واضح ولما لم يمكن لزوم الاسم لها فعلوا الممكن وهو لصوق الاسم بها قوله للزوم قال  
 شيخ شيخنا اي لصوق الاسم اه فتأمل قوله بحق ما خذف حقه هو ابقاء واثره  
 ولو في الجملة قوله في الجملة الوجه انه مطلوب في المعنى لقوله وابقاء ولقوله اثره  
 فان لزوم لصوق الاسم ابقاء في الجملة للام الذي هو اثر المبتدي ولا يخفى ان الغاء في جواب  
 اما الذي لا يفتقر بالغاء مع الشرط اثر في الجملة للشرط وتدين بك من هذا ان  
 المعنى ولو في الجملة فتدبر قوله ما هنا اي التي هنا قوله وجه تعالى فاقول بعد  
 الح كان المناسب ان يكتب لفظة المنطق هنا بقلم الحرف ثم يكتب فيما يأتي بقلم السواد  
 بدلا قوله والمنطق الح نحو سمي هذا العلم بالمنطق لأن الح والخطب في ذلك ليس قوله  
 ما سلفناه هو وجوب استقبال الجزاء بالنسبة الى الشرط وكون مضمون الجزاء امر ثابت  
 على كل حال فلا معنى لتقييده على ان الظرف من متعلقات الجزاء وتقدم له البحث  
 في ذلك عن الفاضل الروياني بأن الشرط هنا ليس للتعليل بل لمجرد الربط فلا يتم  
 ذلك قوله بوجهين الح هما اطلاق الشرط حينئذ ومعلوم ان المتعلق غير شيء مطلوب قوي  
 تحفظا من المتعلق على مقيد وكون تقييدا لقول الجمل جزاء هذه البعديه ادل عليه  
 امثال طلب البدء بالسلسلة والحدثة من تقييد شرط بها وشيخنا كلام تقييد  
 يتعلق بذلك فيما كتبه على مختصر السعد وما شية المحشي عليه الا اذكر موضعه اللان  
 قوله اي مدرك ادراكا كلياً اي كثير ما اشعر به هذا التفسير من انه ليس المراد  
 بالأدراك الكلي خصوص ما متعلقه كلي بوجه ان جري على ما هو المشهور من ان الناطق  
 بمعنى المتفكر ما تقدم ذلك من ان الفكر الذي يعلم من خواص الانسان هو حركة النفس  
 في المعقولات اي فيما يقابل المحسوسات بالمعنى الشامل للموهوم وقال ابن يونس  
 كما قاله شيخ شيخنا الادراك توجه النفس الى المعنى بتمامه وليس هذا لغير الانسان اذ  
 غيره انما له شعوريه ولذلك ضرب الشارح على قوله الكليه ولا يخفى ما في عموم قوله

وليس هذا لغير الانسان الح ولعل المحشي لا مظهر هذا فلم يقول على ما قاله وقال  
 اقول الح ولا يخفى انه كما ينافي في اختصاص الانسان من بين الحيوان بتوجه النفس  
 الى تمام المعنى ينافي في اختصاصه من بينهم بالادراكات الكثيره او حركة النفس  
 في المعقولات فتدبر قوله **والا** ولا يخفى ما فيه من انها فت لا يخفى ما فيه فان الانسان  
 ناطق بمعنى مدرك ادراكات كثيره كما علم في كلامه آتفا وهذا العلم تنكث به  
 ادراكات الانسان الكثيره بان يحصل فيها كثرة انهم من التي كانت بدون ذلك  
 واضح لا نهفت فيه فافهم قوله **الا** الا ان يراد الح لاجته اليه لما علمت قوله  
 كما ان الرب تعالى لا يخفى ما في ذلك من البشاعة اه شيخ شيخنا قوله يظهر الح يراد على  
 كل ان فيه حذف الحرف المصدرى وابقاء صلته قوله على ادراك المسأل عن ادلتها وكذا  
 في الباقي قوله تجمعها جهة وعتق اي جهة وحذف لتلك المسأل كما هو ظاهر وهي هنا كون المسأل  
 باحثه عن المعلومات التصورية والتشديد بغير من حيث صحة ابعثها الى الجملات فتدبر  
 بعد وهي اي الجهة المذكورة الموضوع فيه نوع نساها اي متعلقها الموضوع فافهم واضد  
 ان لا تندبر وان خط كلام شيخ شيخنا على ان الضمير عائد الى المسأل من حيث موضوعه اقامه  
 قوله وجهة وتحت عرضية الح وهي عضة الافكار عن في الخطا وهي عرضية اي غيبة  
 لأنها انما لغته لعارض خاص مطلقا وهي مراعاته فتدبر قوله من حيث انها توصل الح  
 سيأتي له قريباً ما يغيد عدم صحة صبيعه هذا حيث قال من حيث انها توصل دون  
 ان يقول من حيث صحة انها توصل وما سينقله عن حاشية المطالع لا ينفعه كما لا يخفى فان  
 ذهب تغدري كلامه لفظ صحة لم ينغم في المعطوف وايضا هذا التعريف غير  
 مانع كما سننبه عليه عند آخر ما كتبه على قوله وموضوعه فنتبه قوله شرط الح  
 كل هذا على ان العلم بمعنى المسأل نية عليه شيخ شيخنا قوله كالشجب الح يظهر ان المراد  
 الشجب بالفعل والافه وليس مغايرا للنطق بل اخض منه فهو ما وجهها فلا يظهر  
 ان الشجب لا حق للانسان وعارض له بواسطة انه انسان ثم كون الحق النجوى بوجه  
 انه انسان يحتاج لبيان والذي يظهر ان الشجب لا حق له لجزوه فتأمل وقوله كالحركة  
 بالارادة يظهر ايضا ان المراد الحركة بالفعل والافه في جزوه معنى الحيوان فلا يقال



لا حقه للانسان بواسطة انها حيوان ثم رايث فيما ياتي خلد في كون المتحرك بالارادة  
 جزوا ذائبا للحيوان ثم لا يخفى انه يرد ان لم يوفق هذه الحركة للانسان بواسطة انه جسم حاس  
 لا بواسطة جزوا انه حيوان اي جسم نام حساس الى شئانس لذلك بان الملائكة على  
 راي جمهور اهل السنة تانهم الحركة وليسوا من الحيوان على ما هو الظاهر من انه لا يملك  
 فندبر ثم رايث في المحشي في بحث الكلبيات ما نصه قال الغني كون الناطق مميز للانسان  
 عما سواه انا هو عند من لم يجعله مقولا على غير الحيوان اما عند من جعله مقولا  
 عليه فلا يكون الناطق فصلا للانسان بالنسبة للملائكة بل بالنسبة لما اشار له في نفسه  
 فان الملائكة عندهم ليست حيوانا لانها عندهم ليست اجساما ولكنها ناطقة اه بعض  
 تصرف وقيل عدم حيوانيتهم لعدم غوهم وكالملائكة فيما ذكر الجراح فندبر قوله  
 مساو يعني لا يوجب الشئ بدونه وان وجد هو بدون ذلك الشئ ويشير اليه تعبير المحشي  
 بعد ولا يخفى ان ادراك الامور الغريبة الخفية السبب يوجب في غير الانسان وهو معنى النجى  
 ثم ان قلت ان النجى لا يلحق النسناس اجبت الى بيان وجه كون الضحك لاحقا للانسان لوط  
 انه متعجب فندبر ثم رايث المحشي كتب في بحث الكلبيات على قول المشارح والخاصة قد تكون  
 للجنس كالشئ للحيوان وقد تكون للنوع كالضحك للانسان اي بناء على ما ذهب اليه الحكماء  
 من ان طبع الملائكة والجر لا يقتضي الضحك ولا البكاء ومن يقول بان طبعهم يقتضي ذلك  
 عليه ان لا يجعل الضحكة من خواص الانسان كذا قال الغني قال بعضهم وعلى الاول  
 يكون وقوع الضحك والبكاء منهم كما في بعض الآثار ليس باقتضاء الطبع بل هو اتفاقي  
 فلا ينفضا على الحكماء اقول وبهذا يجب ايضا عفا ورد على الاول انه حكيم ان  
 النسناس يضحك اذا راي او سمع ما ينبغي منه قائل اه قوله فلان للمساوي  
 مستند الي ذات المعروض لا يخفى ان المساوي بالمعنى الذي اشار له سابقا وتقدم بيانه  
 لا يلزم ان يكون مستندا الي ذات المعروض اذ يجوز ان يكون مستندا الي لازم اعم فندبر قوله  
 كالحركة الى المراد هنا الحركة بتريكه الغير ثم قد تلحق الابيض بواسطة انه مركب من جوهرين  
 فردين لكن على راي المتكلمين الذين يقولون بالجوهر الغدد قوله وهو اعم اي مطلقا وهو  
 مبني على راي الحكماء الذين لا يقولون بخط طبيعي قوله بل في الثبوت اي في مجرد الثبوت

وكون ذلك الثبوت على وجه القصور والقيام بواسطة امر آخر لا بد منه فذلك وقوله  
 اذ الواردة اليه انه على فرض الاتحاد لا يلزم توسط النار في العوض والمغاير لا يستلزم عدم  
 التوسط وعدمه واضح فلو حذف ذلك لكان اولي قائل قوله والتشيل الصحيح المح  
 ربما توهم ان السطح غير مبين للجسم جزوه ومنشأ ذلك النظر الخارج والصور البتار  
 المعزوم فالسطح عرض يقبل القسمة لذاته طولاً وعرضاً فقط والجسم عرض يقبل القسمة  
 لذاته طولاً وعرضاً وعمفا فندبر قوله فاعراض ذاتية المح فيقال ايصال الفيا او القول  
 الشارح لا بد له من كذا وكلية كذا من المعومات او جريته مثلاً باثبة وكون كذا  
 من النصد يقات قضيه او عانس قضيه ثابت وكون موضوع القضية مثلاً كذا  
 ثابت ولا يينا في هذا قول المحشي بعد مثال البحث المح لا يخفى على من تأمل اني نامل اعلم  
 ان موضوع المسئلة اما نفس موضوع العلم الذي هي منه او جزو موضوعه او  
 عارض ذاتي من عوارض موضوعه وما ياتي عن الشارح فيه نظراً انه مخالف للنصوص  
 المؤيد بما في الخارج فافهم قوله وهكذا اي مثله في ورود ما ذكر قوله فلا ياتي المح  
 ومن هنا يعلم ان التعريف الذي للمحشي غير مانع اذا علمت ان الجواب الا في غير واقع  
 للاعترض فثبه قوله واجيب المح في هذا الجواب نظراً انه لم يقد غاير للموضوعات  
 اذ قد علمت ان ما يبحث عنه في العلم لا ياخذ في موضوعه وغايته ما افاده انه  
 وان كان البحث في كل من العلمين عن الايصال وما يثوق عليه الايصال وذلك  
 هو احوال المعومات التصوير والنصد يغير اعني احوال موضوع كل من العلمين  
 الا ان ما يثوق عليه الايصال بالنسبة للمنطق يشمل هيئة الموضوع  
 وبالنسبة للحال لا يشمل ذلك فافهم ذلك بندير قوله باعتبار موضوع  
 اي فنسبته الى العاوم باعتبار موضوعه ومحصله فنسبته موضوعه الى نفس  
 العاوم وقوله تصور او تصديق اي تصور مخصوص او تصديق مخصوص  
 وموضوع هذا العلم التصورات اي الكلية غير المفصوصه بنصود دون تصور  
 وقوله والنصد يقات اي الكلية كذلك فافهم قوله لان كل علم تصور يشير الي  
 علم اللغة فانه تصوراته ولذلك قيل انه ليس من العاوم لان العلم اعم للمساو يجب





بانه يرجع الى مسائل فهو مسائل ضمننا ويختل كلام المحشي غير ذلك هو ان او بمعنى الواو  
 بالتصوير وهو منوعا المسائل مثلا وهذا هو الذي قررته شيخنا فافهم قوله اسم للسائل اي  
 بحيث يصدق بكل منها على حدته قوله فالرابع هو الاول قال شيخنا يختار عليه ان الرابع  
 فيه ما يستغني عنه ولعل وجه التكلف عدم التبادر والرابع هو التبادر وانتهى قائل  
 قوله رحمه تعالى روي الى ان شيخنا ومثل الاربعه المذكور قوله واقول ان قال  
 شيخنا يختار فيه نظرا لظاهر ان كان المنطق اسم السائل الكلي وفروعا كما قال قريبا قوله  
 رحمه الله تعالى كالمعرض والعللة لم يقل ومثلها الغرض والعللة لا اعتبار بقصد الفاعل  
 فيها الغنضي لا رحيشها قاله شيخنا عن ابن يونس قوله رحمه الله تعالى فالمصلحة  
 الفاء فاء الغنضي قوله لا انا نقول ان غاية ما في هذا عدم اعتبار بقصد الفاعل  
 الذي قصد اوله وهو الوجه اذ لو قصد حرمائة ذراع مثلا لاجل الماء فمقتضى  
 منها فظهر الماء لكان الماء عللة غائية وغرضا باعتبار الفعل الذي حصل ولا نظر الى القوة  
 ليس هو الفعل الذي قصد اوله وهو كما لا يشبهة فيه عند منصف من نفسه قوله  
 فلا معنى لما قيل ان يرجع على بيان انه حقيقه لو وضع بطريق النقل فندبر قوله  
 وانما من الموضوع الشخصي الى اخره لتختص الموضوع بشخص الموضوع وهو صفة بخصوص الموضوع  
 له قوله الا ترى الى اي ولا فرق بين الموضوع وغيره فعدم اعتبارهم التبعدي في الموضوع  
 دليل على عدم اعتبارهم اصلا وفيه نظر يعلم مما رتبته قوله لجعل الموضوع قيل التبعدي  
 لجعل الموضوع له اه وهو الغفلة عن المرام كما لا يخفى فتنبيه قوله وان لم نزل الى غير  
 بانه غير عالم بعدم احتياجه الى تنغير في المطولات من كتب اللغة بقطع النظر عن شتى  
 طارئة فيرد عليهم انه كيف ساع له الحكم عليهم بانه غريب حسن فتدبر قوله رحمه  
 الى على هذا يلائم قوله بعد به الى المطولات يهتدي اثم ملائمة واثار ذلك شيخنا  
 عن شيخنا قوله اقول صوابه قال شيخنا كلام الشارح على تقدير مضاف الى والاول  
 المنقذ من المحضوص وداله هو لفظ الرجاء اه قوله واثبت الى فيه انه لا تحيل فيها الى الغية  
 قوله من طرفية لا مبني على جعل مبي الفصل واليه من واد واحد لكونها من قبيل الالفاظ  
 الدهنية وقوله ويختل غير ذلك اي مع تقدير بيان بمعنى مبدان فيكون فاعلم قوله من طرفية

الى حسن من ذلك ان يكون مطلقا فيكون ناطقا لذلك ولتقدير الشارح بيان ولناؤه  
 فيكون مشير الى جواز كون لظرفية من طرفية الدال في المدلول او الشئ في عمرته ولا يخفى عليك  
 انه لا يقال جميع الادوية فيه تسمع على انه نرجم لشيء وزاد عليه لان ذلك نوههم منشأه ظن ان  
 الزيادة داخله في مبي الفصل فتنبيه قوله لانه بين في هذا الفصل الى فيه انه على هذا ليس  
 من النجحة لشيء والزيادة عليه بل من النجحة لجميع ما ذكره غاية الامران في كلامه حذف  
 الواو مع ما عطف الان يقال مراده لانه بين مع هذا الفصل الى وان هذا لا يحمل غير  
 ما ذكره الشارح في كبريه الا انه مشتار اليه به فتدبر قوله على بصيرة اي مع بصيرة قوله  
 مستغنيا عن المادة بان كان غير مادة وغير محتاج الى المادة شيخنا قوله والاعراض وعدم  
 احتياجه الى المادة في الوجودين ظاهر لان العرض ما قام بغيره ولو جوهرا مجردا كالعالم  
 وسائر الاعراض النفسية اقادة شيخنا قوله كالبحت عن احوال الافلاك والعناصر  
 ان الافلاك والعناصر محتاجة الى المادة وهو كذلك فانه لا تخفى لمعوم الفلك او العنصر  
 باعتبار مادة بسيطة والمادة في كلامه اعم من البسيطة والمركبة كذا طرقي فخرج شيخنا  
 ما يوافقها فاذا ان بساطة ذلك بمعنى عدم التركيب من اجسام مختلفة الطابع مع كون كل  
 جزؤه اسم خاص وحده خاص وان ذلك احد معان البساطة عندهم ومنها كون كل شيء  
 مساويا لجزؤه المقداري رسما وحدا كالماء قال وخرج بقولنا لجزوه المقداري جزوه غير  
 المقداري فان الماء مركب من الهيدروجين والاكسجين وهما مختلفان قوله كما حاشا الهندسة  
 فانها متعلقة بنحو الخط المستوي وذلك محتاج في الوجود الى ارجح الى المادة وقوله سيغي  
 فان مباحثه متعلقة بالالفاظ المحصورة وهي كذلك قوله اقول الى فديقال لما كانت  
 جهة الحضور غير معول عليها في المقام كما لا يخفى ليرى الى بتدبر قوله ومحل كون ذلك  
 بيده ما يقال كلامه يقتضي اسم الفروع الماضية من لم يشغل به اصلا قوله  
 رحمه الله يتوقف على حصول القوة في هذا العلم اي هو متوقف على هذا العلم كما هو ظاهر  
 فظهر لك ملائمة قول المحشي في القياس علم المنطق يتوقف على كلام الشارح فافهم قوله  
 اشياء لنا سبب حذفه بغيره في علم بعض الاخوان قوله واقول الى ايجاب عنه بانه لم يرد  
 تقدير متعلق بالاشارة الى المتعلق السابق قوله ولان تنويعه الى فيه نظرا وان تزي



ان الشغل بعد غير مناسب للمعلول ومن المعلوم ان النزاع في الحد الحثي شيئا قول  
 عند الاصوليين اي بعضهم والا فبعضهم لا يخصه بما عن دليل ومن هنا تعلم ان المناسب  
 هنا النسبة التي ليس فيها النقط بعض فان الاصوليين جميعا متفقون على انه ادراك  
 النسبة التصديقية قوله الى نفسه وغيره لو قال الى ما يباينه وما هو علم منه كان  
 حسنا فافهم **قوله** او علة لتنفيذ الح اي فلما اختلف المعلن كان العلم كانه مختلف  
 وقوله على ما مر من انه لو اكتفي بذلك لما كان منهم معنى لعدم تصور الاتفاق في المسئلة  
 الا هكذا **قوله** بان المفصل الح اي فيلزم ان هذا تعريف بالاعم وقوله وبان الاظهار  
 الح لا يخفى ان مجرد ان احد الغنيين من خواص الاجسام موجب للتنفيذ بقوله حادث  
 فليس مراده انه حينئذ لا يتبع المعلن بل انه يوهم ان التصديق ليس من خواص اجسام  
 ثم الكلام على راي جمهور اهل السنة فلا يقال الملازمة بجواهر مجردة لكن قد يقال من شيع  
 كلامهم يحدهم بعين ون كثير راي الفلاسفة في مثل ذلك قوله والعلم النظرية  
 تنوقف فيه ان تعقل العلوم ولو نظرية والاعم بها غير موقوف بوجه على ذلك النظر  
 كما لا يخفى على من له تأمل صحيح ثم نفس تعقل العلوم ان قلت هو ضروري فلا فاعلم  
 وان قلت هو نظري فتقول اما يتوقف على تعقل تعريف والتعريف والمعرف واحد  
 بالذات واما توقف العلوم النظرية فلا ورواه هنا فيحتاج الى جواب فافهم  
 ذلك بتدبر لنظام ما في كلام الحثي قوله فالصورة متجسدة ذاتها معاونة فيشفي  
 انها من هذه الحثية متعلق العلم بحيث يشق لها هذا الوصف من العلم وليس  
 كذلك كما لا يخفى على من تأمل والجواب انها لما كانت صورة متعلق العلم سموها بعم  
 وهو ظاهر واما قلنا فيشفي انها من هذه الحثية متعلق العلم ولم نقل قد وقع عليها  
 العلم لئلا يوهم خلاف ما هو جار عليه من ان العلم ليس مجرد فتدبر قوله اما ان العلم  
 اي وتنوعه وعدم تنوعه بعد المجري على تعدده امر خفي فادراكه خارج علمه تعالى  
 بما هو معلوم الانقضاء عنه قوله ما عثر عليه قراءه كان عليه ان يزيل لفظ  
 وقوع في شئنا قوله اي العلم من الاعلام في شئنا قوله وهي كونها في الغابر  
 اسلوب ما قبله لان الاضافة لنسبة الاول الى الثاني والصيغة على العكس

**قوله** بدون الادعاء اي بدون ميل القلب الذي هو شرط في التصديق على وجه السام وقد  
 تقدم انه ليس بشرط فيه وسيأتي المحشي ذلك فبعض هذه الصور على ما هو الحق تصديق لا ظهور  
 عندهم لكن تقدم لك ان الادعاء الذي اعتبره المناطقة هو قول النفس ان النسبة  
 واقعة اي مطابقة للواقع مثلا وانه لا بد للتصديق من ذلك وانه غير الادعاء  
 بمعنى ميلها الذي هو معتبر عند اهل الكلام فثبته قوله باعتبار الح على هذا الاعتبار  
 يكون تحت قوله والنسبة الكلامية اثنان ويكون تحت قوله وادراك الموضوع  
 او المحول اوها معا مع النسبة الكلامية سب و يكون تحت قوله او وقع الشئان  
 بدون الادعاء سب ويكون تحت قوله والمشكوك اثنان لكن انث اذا تأملت  
 وجدت تحت المشكوك ثنائي صور وحينئذ تكون الصور احدي وثلاثين فافهم  
 وقد ذكرت ذلك لبعض الاخوان فسئل شيخ شيعنا فاذع فيه قائل بل لك ان  
 تقول على قياس كلام المحشي حيث عدا رآك الموضوع او المحول اوها مع النسبة الكلامية  
 والحكمة هي ثلاث واربعون صورة بزيادة ادراك الموضوع او المحول اوها مع النسبة الكلامية  
 الخبرية او الانشائية والمشكوك با ستواء او مرجوحه بل هي تسع واربعون صورة  
 بزيادة ادراك النسبة الكلامية الخبرية او الانشائية مع الحكمة بقطع النظر عن  
 ادراك الموضوع والمحول كما في ادراك النسبة الكلامية والحكمة اذ لا بد فيه من ذلك  
 كما لا يخفى وزيادة ادراك النسبة الكلامية كذلك مع المشكوك باستواء او مرجوحه  
 كذلك واذا نظرنا مثلا الى كون الحكمة بدون الادعاء والميل الى البرهانية او جزم غير  
 مطابق او مطابق راسخ او غير راسخ زادت الصور كثيرا ويا لك ان تقول وادراك  
 الحكمة مع المشكوك فان ذلك غير ممكن كما لا يخفى ثم كل هذا مسابقة لصنع المحشي  
 حيث اقتضى قوله هي خمس وعشرون تفصيلا ان قوله او مع الشئان ثمة ست صور  
 منها ثلاث تجمع فيها الكلامية الانشائية مع الحكمة فاقضوا ان الانشاء نسبة حكمية  
 وليس كذلك اذ من المشهور ان الانشاء لا علم فيه وبالمجمل قد ذكر ما لا يحج ذكره وذكر  
 ما ينبغي ذكره وقد جاريناه ولا يخفى عليك اسقاط ما يجب اسقاطه من ذلك بعد هذا  
 البيان **قوله** رحمه الله تعالى من غير علم عليه اي من غير ادراك ثبوت شئ له او انشاء



شيء عنه على وجه الادعاء والميل فتنبه قوله ولو استلزم الح اشارة لذلك بقوله بتسليمه  
فالقول انه قد لا يلاحظ ان هذه الصورة لهذا الشيء قوله لزوم السلس وذلك لان  
الحكم اللازم له مستلزم لتصور آخر فبستلزم حكما آخر وهكذا قوله مصور بتغلي  
اي على وجه الادعاء والميل على راي الشارح وتنبه لما تقدم قوله اي مطابقة لنفس  
الامر الح انظر هذا قوله وهذا ما رتضاه الشارح فيه نظر فان الشارح تقدم له في  
اتحاد التصديق عند المناطقة والمتكلمين ولا شك انه عند المتكلمين مقتضى الادعاء  
بعض الرضا والميل وهذا لا يجب حمله على ذلك فالحمل على ان المراد انه لا بد من قول النفس  
ان النسبة واقعة مثلا سواء كان ذلك راجحا او جازما غير مطابق او مطابقا  
راسخا او لا فيوافق ما قاله المصنم فافهم قوله وهو الظن اي طابق او لا **قوله**  
وفي كلامه اشارة الى انظر ما وجه ذلك مع كونه قد اوجج الى تقدير مضاف فان  
قلت وجهه صدق العندية بالقبليية والبعديية مع المعية قلت الغرنية مانعة  
عن غير المراد ولا بد منها للتأويل ايضا فالوجه ان كلام الشارح اشارة الى  
المراد من عند ويمكن ان ذلك هو مراد المحيي فتدبر قوله لا مغرومه كما لا يخفى اذ بالظن  
لكون التصور ادراك مفرد اي ادراك ليس مشتق اعلى نسبة حكمية اي ليس مشتقا  
بها على ما ذكره الشارح هنا او ادراك مفرد اي ادراك ما ليس نسبة حكمية  
على ما ذكره في كبريه والتصديق ادراك نسبة حكمية اي ادراك وقوع النسبة  
الكلامية وعدم وقوعها لا يقال ان التصور مقدم على التصديق **قوله**  
عكسه اذ لا يحتاج لاحدهما الى الآخر كما لا يخفى على من تأمل وقال شيخنا  
ان التصديق من قبيل الملكة والتصور من قبيل عدم الملكة فبالنظر الى المفهوم يكون  
التصديق مقدما بالطبع انتهى ولا يخفى ما فيه **قوله** ولو قال وكما التصور بالنسبة الى  
لكان اخصر فيه ان المقام مقام استدلال شيخنا حفظه الله تعالى **قوله** اي اثرها  
يجب تقدمه الى لا يخفى انه لا حاجة الى ان يقال هنا او في ما بعده وليس علة فان ذلك مفهوم  
من قوله شرط وقوله شرط وقال شيخنا كان عليهم ان يقول ذلك اه فقامله **قوله**  
فبيل ظاهرا تغايل هذه الاقوال والوجه ان القائل بانه عين الموجود مطلقا يقول

بانه وجه واعتبار ومعنى كونه عين الموجود انه ليس امر اذا على الذات والاعمال هو غير الموجود  
مطلقا ما ان يقول هو حال مطلقا وما ان يقول هو وجه واعتبار مطلقا وما ان يقول  
هو حال بالنسبة للحادث وجه واعتبار بالنسبة للقديم **قوله** عكس ذلك بعيد جدا وان القائل  
هو عينه في التقديم غيره في الحادث يقول هو وجه واعتبار بالنسبة للقديم والعينية  
بالمعنى السابق حال بالنسبة للحادث فافهم قوله وبيان الحديث الى انظر ما وجه كونه غير  
القديم النجوم على حالة واحدة مع انها تستفيد النور منها على مقتضى ظاهر قول القائل في مدح  
اشيح مصطفى البدرى لا غرو ان عرفنا بالجودها طله وان تلك اغترفت من لجة البحر  
بالتشمل اشرف الافلاك قاطبة واشرف من محيى مصطفى البدرى  
ثم سئل بعض هل الميقات فقال ان النجوم عندهم ليس نورها مستغاد من غيرها كالشمس **قوله**  
لان القمر كروي الى محصله ان القمر كسائر الكواكب كروي منظم صغير ونحو تنقيده النور  
من الشمس بانطباع نورها فيه فاذا كانت الشمس فوقه كان النصف النير منه هو الاعلا والذي  
يلينا هو النصف المظلم منه فاذا افارقه يسير كان النصف النير منه معظم ونصفه الاعلا  
مع بعض نصفه الاسفل وكلما زاد في المغارقة استثار من الاسفل اكثر مما كان او لا  
وظالم من الاعلا اكثر ما كان حتى يكون النير هو الاسفل والمظلم هو الاعلا وذلك ليلة  
الاربعة عشر ثم يحصل الغرب شيئا فشيئا فيكون الامر على عكس ما ذكره حتى يكون النير هو الاعلا  
والمظلم هو الاسفل فافهم **قوله** في حال اجتماعه معها اول الشهر اي اوله الحقيقي المسمى عندهم  
وقت الولادة لاوله الاصطلاحي ولا اوله الشرعي عندهم فلهم اول حقيقي وهو وقت  
الاختراع وهو مختلف فتدبر يكون وقت الظهور قد يكون وقت العطر وقد يكون غيرهما واول  
اصطلاحي على مقتضى كمال شهر ونقص شهر واول شرعي وهو مفروض افاده بعض اهل  
الميقات **قوله** وخروجها من النظرية الى فيه ان خروجها مع توقفها على ما ذكره مقتضى اللغة  
فان النسبة الى النظر الاصطلاحي تقتضي بحسب اللغة خروجها والجواب ان هذا ليس باقتضاء  
مجرد اللغة لكون النظر بالمعنى الاصطلاحي والمنفي اقتضاء مجرد اللغة **قوله** لان في  
المساينة الى فيمان هذا انما يستلزم الى وجه خروجها من النظرية ويرشدك الى ذلك تأمل  
في قوله ويصح جعل المخدوق الى والوجه ان قوله وهذا اي عدم توقف الاخير على فليس



٢٦  
ونظروا فافهم قولهم رحمه الله تعالى فان النظري لا يفتيد كلامه بغيره من ان النظر هنا  
ليس بالمعنى الاصطلاحي بل معني اعم بخلاف هذا وسببه المحتشبي على ذلك لكن لا يخفى ان  
عمومه لا يؤدي الى صدقة على الحدس والتجربة فهذا هو الذي جره على منعه فافهم  
قوله لا يظهر ارتباط اللفظ بشيخ شيئا في توجيه الارطباط بينهما بما لا يقع عند تأمل  
قوله والذي يظهر لي ان اقرب منه ان المعنى وحيد فسرره بذلك التفسير الذي عرفته  
يجب ان يعنى بالنظر هنا اي في مقام بيان النظري ما هو اعم فافهم قوله هو اعم من القياس  
ولو اضعه فيصدق بذلك وبالتعريف ولا يخفى ان المنا سببا ان يقول هو اعم من التعريف والقياس  
لانه جاري كلام الشارح فافهم قوله ان الخلفا اي بين نحو المصنف مع اصحاب الغوليين وبينهم  
بعضهم مع بعض فيقول قوله كل من الغائبين بصيغة الجمع لا التنثية والمراد بالآخر في قوله  
ما اراد الآخر الجنس وقد انصرف في التعليل على ما قد خفي كما لا يخفى والصواب بحذف قوله صار  
من قوله لا يمنع ان بعضها صار ضروريا كما لا يخفى فافهم قوله على قواعد اربعة اركان  
اضافة قواعد ما بعدها على معنى اللام ولا يخفى ان المضافة اليه ليس قواعد وان قال شيخ شيئا بذلك  
فتدبر قوله اقول فيه مسامحة الى قال شيخ شيئا تقدم اسم اللغة بمعنى المعنى في قوله ادراك  
مفرد تصور اعلم فيجوز ان يراد به هنا المعنى فيجوز ان يراد به هنا المعنى في قوله القسم  
من اللفظ فافهم قوله فالحمل على الاشتراك اولى اذ هو احد هاتين الحقيقة والآخر على الجواز  
تحكم قوله وللبحث فيه مجال اذ الغرض هنا حصول الغالبية للفهم وهي قد رتب على ذلك  
وليس الغرض هنا حصول الغرض فافهم قوله وهو الوضع الى افاد ذلك ان المراد تعريف  
مطلق الدلالة لا خصوص اللفظية انتهى شيخ شيئا قوله او العلم الغرضية عطفها باد  
ليظهر رجوع التعليل الى خصوص هذا المعطوف كل الظاهر والمراد الغرضية مطلقا لا خصوص  
اللازمة للفظ بان كان مجرورا الحقيقة اللفظية كما ياتي قريباً اذ المراد هنا مطلق الدلالة  
لا الدلالة عند اهل هذا الفن قوله واما اذا فهم من اللفظ الى فهم انما يعتبر في الوضع  
التحقيقي دون التأويلي ثم اذا كان تأويليا بمنزلة تحقيقي بان كانت الغرضية لازمة للفظ  
بان كان مجرورا الحقيقة اللفظية عند فهم ووضع اللفظ وضعاً تحقيقياً فحينئذ لا بد  
على المعنى بنفسه ووضعاً تأويلياً فحينئذ لا بد على المعنى بواسطة قرينة

٢٧  
فافهم قوله والا ليعتد المركب اي ونحوها مما وضعه نوحى كالمشتقات قوله اقول الى  
لا يخفى ان تعليله ياتي ذلك الجواز وحمل الغرضية في كلامه على المنفكة والجازي على ذي القرينة  
اللازمة يمنع منه التعليل ايضا كما لا يخفى والوجه ان دلالة الجواز غير معتبرة عندهم  
كما هو مقتضى تعريفهم للوضع ومقتضى كلام السيد السابق نعم ان كانت الغرضية لازمة  
للفظ اعتبر في دلالة عندهم ايضا ولا يرد ان المراد بالوضع في تعريف الدلالة ما  
الشخصي والنوعي والجواز موضوع بالنوع لأن المراد في تعريف الدلالة الوضع التحقيقي  
والجواز موضوع بالوضع التأويلي ثم ان كلام المصنف والشارح والمحتشبي في المعنى يقتضي  
انه متى كانت الغرضية معينة للمعنى الجازي اعتبر في دلالة عندهم فتنه قوله  
والفهم بمعنى الادغام الى انظر ما اذا اريد بهذا التأويل مع كونه لم يعنى في دفع الاشكال  
شئياً فاذ الدافع له اعتبار الكون المنسوب للدلالة فان كل من الادغام والمفهوم  
وصف المدلول فهو قال والمراد كون الدال فهم منه الفهم المدلول بالفعل كلفاه فتدبر  
قوله وفي عبد الحكيم الى على هذا لا يظهر قول المحتشبي بعيد ويبنى على المعنى الى الا ان كانت  
الحالة التي هي سبب في الغرض او الانتفال بالفعل لا تحي دلالة على الثاني الا عند الفهم  
او الانتفال بالفعل فيقول قول عبد الحكيم وكأنه قيل هي حالة الى بما يتسبب ذلك فافهم  
ذلك بتدبر قوله فان قيل هذا السؤال وجوابه لا يختصان بدلالة غير اللفظ  
وسيا في اخر الفصل في الشارح ما ينبغي نظره قوله فالجواب الى لا يتم هذا الجواب على ان  
بالطبع في دلالة اللفظ بالطبع طبع السامع وهو مبدء ادراكه اي العقل على احتمال  
ياخي المحتشبي والثاني انه النفس بل لا يتم على هذا ايضا عند تأمل سيا في خلاص  
في معنى العقلية قوله اي كدلالة الى اوجهه الى ذلك قول الشارح قبل كدلالة تغير العلم  
فيغير مثل ذلك ايضا في قوله كالدلالة وكلامه بعد على شق كلامه هنا قوله  
لا يغني اذ يجوز عقلا ان يدل مجرد الغرضية فافهم قوله والحاسة اي حاسة البصر وفيه  
اذ البصر لا دخل له في دلالة اللفظ فدلالة في حال المشاهدة بحض العقل والا لورد  
ان حاسة الدلالة في ثلاث باطل كما لا يخفى ولو قال وانما قيد به بمصنعه ليكون الادراك  
بواسطة مجرد اللفظ الدال بالفعل لانه وبالبصر كان صواباً فافهم قوله سواء كان



اي المبدء اي سواء كان له تصور كالنفس اولا وبهذا التعميم تشمل مبدء الآثار ومبدء الادراك  
الذي هو النفس والعقل وتل غير ذلك المبدء لمبدء الحركة المختصة بالحيوان ومبدء خواص  
حجر مخصوص مثلا وهو المعنى الذي اودعه الله فيه ويجوز ان يكون الضمير في قوله سواء كان  
عائدا الى الاثر فافهم قوله والمراد بالطبع على الاول المبدء فهو بالنسبة للمثال مبدء لفظ  
الشخص باح فاذا تعلق زيد باح دل ذلك اللفظ بواسطة معرفة مبدء تعلق الشخص  
باح على وجه صدر زيد فتدبر **قوله** وعلى الثاني الحقيقة فيه انه لا معنى لدلالة اللفظ  
على معناه بطبيعته اي بسبب حقيقة معناه **قوله** وعلى الثالث لما لو اسطة في الدلالة  
الطبيعية على هذا هو هذا المبدء دائما واما على الاول فتارة يكون وجع الصدر في  
مطلق الوجع الى غير ذلك ثم لم يظهر على الثالث وجه القابلة بين هذا الضمير والذي فيه  
ولا يتم الجواب السابق كما تقدم المثنية عليهم على ان النفس والعقل لا يستغل في دلالة  
اح مثلا على وجع الصدر بل لا بد من اعتبار طبيعة اللفظ اي مبدء الاثر  
الذي يصدر عنه الذي هو اللفظ كوجع الصدر فافهم **قوله** سواء لوحظ اللفظ  
المشخص في الوضع باستحضار الموضوع بشخصه كما في وضع العلم ووضع الضمير ونوعه الوضع  
باستحضار الموضوع بالة كلية كما في وضع المشتقات وكما لو قلت كلاما تركب من ح م د فاعلم  
على هذه الذان المشخصه فالموضع على كمال جزوي الا انه تارة يلاحظ بخصومه وتارة  
يلاحظ بالة كلية ولا يثنائي ان يكون الموضوع كلاما هو ظاهر وضمير الموضوع يكون الموضوع  
له خاص مع استحضار خصوصه كما في وضع الاعلام على الوجه المعروف او على الوجه المثل له  
بالمثال المتخرج هو السابق وعموم الوضع بعموم الموضوع له او استحضاره بالة كلية كما في وضع  
تو رجل ووضع الضمير على انها جزويات وضعا اذا عرفت هذا عرفت ان الوضع ينقسم  
الى شخصي ونوعي باعتبار الموضوع والى خاص وعام باعتبار الموضوع له والعام  
اما الموضوع له عام واما الموضوع له خاص وعرفت ايضا ما في كلامي من ايهام خلاف المرام  
والنقص في البيان ثم في عمله المعنى في المشتقات صانها بخصيص **قوله** نظر وان اردت تحقيق  
المقام فعليك برسالة شيخنا في الوضع **قوله** يعني الى ان معنى كون دلالة اللفظ  
وضعية انها منسوبة الى الوضع فحيث ان وضع اللفظ لمعناه واسطة فيها وحيث

ينبغي ان قول الشارع بتوسط الوضع اي له غير محتاج اليه يعني عنه قوله الوضعيه  
وانت اذا تأملت وجدت عدم انتفاض كل من الدلالة الثلاث بالاخرين متوقفا  
على ان المعنى بتوسط الوضع لهذا المعنى الذي دل عليه اللفظ او الذي دل اللفظ على فوجه  
او الذي دل اللفظ على لازمه كل دلالة بما يناسبها ولا يخفى ان قوله الوضعيه لا يفيد  
ذلك فاحفظ ذلك فانه قد غفل عنه حتى قيل في هذا المقام مالا ينبغي ان يقال **قوله**  
رحم الله تعالى واهل المنطق لا سيما في الشارع الخلاف في ان التضمنية والالتزامية ضعيفتان  
فتنبه **قوله** رحم الله تعالى دلالة اللفظ الى لا يخفى ان الدلالة جنس قريب في تعريف دلالة  
المطابقة الذي تضمنه كلامه **قوله** شيخنا انما جنس بعيد لم يظهر وجهه ثم قد  
تقدم ان قوله الوضعيه مستفاد من الترجمة اخذ الشارع منها والوجه ان إضافة  
دلالة الى اللفظ عهد ية بواسطة ما تقدم في الترجمة فعلا هذا لم ينبغ على المصنف  
الا قوله بتوسط الوضع **قوله** وعلى الضوء تضمننا وكذا على الجرم كما هو ظاهر وبات في مثل  
ما قال في الضوء **قوله** دخول المطابقة الى اي كما اطلق لفظ شمس على باعتبار وضعه له فان  
دلالة عليه حينئذ مطابقة ويصدق عليها انها دالة على جزو معناه باعتبار وضعه  
للمجموع وكما لو اطلق على الجرم باعتبار وضعه له فان دلالة على الضوء حينئذ التزامية  
عليها انها دالة على جزو معناه كذلك وكما لو اطلق على الضوء باعتبار وضعه له  
فان دلالة عليه حينئذ مطابقة ويصدق عليها انها دالة على لازم معناه باعتبار  
وضعه للجرم وكما لو اطلق على المجموع باعتبار وضعه له فان دلالة على الضوء  
تضمن ويصدق عليها انها دالة على لازم معناه كذلك ودفع الغيد لذلك كله  
ظاهر **قوله** وهو على التحقيق الى الظاهر ان محط التحقيق التفصيل في الاف التحقيق المنع ولو  
امن البس الذي هو راي البصريين **قوله** كما هنا فانه لو ارد المصنف رجوع المشتد  
الى اللفظ والبارز الى المعنى لكان المتبادر دخلا في لجرى ان الصانع عليهم على ما هو الذي  
هو الاصل والبس ثبات دخلا في المراد وسياتي للمخني عند قول المصنف قائل ما دل  
ان مثل هذا البس غير مضر لكن اشار هناك الى بعد ذلك فتدبر **قوله** لاقتضائه الى  
فيحتاج الى التأويل بان يقال المراد ما ليس بجزء المعنى ولا لازمه بان كان عليه سواء



كان بسيطاً او مركباً ولا ينبغي ان نكلف لا يغفر مثله عند ادراك هذا الفن <sup>فلم</sup> اي واقف وضع  
 اللفظ الخ فروع على تقدير مضاف هو وضع مع تأويله بالموضوع له وكأنه قال دلالة اللفظ  
 على معيول يزد ولم ينقص على ما وضع له اللفظ قوله فخالفة كلامه في الجازم اليه كلامه  
 على الجازم الذي فريسته غير منفكة فلا يخالف ما سلفه المحشي عن السيد فان الغنية في كلام  
 معمول على المنفكة لكن يبعد هذا قوله والاسد للرجل الشجاع قوله اقوالاً بما يأتى به  
 تأول الفعل بالمبوس وقرره في شجاعتها بعد قوله يظهر فيه الانتفال الى يأخذ منه ان قوله  
 ففهمت انه حيوان انه بعد فهم عام للمعنى كما لا يخفى قوله لان فهم المركب اي اجمالاً  
 اي فهم المركب من حيث انه مركب وقوله بفهم اجزائه الباء للتصريح بالمعنى بفهم اجزائه  
 من حيث انها اجزاء حقيقية واحدة او السببية فالمقتضي فهم الاجزاء لان ذلك المشبه  
 كما يظهر في وعي كل الغرض بالتعليل انه ليس فهم الجزم مشاخر عن فهم المعنى الذي هو  
 المركب اجمالاً اي فهم المركب من حيث انه مركب حتى يأتى الانتفال فافهم قوله قد يفهم  
 اجمالاً اي قد يفهم من حيث انه مركب ثم ينتقل الذهن الى كما مر في المثال وليس الغرض  
 بفهمه اجمالاً عدم فهم اجزائه وعدم معرفة حقيقته بأن يفهم بوجه ما قوله  
 بأنه يشتمل الى فيه انه انما يشتمل من توسط وجود الكل بين وجود الجزؤ في الذهن  
 بقطع النظر عن اللفظ ووجوده فيه بواسطة اللفظ وهذا لا يخالفاً في فهم  
 على تفهم الجزؤ بقطع النظر عن اللفظ وسببه المحشي على ذلك ففهم قوله مع اتفاقهم على  
 تفهم الى اي تفهم ما حقيقياً ان قلنا ان فهم الكل غير فهم الجزؤ بالذات واختارنا  
 ان قلنا انه غير مجرد الاعتياد وقد تقدمت لذلك اشارة الى الجمع بين هذين  
 الاحتمالين ففهم قوله والوجه ان يكذبه اي ليس في المثال السابقة الاخر الجزؤ في فهم  
 المركب غاية الاعتراف بعد فهم المركب قطع النظر عن الجزؤ الذي لا يتعلق بالفرضية  
 وسنعلم ما فيه قوله وهذا وجه من قال هو من لا يقول العقلية هي التي تحض الفعل  
 فيها والا فالنزاهة لم تحض الفعل فيها قوله فهم الجزؤ الخ فخالف قول الشارح بأن  
 الوجود ان يكذب فهم الجزؤ مرتين مرة في ضمن الكل ومرة بعد وسيقول المحشي ان قوله  
 المذكور قد يدفع بجمع تكذيب الوجودان لذلك وانت اذا ذكرت ما تقدم عند

الدلالة من ان المراد من الغرض الانتفات عامت ان الحق مع المحشي وعبد الحكيم فأنه لا يفسح  
 عليك انه لا مانع من ان تلتفت الى الجزؤ بمصره فلتخط من اللفظ بعد فهم الكونه  
 والثوق على ذلك الانتفات لا ينافي الاطرا في الدلالة المتغيره عند المناطقة كما لا يخفى  
 عليك بالانصاف قوله سواء قلنا ان مرتبط بقوله وان كان فهمه في ذاته ففهم قوله  
 رحمه الله تعالى كعبيدي ومثله عبيدي ويجري فيه التعليل هنا وفي كلام الغرافي كما لا يخفى  
 فان المتغير هو الوضع لهذا المعنى فيصده قوله لان بعض افراده لم يوضع له اللفظ وقال  
 ليختم عن شجته في التعليل شئ بالنسبة اليه اه فتأمل قوله واما جعلها اي دلالة  
 العام على بعض افراده قوله ففيه ان الكلام في دلالة المفرد لا في دلالة المركب ان ذلك  
 ففيه ان الكلام في دلالة المفرد على حدته لا في دلالة المركب ولا في دلالة المفرد في ضمنه  
 ثم فرض تسليم كل من الشقين واتي في قوله يصح انما يناسب كلامهما لكان احسن واتم  
 فائدة فاخبرهم قوله في دلالة المركب الى اي على خلاف ظاهر الشارح قوله من العام صلة للمركب قوله  
 على حكم احد الافراد صلة دلالة قوله اي وان كان الى اي هذا ليس مانع وان توهم الغرافي  
 قوله في ثبت الدرس ما يكتسب فيه وقت الدرس مثلاً وفي اي علم هو لغرض من الاغراض قوله  
 اي لانه جزؤي الى انظر ما وجه توهم الغرافي يكون هذا مانعاً من كونه جزءاً من الافراد التي  
 يتخيل ما تعاضها هو اعتبار الكلية لا الكل فتدبر قوله اقوالاً فليس هذا محل اتفاق كما قد  
 يتوهم هنا قوله مما يؤيد على التأنييد قوله ولا بد من لزوم عقلاً بأن يمنع الخ قوله سواء  
 كان تصورين كالنهي والبصر وقوله ان تصديقين كالقياس ويتجنى وقوله  
 او احدهما الى وقوع النسبة وطريقها ومفهوم الانسان اي الحيوان الناطق ووقوع  
 نسبة النطق الى الانسان اذ يلزم من ادراك مفهوم الانسان ادراك ذلك الوقوع  
 وهو خارج في المفهوم وكدور العالم وانه لا بد من محدث فتدبر قوله اي تصور  
 الخ هو حال الاصفة كما لا يخفى ثم اكد قيد كما لا يخفى ولا يصح هذا التقييد فالوجه ان علماء  
 الملا بيه هي هنا كلابه زيد الحيوان ولا شك ان وطلق المعنى الاخص من اللازم  
 البين المصور بالمعنى الاعم اعم في نفسه من اللازم الذهني ثم ياتي قولهم ما يلزم من تصور  
 ملزومه تصور واقعة على لازم بين قوله وهو ما يلزم الخ يعني ان اللزوم بعد تصور اللازم



واللزوم لا يحتاج الى دليل هذا هو المراد بلزوم تصور اللزوم وسينه عليه الشارح فلا يقال  
 ان تصور اللزوم غير لازم لتصور اللازم والمزوم في شيء مما ذكره فتدبر قول الا اذا تصور  
 اي الانسان ومغايرته للقرين **قوله** لانه كلما كفي في تصور اللزوم الى ما في قوله ما في اليقين  
 فاعل كفي وقوله من تصور البيان لها وضيق قوله فيه عائد على تصور اللزوم اليقين بالمعنى  
 الاعم فهو من القسم المضاد للبين بالمعنى الاخص ومحصل كلامه ان القسم للمضاد للبين بالمعنى  
 الاخص شبه البين بالمعنى الاعم فاطلق عليه اسمه ووجه التنبيه انه كلما كفي في تصور  
 اللزوم تصور للمزوم كفي **قوله** فيه تصور اللازم والمزوم ولا عكس تصور للمزوم متغير  
 في البين بالمعنى الاخص وتصور اللازم والمزوم متغير في البين بالمعنى الاعم اعني القسم للمضاد  
 للبين بالمعنى الاخص فالغير قيمه كافي في تصور اللزوم فيه وفي غيره الذي هو البين بالمعنى  
 الاخص والغير في غيره المذكور غير كافي في تصور اللزوم فيه فكانه شاملا لذلك الغير  
 وهو اي ذلك الغير ليس له ما يجعله كانه شامل له فلم يخرج عن عدم شموله له وقد  
 نذر ان البين بالمعنى الاعم بالاطلاق الشائع شامل للبين بالمعنى الاخص تصار القسم  
 المضاد له متشابه للبين بالمعنى الاعم في مطلق الثمول للبين بالمعنى الاخص فافهم  
 ذلك **قوله** وفي كلام الشارح **قوله** اي في بيان الطريق الثاني لا الاول كما لا يخفى على من قال  
**قوله** وبأن يلزم ذهنا وخارجا كذلك اي اعلم ان يكون اللزوم غير بين او بينا  
 بقسميه **قوله** وجه الله تعالى والخارج اي خارج الذهن وان لم يكن في خارج الاعيان  
 ليشمل حال الاعتبار او شيئا **قوله** اي تصور لزوم اللازم لم قد علمت ان ما في  
 التعريف واقعة على لازم بين الذي هو المقسم فلا وجه لما ذكره فتدبر **قوله**  
 الا ان يمتنع اي بان تصور معروفه الذي هو حيوان المفروض يلزمه تصور  
 شيئا عنه راجع الاقتراس في القاموس وتتم هذا **قوله** كما عرفت اي يجب قال اقول  
 في شرح الاحكام على النهج السابق ليس مغاير قول الجواب كفاية لونه لا زوالا في كادج  
 فقط كما نوهم **قوله** يحتمل ان كلام المصنف لا وعده هذا الاحتمال لا يحتمل كلامه **قوله**  
 واذا اخذ من حيث ذاته اي بان كان التقييد غير متغير **قوله** الثاني الى اذا ذكرت  
 ما تقدم من ان المراد بالعرفم الاتفاقات علمت انه لا محل لهذا البحث ولا حاجة الى

ويأتي عن عبد الحكيم قريبا ما يؤيد ذلك فتنبه **قوله** او اخر عنه انظر صوفي ذلك **قوله**  
 فمن قوله وجزوه لان المعنى الى اما هذا فيتنع به حذفه لفظ عام من غير المطابقة  
 واما كون المعنى ان كان له لازم فلا دليل عليه فلا يفهم من كلامه ان المطابقة لا  
 تلزم الالتزام ولا يجب ان يقال ان المعنى ما ذكره بقرينة ان قوله وجزوه على معنى  
 ان كان له جزو كما لا يخفى على من له ادنى تأمل **قوله** اي عدم تركيبه لا لعدم التركيب بل لعدم  
 مختلفه الطبائع مع كون كل جزو له اسم خاص وحد خاص الذي هو معنى بساطة العنصر  
 والا فلاك عند الفلاسفة كما تقدم عن شيخ شيوخنا ولا يكون كل الشئ مساويا لجزوه المفادري  
 رسما وحدا الذي هو معنى بساطة قولاء عندهم كما تقدم عن شيخ شيوخنا ايضا وتقدم عنه  
 ان الباطنة عند الفلاسفة لها معان كثيرة **قوله** ولهذا كان البسيط اي بمعنى بالانزاع  
 لما هيته من جنس وفصل كما يقيده ما قبله **قوله** لا سلم عدم تركيب البسيط من اجزاء  
 ذهنية اي ليست جنسا وفصلا ومدار دلالة النظم على وجود تركيب الماهية  
 مطلقا فتدبر قولهم فيخالف ما قالوا الى الا يخالف ان العوض من تعينه في البين لا يشكال  
 ما قالوا بانخالفه ومجرد الخالفه لما قالوا لا يضر في عدم التسليم فتدبر **قوله** وكما يجب  
 الوجود قال شيخ شيوخنا فيه اسألة الادب **قوله** كونه اي الماهية والاضح كونها **قوله**  
 اقول الى لا يخفى صحة هذا الكلام وابطله الرد السابق ولا يخفى انه لا يرد مذهب بذهب  
 فقول شيخ شيوخنا ان من رد على الفخر ليس غافلا عن مذهبه فهو يرد عليه بورد مذهب فافهم  
 ظاهر وكيف يستدل بما لا سلم له الفخر ولا يلزم تسليمه له فتدبر **قوله** بالنصب ليعيدانه ما ذكره  
 من كلام المصنف شيخ شيوخنا **قوله** لمجوز في هذا الجواز نظر لان تصور التركيب يلزمه تصديق كما تقدم من  
 الاشارة اليه وتقدم عند تعريف اللازم الذهني ان المراد بالتصور فيه الادراك فتنبه **قوله**  
 سيأتي الى هذا مجرد تنبيه من المحشي لا اعتراض منه على الشارح كما لا يخفى **قوله** وجه  
 الله تعالى لنوعها على مقدمة عقلية اي على كونها اذ لو كان هذه المقدمة العقلية بائنة  
 لما حصلت دلالة الالتزام وليس المعنى لنوعها على تفعل هذه المقدمة ومثلا يقال فيما بعد  
 وقوله فهم لازم اي البين بالمعنى الاخص فتنبه **قوله** كان الانسب الى ما قاله بصلح  
 لتعميل كونها عقلية من حيث ان الجزئية اي كون المدلول جزوا المعنى كعقلي يتفعل به



العقل فافهم قوله بأن تقول هو الجسم فهو الجسم فوقه جنس علامته وهو الجوهر والجسم دال  
 على عدة اجزاء من اجزاء الانسان كل جزء منها مدلول للجسم بالنفس وقوله الثاني في ان  
 الذي يضم الى الجسم هو النور وهو مدلول للناسي بالنفس فكذلك يقال فيما بعد بناء سبقت  
 قوله لانك ذكرت بالحيوان الجسم الخ اي ذكر فيه كل واحد منها بدلالة النفس وان كان ذكر  
 المجموع به بدلالة الطائفة وهو واضح ومثله ما بعده ولم الاجز في كلامه او بعضها كما في  
 قول الله اي من جهة الافراد لا مطلقا وقوله والالام اي الانقل من جهة الافراد بان  
 قلنا من اي جهة فلا يصح لأن معنى الدلالة من مباحث الالفاظ وليس في هذا الفصل قوله  
 رحمه الله تعالى واستقر حتى الى الاشرار في الاعتناء ويشعر به والعادة اذا استحكمت يتراى  
 مصورها فيما يشابه محلها فكانه قال واستمر ذلك فاعتيد فصار المتفكر كأنه ينبغي نفسه  
 بالفاظ متخيلة اي خارجية لأذهنية اذا دخل ما ذكر فيها فافهم قوله على راي الجمهور  
 من ضبط بالنفس وما بعده وغير راي غيرهم يقال اي مشغل هو الالفاظ وخرج عن ذلك  
 الممثل فافهم قوله اي ينطق به اي مشغل قوله والجيشية للاطلاق اذا المذكور في الجيشية هو  
 الجيش وكما كان كذلك من جيشية الاطلاق قوله لا يعني ان ما الخ هو وان لم يعني ذلك  
 يجعله الادبي فتنبيه قوله المبني الخ اذ هو شامل له قوله لوجه من الجنس الاخر لوجه من الجنس قوله  
 ان اعتبر الخ استعمل ان زيادة النفس لا تعني شيئا فالوجه ان المراد يربا باعتبار حالته الرفعة  
 جزؤه الخ كما هو المتبادر وقوله على جزؤه معناه تنمى للكلام بذكر متعلقه كما قال الشارح فيما  
 يأتي فافهم ذلك قوله وان اعتبر الخ حيث اعتبر الجزؤ اعلم فليقبل المعنى كذلك ويستعملون  
 ابكم وتأبط شرا وعبد الله اعلاما كالحيوان الناطق اي يبطل بها كالكاتب منعاه وهذا المفرد  
 جمعا فتدبر قوله فلا بد من زيادة النفس في زيادة النفس غير مغنية شيئا فان دلالة الجزؤ  
 باعتبار كونه مفردا فصدية وقد قال ام من ان يكون جزؤ او مفرد فتدبر قوله بديل كلامه  
 الآتي الخ لم يرد بذلك كونه جعل جزؤه على خلاف التحقيق فيما يأتي والاولا ورواه انما  
 جعله دال على معنى ليس جزؤه معناه والمحرز عنه هنا بقوله اعلاما دلالة على جزؤه معناه  
 بالنزول وتسلم انه قبل العلميه مركب واذا اريد بذلك قوله فيما يأتي بناء على خلاف ما مضى  
 الذي هو راجع الى ابكم باعتبار احدي حالتيه هناك التي هي العلميه فانه مطلق هناك

عن العلميه او عددها والي عبد الله علما والي الحيوان الناطق كذلك يشتر باحقته الى  
 ما ذكر هنا في قوله واما ما يتوهم الخ من ان اجزاء الاعلام الاخيرة لا دلالة لها على شيء  
 في حالة العلميه فهذا لا يدل كما لا يخفى على متأمل عيان قوله اعلاما راجع الى ابكم فافهم  
 ذلك بتدبر قوله رحمه الله تعالى واما ما يتوهم من دلالة اجزاء الاعلام الاخيرة اي بانها  
 الحالة الراهنة اي كونها اعلاما والمراد دلالتها على شيء سواء كان جزءا للمعنى ولا كما هو  
 ظاهر قوله فلا مفهوم الخ اي فلذا جعل قوله اعلاما غير راجع اليه ولم فسط مبتدأ خبره  
 وفي نسخة المتقدم قوله اي مع الهيئة الخ التي هي قائمة بمجموع المعنيين قوله الاول الادبي  
 الخ قال شيخنا المتفرد للشارح حل المعنى لا الاعراب والاعراب هو ان اجزاء الجور  
 حال ما في قوله ما دل لاشارة الى تعريف المفرد الخ وفيه انه يقتضي اعتبار ذلك في  
 مفهوم المركب وليس كذلك قوله ذكر هذا الخ فيه انه توطئة لقوله وقد تفرقة الا وان  
 اخبر شيخنا كلامه الخ قوله اما مفهومه اي المركب ولو مرج بذلك لكان اظهر وكانه  
 قال فزان المركب فوخراما مفهومه فيقدم ولم وهي مأخوذة في تعريف المركب الخ لا يخفى ضعف  
 التوجيه على من تأمل هنا فان الأخذ في التعريف لا دخل له في الشغل بل هو متوقف عليه  
 فافهم قوله ومركب الخ اي سواء كان غير محصل من ضم كلمة الى اخرى كما يكتم مطلقا وجب  
 كذلك او كان متحصلا من ذلك كعبد الله علما فليس جعل ابكم هنا مركبا مبتدأ على انه  
 متحصل من كلمتين ابكم وكلمة كذلك كان لا يدل جزؤه معناه لافق العلميه  
 ولا بعدها فتفكيكه ليس تفكيكا لاصل والكان جزؤه والا على جزؤه معناه اذ الخ  
 يكبر علما فتنبيه وافهم قوله بني على خلاف ما مضى اذ على ما مضى لا حاجة اليه وتذكر  
 قوله بني لاكتسابه التذكير من المضاف اليه قوله خوف البس اذ يتبادر خلاف المراد  
 اذ الظاهر جريان الصلة على ما هي له ولم الا ان يقال الخ تقدم له عند قول المصنف  
 دلالة اللفظ على ما وافقه انه كتب على قول الشارح اي وافق ذلك اللفظ ما مضى  
 فيه اشارة الى ان الضمير اليها في قول المصنف وافقه يرجع الى اللفظ فيكون الضمير  
 المستثنى فيه راجعا الى ما والمكس وان صح باعتبار المعنى لان كلا منهما موافق  
 لصاحبه يلزم عليه جريان الصلة او الصفة على غير ما هي له مع عدم الابرار وهو



على التحقيق ممنوع عند خوف اللبس كما هنا وخلاف الأولى عند أمنه فصيحته في الموضوعين  
 مختلف ولعل ما هنا هو التحقيق والداعلم قوله فلا يصح أن لأن يوصفها بما لا في ذلك  
 من الحكم عليها وغير المنقول لا يحكم عليه ويتعلق بهذا المجل اجازات كثيرة لا تخفى على من اتقن  
 صحت النسخة في علم البيان فتدبر قوله دون حرف آخر وباعتبار وضعه على وجوب  
 على الخلاف وباعتبار استعماله جزوي قوله قول هذا المضمون في هذا الموضع من المفرد لفظه  
 فقال ذلك وهو خلاف الظاهر ثم يرد عليه بعد ذلك ان ما صدق معناه اللفظ يحتاج  
 الى النظر الى معني ذلك الماصدق وهذا تكلف لا داعي اليه والوجه الأخذ بظاهره ان  
 حكمه على المفرد حكم على ودلوه خور في دور رجل واذا الشارح ان انعام ذلك للدلول  
 بالنظر الى معناه فافهم ذلك قد علمت ان كلام الخشي ليس فاسدا وقالا في بحثنا انه قد  
 فتدبر قوله عمل موطنه هو ما كان على معنى هو هو وحمل الاشتقاق ما كان على معنى هو وذلك  
 قوله والمعانوم اي المخطر بذهن السامع وقوله والمجهول اي الذي ليس بخطر بذهن السامع فلا  
 يقال هذا عكس الواقع فان المعروف المجهول اذ لو كان معلوما لما احتاج لتعريف والتعريف  
 معلوم اذ لو كان مجهولا لما امكن شرح الماهية به ولم نركب اجزئين كلية  
 والشخص معلوم قريبا انشاء الله تعالى ما يتعلق بذلك فتنبه ولم انه متعلق على عدم  
 وجوده خارجا انظر كيف هذا مع الخلاف في الوجود والعقاي فالطريقه الاولى هي الحق  
 هو التحقيق انه لا وجود للكل على ما يرد عليه انه لا شبهة في ان الحيوان من جهة ما يقوم  
 زيدا مثلا ولا شك ان ما يقوم به الوجود الخارجي جازي فلا معنى لما قيل ان الكلي  
 جزو اعتباري للجزوي اذ لا معنى لكونه جزوا اعتباريا للخارجي الذي هو كل ما يقوم  
 به وبغيره معه على انه يلزمه ان الوجود في الخارج حقيقة اقا هو جزو زيدا لا زيد نفسه  
 مثلا ان قالوا ان الشخص داخلة في الجزوي او ان الوجود في الخارج شخصا زيدا كالحاجة  
 عنه دون شي من زيدا ان قالوا بخلاف ذلك واللازم على كل باطل بلا شبهة ولا يصح  
 كون الوجود في جزوي حصه من الكلي لانفس الكلي كما قيل ايضا فانه ان اريد ان الوجود  
 في زيد مثلا فرد من افراد الحيوان لا الحيوان عادا لكلام هذا الفرد الذي في زيد ان اريد  
 ان الوجود في زيد مثلا جزو الحيوان لا كله فلا معنى له كما لا يخفى والخفى ان الكلي ليس

له وجود في ضمنه كل فرد جزو ما ويل ياتي في الاحتياج اليه في اعتبار كونه في ضمنه ان قلت لو كان  
 موجودا في الخارج لاشتخص قلت هو كذلك لكن لما كانت شقيقه كليا باعتبار صورته الذهنية  
 وقطع النظر عن شخصه ولذلك اتخذ الصورته ذهنا كان كانه غير مشتخص اصلا  
 ان قلت ما في الافراد ينطع النظر عن الشخصا واحدا في الخارج او متعدد كذلك اما الاول  
 فباطل ضرورة ان الواحد في الخارج لا يكون جزو من كل واحد من الافراد اذ مقتضى كونه  
 جزو هذا انه ليس جزو هذا وعكسه فيلزم اجتماع التقيضين وهو محال واما الثاني  
 فباطل ايضا اذ كيف يتعقل متعدد في الخارج مع عدم اعتبار شخص اصلا قلت عدم تعقل  
 ذلك لمصو العقل عن ادائه وله نظائر لا تدرى انك لا تتعقل عدم ثيابي ما هو موجود  
 بالفعل مع ثوب ذلك في صفاته تعالى فان ابيت ذلك ودد عليك ما سمعته ولا  
 اظنك تحاول رفعه ان فتنه فتدبر وتنبه لما علم ضمنا اعني انه لا يصح ان يكون  
 الشخص من جهة الجزوي لانه امر اعتباري والخاف ان الشخصا ايضا لث من الجزوي  
 لأن منها ما هو اعتباري ولا حاجة الى جعل البعض داخلا والبعض خارجا نعم  
 جزوه الشخص المعين شخصه وبعينه كيد زيد الشخص المعينه فانها شخصه  
 وتعينه وان كان ذلك بواسطة شخصها الخارجي كشخصها هذه لكن لا يقال ان زيد  
 مركب من حيوان والناطق والشخصا التي هي جزائه التي هي شخصه كما لا يخفى وقد بان  
 لك من هذا ان جزوي النوع هو نفس النوع في الخارج لكن باعتبار الانشغال بالشخصه  
 فزيد مثلا باعتبار عدم الانشغال بالشخصه نوع هو الانسان صورته ومورثه غير  
 من عمرو ونحوه واحدا ذهنا تطبق على الجميع ولذا يقال الانسان كلي وعام وشامل لجميع  
 الافراد زيد وغيره وباعتبار الانشغال بالشخصه جزوي ذلك النوع فان قلت  
 قد انفقوا على ان الكلي لا وجود له في الخارج عبي الا شقلا واذا اختلفوا في وجوده  
 في ضمن جزوي وهذا يقتضي وجوده في الخارج عبي الا شقلا قلت معنى ذلك عند من لا  
 يتكبر ما سمعته انه لا يوجد في الخارج غير شخص ومعناه عند من يتكبر مردود  
 بما تقدم ووجوده في ضمن الذي وقع الخلاف فيه عند من لا يتكبر ما سمعته بالنسبة  
 للنوع كائني وذلك انه لا كان الشخص ما هو ظاهر في الجزوي والكان خارجا عنه كان



كأنه جزؤ منه بجامع وجوب الاعتبار في كل مكان النوع الكلي كأنه في ضمنه الجزوي  
 قوله ان اراد معناه كأنه جعل ابوته لهم من الشخصات وجري على ان الشخصات من العلم  
 وتعلمت رد ذلك واما ان اشترى مجموع زيد المترك فيه بنوه فبنيته ان هذا مركب على انه لا يري  
 شيئا ولم خبر عن البنات مفيدا بالغاية هو هنا انما يصلح دليلا للخبر لا خبرا والذي يدل هو  
 عليه شريكه غير الشريك الاصطلاحيه فبنيته قوله او التعدي اي التعدي فخاص على حد  
 ذهب الله بنورهم فتدبر قوله لأن المعنى الماعلة لقوله للمثاليه اي الى معنى الكلي اي مدلوله  
 كمدلول الحيوان الذي هو كلي قوله اقول الخ فيه نظر اذ كذا جعل اسم الاشياء ما فهم من التثنية  
 من ان لهم اصطلاحا آخر ولا شك ان ذلك علة التثنية وجهة ففهم من التثنية لا اقل للتثنية  
 فيها فافهم قوله لأن البياض الخ ولا يخفى ان هذا اللازم اعم فعلا فرض عدم ملزومه  
 وتغيض ملزومه لا يلزم ارتفاع التثنيين كما توهم فبنيته قوله لا يخفى الخ ان كانت بجامع  
 لعبارة الشارح احتج صدرها على هذا الى نطق كما لا يخفى قوله لأنه اللازم اليه ان  
 ما ذكره ملازم لذلك يجعل الضير في وضعه عائدا الى ما عاد اليه الضير فيها في مؤوقه  
 فافهم قوله ان يقول وهو افهام الاشتراك ومع ذلك يحتاج الى المضاف السابق كما لا يخفى  
 قوله ولم يبينه هنا اي وبيته عليه بعد فبنيته قوله احتج به الى معنى على ايضاح جزوء  
 على مطابق جزوء اعم من ان يكون كليا او جزويا وهو وان كان سائغا لكن مقتضاها حسب  
 الظاهر ان تكون ما في قوله والعربي ما ليس كذلك لبيت واقعة على كلي وجبته  
 يفسد تعريف العرضي لصدقه بالجزوي الا ان يكون المقسم على هذا الاصطلاح ليس  
 هو الكلي فتدبر قوله والظاهر الخ يقتضي ذلك ان خلاف الظاهر عدم اعتبار هذا الفيد  
 قوله بأن يكون الجزؤ المادي داخلا وهو غير صحيح ان كان في جميع الاصطلاحات الكلي  
 فتدبر قوله المركب من الماهية والشخص <sup>التي</sup> علمت مما سبق فساد ذلك الا ان يؤتى  
 الزب في كلامه بأنه ملاكان الماصدق هو الماهية باعتبار الشخص في الخارج كذا كانه  
 مركب منها ومنه وكان كأنه كل ذي جزؤ فتدبر قوله وما صدق الشيء افرادة وقال  
 شيخنا عن بعضهم واطنه ابن يونس ان ما صدق الشيء حصصه التي في الافراد  
 اه فخال قوله وجود الكسائي الخ فتدبره وليس هذا منه لا نفي الا ان جريا المصنف على رأي

غير الكسائي والافير وعليه قول الكسائي ولا يحتاج الى الجواب الذي ذكره الشارح فافهم  
 قوله اقول لا يخفى ما في هذا الكلام ومنشأه انتقاد النظر فائدة لا شغلها  
 بالنسبة لقوله للذات انما هو بالنسبة لقوله او لا فبنيته قوله اقول الخ علمت مما تقدم  
 ان الحق ما قاله الشارح فتدبره فبنيته لظاهر قوله بعد واعلم الخ فانه مؤيد لما تقدم  
 لنا فافهم قوله لأن ما واقعة على الكلي فكان وجه ذلك عنده هو النظر الى المعرف فقد  
 قدم انه لا ينظر لذلك ولا المثل كالمقسم وان كان عين فلم يبينه ولا يظهر له وجه  
 فتدبر قوله رحمه الله تعالى لانه بالقول او بالفعل خارج عنهما اي يوجد في غيرهما  
 فانه في الاول ما ذكره ذلك المحشي ومن المعلوم ان نحوها مثلها فاندفع الثاني ثم  
 قرو شيخنا ما يدفع الاول ولم قوله يخرج الحد اذا جاء ذلك من ايضاح ما على ما  
 المفرد والمركب ولا مانع منه قوله بنا الى اي والتثنية للجنس الذي اتفق الذواجا  
 ثمة بالجوهر بنا الى وقوله فهو عرض الخ تغريب على قوله لعدم ابدلها ففهم  
 الذي هو علة للبساطة فافهم قوله لا فافهم قوله فافهم قوله فافهم قوله فافهم قوله  
 وآخر ما يخرج هو البعيد وخروج الوسط متوسط والمناسب ان يكون ذلك في التثنية الذي هو  
 على غلط فافهم قوله اقول لو قلنا ان عبادته توهم اعتبار جنس وقصود الثاني  
 شيئا له النمو ولا يكون الاجسام والنفوس والناهي النسبة للانسان او نحو من الانواع  
 وكلامه مبني على ان المتحرك بالارادة ليس من ذاتية الحيوان والارادة انما هي بعيد  
 على الانسان ونحوه برئتين اذ اول جنس حيث متحرك بالارادة اذ الانسان مركب  
 من ذلك ومن الناطق الذي هو فصله والفرس مركب من المتحرك بالارادة ومن الفاعل  
 الذي هو فصله وهكذا وباني جنس هو هاس فهو مع المتحرك بالارادة نوع ففهم قوله  
 نوع آخر مركب من الحساس شيئا آخر وثالث جنس هو نام فهو مع الحساس نوع ففهم قوله  
 نوع آخر مركب من النامي شيئا آخر فافهم قوله وماه جنس الخ من ثمة التثنية اي والنفس  
 المميز مقوم فافهم قوله ويمنع عطف على يجب قوله ولا فصل يقوم العالي يقوم السافل  
 من دون ان السافل اخص من العالي والاخص يقوم من الاعم ومن غيره معه  
 كذا انظر وقوله من غير عكس كلي قوله اذا علمت الى يجب بان فيها حذف الواو مع ما علمت

هذا القول بوجه  
 الله تعالى ما فاضه  
 انظر هذه الامة في قوله



ولا ينبغي وجود الغيبة على ذلك ولا الآتي أي في حقه قوله ونسبة الالفاظ الى سياقي  
 ان الشارح قصدني تعميل ذلك النطق قوله وبقي على المصنف اي بعد ان اتممت في ذلك  
 قوله وهو الاشارة الى عدم موافقه مع الاختلاف في هذا المقطع قوله بان يراى الى  
 مقتضاها ان الشاين الجزوي يطلق عندهم على ما بين العام وخاصي عموما ومخصوصا  
 مطلقا وفيه نظائر فائدة وان لم ينفرد الا احدها لكن مخالفة والمباينة نسبة  
 من الجانبيين فاذا بان احدها الآخر مباينة جزوية بحيث لا يحمل متلا على ما لم يحمل عليه  
 الآخر ثبتت مباينة الآخر به بحيث لا يحمل متلا على ما لم يحمل عليه ذلك الا انه قد فهم  
 قوله واقا ياتي فيه الم اى الجنس المذكور هنا فلا يتقلد ياتي فيه الشاين نحو  
 هذا الكاتب وهذا الضاحك فثبت قوله ابن عمرو خارج عن المثال اتي به للتفيد  
 كما هو ظاهر وكذا ما بعده فلا تفعل قوله بالمتقدم بالذات بان لا يحتاج تقديمه  
 الى غير واما التقدم الزماني فهو السابق فيه يفهم ذلك مما فرغ من شتمه بل قدس قوله  
 انك لا اعلى المقاييس على ما سبق فائدة فيما سبق قال ما يناسب مما يشبه هذا فافهم  
 قوله فغير موجود في شهادة نفي غير مقبولة والمثبت مقدم على النافي قوله  
 هل ولو كان الم نحو خروجه شئ شيئا له اي نفسيا الذي يدل ان اليهود من الانبياء  
 انما يصل مدلوله بالنقل بانه او برادفة ان يقول اي حكيميا ويحري في كلامه بعد  
 على مقتضى ذلك فافهم قوله الا ان يقال الم مثل ذلك لا يجوز في النفاذ فيعجز الناطقة  
 قوله وتجي في قوله بعد الم اذ مقتضى ظاهر قوله سكت عنه انه ما يذكر ليقول شتم  
 وهذا يشعر بان الشارح جار عليه فافهم قوله ليوافق تعميل لتصور الكلف بفعل النفس  
 بالصند ثم قوله لانه مقدم والمكلف على ما به قوله ان المكلف به ضد النهي عنه اي  
 لا الانتفاء كما قيل به فلا يقال كلف النفس مقدورا ايضا فثبت مقتضى هذا ما لا  
 ينبغي قوله بان يكون موضوعا للطلب اي عي وجه الانشاء فلا يقال ان قوله طلب منا  
 الم والى الطلب بذاته وهو ظاهر فثبت قوله عند الختام حال من فعل الامر قوله  
 اي مع انه اي طلب الترتيب اللغوي اذا الكلام في تفسير اللفظ كما لا يخفى فثبت قوله نهى  
 اي دال على النهي او مدلوله نهى وهكذا ما بعده **قوله** هذا التعليل الم فيقول

بالبناء للفاعل لا بالبناء للمجهول والاكاذيب فوجها لا استدلالا فينا في قوله  
 ويقتضيه قوله في خبره الى وجه الم ولا يصح ان يرجع الى طلب الترتيب كما لا يخفى ثم احتمال هذا  
 يدل على ان معنى قوله امراي دال على الامر او مدلوله امر وليس الا المعنى على الامر  
 والكان هو يسي بذلك عندهم وكذا قوله دعا والخاص كما لا يخفى اذ لا معنى لادراج  
 اسم في اسم وسياتي للشارح ما يقتضي بظاهر خلاف ذلك فثبت قوله الطلب اي للفظي  
 وكذا يقال فيما بعده ولا ينافي هذا ان طلب الترتيب طلب الفعل في قول الشارح بناء الى  
 نفسي وان توهم ذلك فثبت فائدة قد قيل هنا ما لا ينبغي قوله رحمه الله تعالى بناء على  
 ان طلب الترتيب اي النفسي كما بينه المحقق الذي هو النهي النفسي طلب فعل الصند اي النفسي  
 كما بينه المحقق الذي هو من افراد الامر النفسي فالامر يشمل النهي على ذلك فافهم قوله  
 فافهم فساد الاعتراض الى اي علم من قوله اي عين الم لا من قوله والمخالف الم اذ المنع من  
 موافقة على انه في النفس فثبت قوله التمكن كذا في نسخة المؤلف والمناسب نسخة الشارح  
 هذه التمكن قوله عام مستحضر الم لو حذف قوله عام او قال اي مستحضر الم ليكون  
 ذلك تغيير مراد من قوله عام لكان حسنا اذ الموضوع كل جزوي من جزوي المركب كما لا يخفى  
 وهو جزوي وكلامه يوهم خلاف ذلك قوله رحمه الله تعالى فلا يسي الم يقتضي هذا بظاهر  
 اي في معنى قول المصنف امراي يسي بالامر وهكذا ما بعده وتقدم له ما ينبغي ان المعنى  
 دال على الامر دال على الامر دال على الامر واسم امر وهكذا فثبت قوله  
 فالصفة الم فتفهم المصنف غير ما صرحا فافهم قوله جمع الاستفهام الى الكلام في ادراج  
 في الطلب اصطلاحا وعدمه فلا يقال ما معنى الاستفهام عند غيره فثبت قوله  
 وجمع كثير الم ولا يجري عليه كلام المصنف كما لا يخفى قوله فادرجوا الطلب الى اي جعلوا  
 الانشاء معنى يشمل الطلب والتبني الذي هو الانشاء بالمعنى القابل للطلب والخبر  
 في الطريقة الاخرى فافهم قوله لا في اضرب الم فيه انه لا يسلم ان الموضوع له هو الطلب  
 النفسي والتعجب النفسي بل الطلب الحكي والتعجب الحكي فتدبر قوله ما ليس لنسبته خارج كذلك  
 بان لم يكن لنسبته خارج اصلا كصنيع العقود او كان لكن لا تقصد مطابقتها ولا  
 عدمها وان اردت تحقيق الكلام في الانشاء والخبر فمليك ما كتبه تحتها على البسملة



في نفيهم على امر قنديه قوله نفيهم مطابقة او عدم مطابقة فالشيخ شيخنا نقصد مطابقة  
اي في قضايها الايات او عدم مطابقة اي في قضايها السلب فان النسبة فيها البتة  
ويقتضيها عدم مطابقة لواقع فلا يرد ما قاله المحقق في قوله وفي قوله لا تقتضي  
الى هذا على ان المقسم شامل لطبعا الفعل وطبعا الترك قوله والا وورد في شيخنا ان المقسم  
والناظر ليس من لهوة فلا ورواه فمال قوله لا يتم من تميزه له هناك لم يميزها  
عن غيره فان نفيهم غير حاصر فنفيه قوله واما ما نيا له ولا يظهر ان ذكرها التميز اخير  
عن غيره قوله والمراد اي بذلك وقوله بما شاركه الخبر عن المراد كما هو ظاهر قوله فان اراد  
جماعة منهم اي باعتبار الاجتماع كما هو ظاهر فالشيخ شيخنا او اراد بعضهم اخص منهم فخص  
بالقدرة على عملها قوله رحمه الله تعالى نحو كل رجل الى تميزه بذلك الدال دلالة تكرار  
الواحد دون ان يثقل بالدلالة المفردة على جملة اجزاء معاه كما هم اجمع الى ان الجمعية  
من حيث التلبس بالحكم لا من حيث دلالة اللفظ فنفيه قوله والثالث محتمل لها لانه يجوز  
ان يكون نفيهم جماعة شغل بالحق فيراد مجموعهم هذه الجماعة لغزينة فيكون مجازا ويجوز  
ان لا يكون فيهم ذلك فيراد مجموعهم جميع افرادهم مجمعة فيكون حقيقته ثم لا يخفى ان الشيء  
الساكن في مردود اذا لا شك ان منهم الاطفال وبذلك نعلم ان الحق مع الشارح بما ياتي  
اغتني قوله في الاخذ الاول فنفيه قوله عما اذا حكمت على المجموع اي المجموع من حيث التلبس بالحكم  
وقوله من حيث يثبت الحكم متعلق بحكمته وهذا كله لا ينافي ان دلالة الزيدون دلالة  
تكرار الواحد بحرف العطف كما لا يخفى فنفيه قوله وفي كلامه اشارة الى وانظر هل الكل يطلق  
عندهم على انضمامهم قوله من باب عموم السلب وذلك لان سواد الكلية انما يتحقق بدخول  
النفي في طاردي بعد تحقق النفي فلا يمكن ان يعيش دخول النفي عليهم فيعتبر هو دخوله عليه  
فاخرهم قوله لدخول المستثنى على لقوله منصلا كما هو ظاهر وهي علة ما قصه اذا انحصار  
ينوقف ايضا على ابيات نقيض الحكم للمستثنى فعلا تفيد في الجزاء ما يمكن ان يكون الاستثناء  
منقطعا فنفيه قوله فان دفع ما قيل في العلم ان بيتي هذا القيل فوهم ان المستثنى منه  
عمومه مراد لنا ولا وحكما وكما يدفع هذا التوهم ان عمومه غير مراد اصلا ويكتفي  
في كون الاستثناء منصلا بدخول المستثنى فيه فيجب الوضع فيكون من العام الذي اراد به

الخاص من كما جري عليه المحشي يدفعه ان عمومه مراد لنا ولا لاحكامها فيكون من العام المحصور  
ولا يحتاج لتكلف في توجيه كون الاستثناء منصلا وكلام المحشي يوم خلاف ذلك ولا  
يخفى عليك بعد ما سمعت ما في قولهم لئلا يلزم الشناقص فافهم قوله بالامكان العام  
اي على كلا التقديرين وقوله والا فنصار الى حسن من هذا بل هو الحسن لقول المستثنى  
آلهة كما لا يخفى ومخالفة الموحدين لهم ومن رد ذلك القول عليهم بكلمة التوحيد ان يقال  
ان الامكان نفس ظاهر جلي والوهمية تقتضي عدم النقص فلا يخفى ان مقتضيه لعدم  
الامكان افتضاء ظاهر جدا فالافتضاء على الوجود يثبت لاهل الجود ورد عليهم بالبلغ  
وجه اذ كانه قيل ان عدم الامكان ليس مما يحتاج لبيان وقوله على الاول هو تقدير وجود  
والمعنى عليه لا اله موجود وجودا مالا واجبا ولا جازما الا الله اي انه هو الموجود  
ولست البراهين على وجوب وجوده فالمراد بالنسبة للشيء هو احد فردي بكون الوجود  
بالامكان العام لتلك الأدلة ثم لا يخفى ان امكان الشيء لا يكون الا واجبا وان الامكان  
مستحيل عليه تعالى فالمعنى على الثاني لا اله ممكن ~~الحكم~~ لكن الله موجود وبالامكان العام  
ولا يقال المعنى لا اله ممكن امكانا مالا واجبا ولا جازما الا الله اي انه هو الممكن الثاني  
الله عن ذلك علوا كبيرا فلا يستثناء منقطع والمراد بالنسبة للشيء منه احد فردي بكون  
الامكان بالامكان العام وبالنسبة للشيء احد فردي بكون الوجود بالامكان العام فافهم  
ذلك قوله من قصر الصفة في وجود الآله اي المعبود يخفى وقوله على الموصوف هو الله تعالى  
وبين الظاهر الذي هو مقابل الجزؤ قوله لصدفها على الانسان فانه مركب وعلى الله تعالى  
على الحيوان اذ هو عام وجزؤ من الانسان ونحو اذ لا وجود له على الاستفلال فافهم  
وانفراد الكلي في الانسان اذ هو عام وليس جزأ من مركب منه ومن غيره وببحث في المحشي  
عاهو مدفع بعلامه وان كان بمقتضى قوله وانفراد الجزؤ الى متوجها قوله المحصور صفة لجزؤ  
وانما قيد بذلك لان الجزؤ الآخر هو من الجزؤي هو الانسان وهو كلي وقد دفعه ك ما بين به  
ما يتعلق بذلك فنفيه قوله وفيه نظرها من نسخة ما نصه قوله وفيه نظرها من نسخة  
المؤلف فعليه يكون بين الكلي والجزؤ العموم والخصوص المطلق اه فنصب قوله بها من الممكن  
ليس بخط المؤلف فنفيه اه وكتب قول المراد فاعلم ان فيه ان المحشي انما يبحث في المثال ويتفرد



الكلي في العرض الخاص قوله لتركبه العلم ما فيه مما مر ثم رايته في الطول قبل قوله وما بلغ فيهم  
شهرها ان الانسان ونحوه ليس جزءا من غيره واقرب الخشي هناك لكن كلامه هاهنا موجه  
على الفيل كما لا يخفى قوله وانفراد الكل في الانسان فيه انه جزئي من جزئية الحيوان كما ان زيدا  
جزئي من جزئياته ومن جزئيات الانسان اذ جزئي الشيء ما تركب منه ومن غيره فافهم  
قوله لصدهما على الشخص المخصوص اذ هو جزئي لمطلق الشخص جرد من زيد مثلا  
بزعه وقوله وانفراد جزئي في الحيوان فيه نظرا فانه جزئي من جزئية الجسم النامي وقوله  
وفيه النظر السابق وهو ان الانسان جرد من زيد مثلا وقد علمت انه بحث في المناسبات  
قوله وفيه النظر السابق بها من نسخة قوله وفيه النظر السابق مانعه من نسخته  
للمؤلف ايضا فيهما العموم والخصوص المطلق فذكر اني فكتبت قوله بمثل الخ لكنه ليس بغير  
المؤلف وفيه النظر السابق قوله بماذا استنادي الخ فيه استناد اشياء ما هو له عند الحكم في  
الظاهر ان التعريف حقه ان يستدل اليه الشرح والتعريف عند المتطعين نقل ما حصل ذلك  
شيخ يفتنا عن بعضهم والظاهر ان ذلك ان سلم كان الشخص ايضا حقه عند قوام استدل  
الشرح والتعريف اذ لا يخفى ان القول بانهم يقولون ان استناد الشرح والتعريف في التعريف  
حقيقته والاشخاص مجاز في غاية البعد قوله وفي الاخر هو لفظ ظهور في الفروع قوله  
كما الفريضة على المراد لعله لم يقل فريضة على المراد لان ذلك لا يدل على اعتبار الحمل ولان  
كون المجهول لا يعرف به انما يعرف لفظ تصور في الفروع عن الحقيقة ان قلنا بعدم الادراك  
ولا يعين المراد هذا ثم انظر ما الذي يدل على المراد حقي سلم التعريف قوله في عمل التفرد  
الي اي وباعتبار الحمل ايضا قوله لدعول الملزومات الخ دخول ذلك انما هو بقطع النظر  
عن كون الاستلزام هنا على ظاهره اي ان الاول يكون مقتضيا وموجبا ومنشأ الثاني  
لا يعنى عدم الانفكاك مطلقا فافهم قوله الى لوازمها البينة اي بالمعنى الاخصر الذي  
دخل هو ملزوم ما هذه قوله ويمكن الخ لا يناسب هذا كلام المصنف فيما ينبغي ان يقال  
وناقص الحد بفصل على انه يرد عليه الملزومات التصديقية بالنسبة الى لوازمها البينة  
على ان التصديق ليس مجرد ادراك وقوع النسبة اولا وقوعها فنتبه قوله يستلزم  
الخ مبناه ان المقصود من الاستلزام عدم الانفكاك مطلقا اي سواء كان الاول

منشأ اولادهم هو مقتضى اي المنشأ اول لا يمكن تعريف احد غير غيره بقوله تعريف التعريف  
شيخ يفتنا قوله الشامل لحدود وتوهم المورد ان الاضافة للحد تمنع من ذلك السؤال فادور  
ايراده قوله وانما ذكر الاول لا وتبيينها على ان صفه ما ذكره ولم يكن له ان يكون ذلك لا يحتاج  
الي افادته لكونه ظاهرا كان العرض هو التخييل حوله كما اذا سئل الخ ظاهر ان المعروف هو الشكل  
الجزئي وهو لا يصح ما هو معلوم من انه كلي دائما فلفظ المراد ان المعروف هو الهيئة الكلية  
المعروفة منه فتدبر قوله رحمه الله تعالى والخ الخ من عرف تعريف التعريف في المعرفه واتقن  
مبحث السؤال بما تحقق بها فانعلق بذلك فعليك بها قوله العيان بصفة اسم الفاعل لا الخ  
عن مماثل لا يعين بان مماثلة وغيره اذ ليس من خواص فلا يثنائي التعريفه وعن انفسا  
لا يعين بان يكون في ضمن انفسا المغير اذ ليس من خواص ايضا ثم الكلام بالنسبة لقوله وكذا  
ما ثله يحتاج لتقدير فان كلام الشارع فيما يأتي يفيد ان قوله وكذا ما ثله على معنى وكذا  
ما به مماثلة ما ثله فنتبه ثم الظاهر ان عدوله عن مقتضى الظاهر من التبيين انفسا  
الي التبيين بالانقسام اعني وبالصفة الحقيقية للمعرف ثم لا يخفى ان المعروف هو الانقسام  
الكلي الى الاقسام المخصوصة الذي يعرف من التبيين الجزئي اذ المعروف دائما كلي فنتبه  
قوله لان ذكر البعيد الخ فيه نظرا لا يخفى ان المقصود فصل ذلك الجنس فكان عليه  
ان يقول اذ لا يثنائي فصل بعيد حينئذ ثم في كلامه نظرا آخر يعلم من قول الشارع فيما يأتي  
وبقي التعريف بالعرض العام الخ وما كنيه هو عليه فتدبر قوله بعد الجنس اذ يجب هنا تقديم  
الجنس كما قال الشارع بعد قوله كاذب ينبغي ان يجب بدليل ما بعده قوله مطابقة الخ فافهم ما فيه  
فتنبه قوله تقدم الكلام الخ اي عند قول المصنف ونسبة الالفاظ للمعاني قوله موارد التعريف  
بالمعز وهو غير مرضي عند المتقدمين وان وقع قوله في المثال التفسير بشي ناطق  
قوله مثل الجنس الخ غير يحتاج اليه الا لو كان المراد بالبعيد الا بعد وعتيل الشارع له  
بالجسم بعيد خلاف ذلك فتنبه قوله فالمسائل الناطق صوابا لما في الناطق لما وان  
المسائل الناطق فلا يكون الناطق بعد صعبا قاله بعضهم قائله يحتاج الى  
بانه مبني على عدم المساواة وان المتحرك بالادارة من ذاتها الخ الحيوان وان المسائل يحتاج  
في غيره قوله لا يخفى بعد ما مر ان دلالة الاستلزام لا تكون عند عدم الاحتياج يكون الزوم



بيننا بالمعنى الاضيق وليست تلك الدلالة بشمال اللفظ في اللازم فتنبيه قوله لما شرف  
 موافقه كما شرف والمؤلف كثيرا ما يكتب الكاف على هيئة اللام كأنه انكالا على الذوق  
 قوله مركب المخرج الجوهر البسيط والجوهر المجرد على القول به ولم اى اعتبارا بالاقويى اي اطلاقا  
 به في التسمية لاني صحة التعريف بذلك كما هو ظاهر فمقابل الاكثرين يقول ايضا بصحة التعريف  
 بذلك ولا تغفل عن كون المراد الاكثرين من المحققين فلغاى ان ذلك يصح التعريف به  
 ولا يوافق في التسمية هو باقي المحققين فلا يقال ان اصل الاصطلاح عدم صحة التعريف  
 بذلك فكيف يكون الاكثرون ومقابلهم متفقون على الصحة فافهم قوله ان عدم اعتبار المعنى  
 الى اي انه لا يصح التعريف بذلك لانه يصح ويخطئ النظر عن العرض العام وبذلك  
 ان الاقديين لا يبرهنون التعريف بالمعز وان وقع تأويله ولو قطع النظر عن العرض العام  
 لكان التعريف بمعز وبذلك ايضا قول المحقق بعد ولا يخفى ضعفه بل رده لان  
 انضمام الم فانه يعيد بالاسم ان اصل الاصطلاح عدم صحة التعريف بذلك كالمثل  
 الاول لا يتم اذ اكثرون من محققى المناخرين وهو الاصطلاح للمناخرين ولا خلاف في ذلك  
 وان المراد جمهور المناطقة لا جمهور المناخرين يقال ان قوله لان انضمام الى يومهم  
 ان اصل الاصطلاحى ومذهب الجمهور صحة التعريف بالمعز وليس كذلك كما علمت ثم الرد  
 بذلك لا يبرهن اذ يقال عليه ان ذلك اذ لم يقو ولم يضعف صار كما العلم فيصير القول  
 مفردا وهم لا يقولون بالتعريف بالمعز فلا يبرهن الرد الا بالكلام في صحة التعريف به  
 بما يبرهنهم ذلك فافهم قوله بل رده لا تقدم له ما يغالف ذلك قريبا وتقدم التسمية عليه  
 فتنبيه قوله رسم ناقص اي ذو وجه معنده في سمي بذلك لا بغيره والاستدراك مرتبط  
 بالتسمية وكذا يغفل فيما بعد فلا تفعل قوله وهو اقل من العرض العام والفصل ومن الفصل  
 وحده بالاولي قوله كما تقدم بيانه تقدم المحشى ايضا فيما كتبه على قول الشارع في شرح  
 قول المصنف وفصل وهو يعنى الفصل الغريب ما غير الشيء عنه جنسه الغريب وقوله بناء  
 على جواز ذلك هو راي المناخرين وقد تقدم له بيانه في ذلك الموضع ايضا فانه سيطر  
 فيه شاعة فاحذر قوله كالجوهر المطلق الشامل للمادي والمجرد على القول به ولم كالذي  
 الى هذا هو الحق الموافق لما تقدم لنا فتنبيهه وتقدم المحشى انه جاز من زيد مثلا لا عليه

فتكلف له شيخ شيخنا بان المراد في قوله اما ان يتركب عنه غير اي غير الذي يجد ويقال  
 فيما بعده بما يناسبه ولا يخفى انه لا يلزم على ذلك ان يكون التعريف غير حار فتنبيه  
 قوله لا يبان يكون لها فصل وتقدم له ذلك فيما كتبه عند شرح اجنس البعيد على قوله  
 وهذه اقول له لانه جعل التعريف الم تقدم انه الى المير مثل للتعريف بالمثل فقال كما اذا  
 سئل عن المثلث فيضع المسائل شكله فلا مانع من ان يشير عند السؤال الى شكل المثلث  
 فيكون التعريف بالاسم حيث دل على الشكل على ان المحشى سبر وكون التعريف لا يكون  
 بالخط ويقول لا ينبغي ان يقال به لان تلك الامور المح ولا يخفى ان الخط يدل عليه بالاسم  
 وهو يدل على المفظ الذي على الامور المتقدمة وبالمجمل هي وان لم يمكن ان يقال  
 اشادة هيية يمكن ان يشترطها فلم يتم التوجيه الذي ذكره وقوله واما كون  
 التعريف لا يكون بالخط الى قال شيخنا متشاهدا توهم ان مراد الشارع بالقول الا لفظا  
 وبالخط النفوس الدالة عليها وليس كذلك بل مراده بالقول المقول على غير اي الجمل هو  
 الكل وبالخط الرسم مطلقا فيضل الا كمال والمقصود نفي ان يكون غير المقول بالمعنى السابق  
 هو نفس المعرف فلا بحث اه ما قاله حفظه الله تعالى ما عدا التعريف في الخط فانه جملة على نحو  
 شكل للثلاث دون دال الالفاظ فنذكر قوله وهي حقائق كلية لا يتكلم التعريف بالمثل  
 وبالتعريف بعد ما تقدم فتنبيه قوله كان المنا سبل وجه ان التمثيل للتعريف فالمناسب  
 ان تدخل عليه الكاف قوله وجهه تعالى وقد قد منا فلا تغفل عما تقدم قوله ماخذ الثالثة  
 الى وجهه الاخذ اخذ مفهوم عام فافهم قوله ما فيه اي ما يتعلق به الالة معترف فتنبيه  
 قوله وخاصة الاسم عدم الاقرار ان فيه نظر فان ذلك من ذاتياته وخاصة كونه  
 يحكم به وعليه مثلا التي يرد ان هذه غير سامة لجميع افراد المعرفة وقوله اما اول الامر  
 فيه انه هو الذي جعل خاصته العلم ما ذكره ولعل الشارع لا يوافق على ذلك ويقول  
 خاصة العلم هو كونه مدارجولان البصر في فائق المبصرات ولا يخفى ان جامع بينهما  
 ذلك وقوله والدليل قال شيخنا الدليل من العلم اه ولا يخفى انه ليس يلزم ان يكون  
 ذلك هو مراد المحشى وقوله واما ما ياتي في ظني ان شيخنا اجاب عن هذا بان من ذلك  
 اذ لم يكن لغرض كما هنا فان العرض التعريف اه وقوله وبالحاس فيه ان الكل من حيث



هو غير الجزئي من حيث هو جزئي واللام ليس مخصصا بما وقعت المشابهة باعتبارها على وجه  
 قافهم قوله رحمه الله تعالى خاصة الشيء وقوله المخصصة به اي ولو بالاضافة لا ما عدا  
 المخصصة به ويحصل التميز مع ذلك للعلم بأن المخصصة غير المخصصة به وقوله اذا المعنى الى  
 وكذا يقال في غير هذا المثال وبينه بذلك ان المخصصة ليس هو اللام مثلا وليس المقصود به  
 بيان ان التعريف بالخاصة التي وقعت باعتبارها المشابهة والافعال المعنى اللام  
 هو الذي لم يقتض ان من المنقول المعنوية على مقتضى ما بين به المحتج الى ما عدا  
 قوله قال بمقتضى الخ قال شيخنا يحتاج الى بيان لئلا يورد بالردف الالهي  
 بل مطلقا للمناسبات بقرينة تصرفهم بأن اللفظي يكون اعم وافضل وحكمهم على التفسير  
 بالمتناسب غير المراد منه تعريف لفظي له وهو تافه فيما عدا اشتراط الظهور فتدبر قوله  
 وفي قولنا من شرط لا اي المقيدان المنع والجمع ثمران للاطراد والانعكاس قوله وقد كثر الخ  
 وقوله وبالاحص ايضا الى انظرها مع ما كتبه على قوله واللفظي في ما مر انفا وقد مر جواب  
 سببنا عما كتب هناك له ان اتصال بغيره لا يخفى على من تأمل ان هذا لا يدل على ان  
 الكلام في خصوص النار كالمادة في الزند ولا يخفى ان القوي الزند هو ههنا نورهما ولا يخفى  
 ان التعريف الصحيح الذي ذكره المحتج لا يخص النار والمادة ~~فان~~ ان ما ههنا الشيء  
 لا يمنع من تعريفه وبيان ذاتياته كما يقال في الانسان حيوان ناطق خافيل هذا الكلام  
 المحتج لا محله قوله رحمه الله تعالى كنعريف البليدي الانسان البليد لا مطلقا واللام صحيح  
 قوله كقولنا الى كما لا يخفى لم توف ذلك التعريف خاليا عن القرينة لا يقيم الا ان كانا القرينة  
 الحالية لا يعتد بها كما لا يخفى والا فالخالد والعيان الاراد بالناطق الناطق الفاسد لظفه قوله  
 وقد خففنا ان اي بالعموم والخصوص المطلق كما هو ظاهر كلامه وكما هو مشهور لكن الخوان العموم  
 والخصوص بينهما وجهي الا ترى ان قرينة اللوح قد تعين المراد ولا يمنع من الحقيقة فتدبر  
 قوله وهو الذي الى مودع والذي عبرتين هو الذي بواسطة والذي عبرتي هو الذي بالكثر  
 من واسطة لم لا يخفى انه لم يمثل للذي بواسطة فتدبر قوله كما مر اي فيما كتبه على تعريف  
 المعرف قوله <sup>رحمه الله تعالى</sup> الخ اي فاشترط ان لا يكون احد بما يدري بحدود ضائع لكن هذا فيه شيء  
 فان من الحدود وان لم يذكر المصنف ما يدهله العرض للعلم مثلا كما تقدم المشاه

والعرض العام ليس جزوا فافهم قال شيخنا مقتضى كلام الشارع ان العموم والخصوص  
 يمكن ادخاله في احد وليس كذلك فاشترط الاطراد والانعكاس بالنسبة للمخصص  
 وبالحيلة لو قدم الاشتراط على بيان ان احد بكذا كما صنع في التهذيب لاسم من ذلك  
 ١٠ ولا يخفى انه لو صنع كما صنع لم يسم فانه اذا عرف احد بعد يقال عليه اذا كان  
 هذا هو حقيقة احد فلا محل للاشتراط السابق فتدبر لم لا يخفى انه يرد عليه نظير ما اوردناه  
 على الشارع فنبيه قوله يعني الى فيه نظر ظاهره من تقديم الخ اي من انه يجب ذلك  
 قوله وللبحث اذ يرد انه لا يرد جميع الا عند جملة حقيقة في احدها معينا فتدبر قوله شيئا  
 لان هذا من محاور قولنا الاستعمال في احدهما قوله وقرينة ذلك الى فيه ان من الحدود ما يدكر فيه  
 العرض العام كما ذكره فهو ان لم يذكر المصنف فيزول حينئذ دخولها في الحدود قوله المراد  
 باحد وما شمل الرسوم بقرينة ان اللازم على دخولها محذور مطلقا كان حسنا فتدبر قوله  
 وقد دفع هذا الدور الى محصل المسئلة انهم يمنعون دخول ما قصد الحكم به في المعرف في تعريف  
 المعرف بأن يحكم به عليه للزوم الدور مثل ان يقصد الحكم على العاقل بالرفع فيدخل في تعريفه بان  
 يحكم عليه بالرفع او يقصد الحكم عليه بان يذكر قبله فغله فيدخل في تعريفه بان يحكم عليه  
 بذلك ومثل ان يقصد الحكم على الحال بانها فضلة او بانها منصفة فيدخل في تعريفه بان  
 يحكم عليها به هذا هو مرادهم فحجب ما قيل في هذا المقام لا محل له ثم بما تقدم تعلم انه لا مانع من ذكر  
 الرفع مثلا في تعريف العاقل من حيث انه عرض عام لا من حيث انه من الاحكام فانهم ذلك بتدبر  
 قوله وانا اقول لا دورا في فامنع شيء آخر للدور هذه مراده التي الاخر هو الحكم انما يكون بعد  
 التصور وكذا فلا يخفى شيئا وفيه نظر ظاهر لا يخفى ان قول المحتج لان المحكوم عليه بالحكم الوجه ان  
 العرض الذي هو التخصيص على وجه قريب انما يحصل بذلك فتدبر بل لا يجوز جنسيا اخر  
 او وعليه انه لم يحكم عليه به اذ هو صفة له ولو اختلف المعنى قلنا هو في المعرف لا يصح على الخ  
 العام في مثال الشارع اذا الاسم قد لا يكون مرفعا له واجبا شيئا بما فيه تطفه والوجه البعيد  
 ان الوصف عام على الدوام في المعنى لكن يعين تخصيص الوصف للموضوع ان كان مخصصا ويؤيد الخ  
 جازيا عليه باعتبار تخصيصه وهذا لا شبهة فيه ولا اضافة ان الوصف هنا مخصص وبالجملة  
 الاعتراض المذكور مجرد فوهم لا ورود له اصلا ولكن العرض من هذا مجرد التنبية قوله

بما لا يخفى على من تأمل ان هذا لا يدل على ان



وان كان صنيع الشارع في فائدة يومهم ان منتهى ونحوه ليس مقصوداً بل انما هي خيرة لا ي  
 كلامها مبرز فاختارها سكت فلا يقال اني للتخيير لا تكون الا مع الطبع وامان التخيير  
 ينافي ما هو الغرض من التعريف وهو توقيف الخاطي على المعرف واظهاره اياه فلا وجه  
 لا يراده وعليه فرض وروده فهذا المحل يدفعه قوله ولعل هذا اليه بعد كما لا يخفى قوله  
 اذ الهمزة تشبه الهمزة كما ان الخط المؤلف ومما به شبه الالف قوله لا يجر ان يشمل الى  
 الحفاته يمكن تعطف المعاني بدون ملاحظة العاطفة الغالب ملاحظة الالفاظ فافهم  
 قوله ولأنه المناسب الى اي يجب ظاهره فلا ينافي ان ما صنعه الشارع ينافيه ايضا يحمل  
 المعنى يشمل الاقوال الثابتة والناقصه وغيرهما ويدل له ظاهر قوله بعد وهذا يخرج نحو  
 زيد وعمر و فانه قد اعترض شيخي شيخي قوله ووجهه بعضهم بما قد مر انه اي قال في التوبة  
 ان اللفظ عرض يزول والاحسان الحقيقي متقرر مستقر والرد المتقدم ان هذا يقتضي  
 ان كل عرض ليس له جنس حقيقي ولا يدل على ذلك بل صريح كلامهم بطله كما في غير ما يوقفت  
 على تفريغهم تعاريف الامور العرضية كاللفظ والبياض والازمن عيانا عرفت في  
 ذلك مما لا يخفى عليه وما لم توضع اليه انه لا عبق في الجنسية باللفظ اصلا ولم يفتق  
 نسبة الكلام اي بسببه الحكيم باعتبار الحكم بها ايقاعها او انتزاعها ولو كانت  
 المتكلم وذلك لان التميز بين والتكذيب انما يكون بها الاعتبار اذ لا يقال  
 لمن قال اقول زيد زيدا قائم صدقت او كذبت ويقال لمن صدق الكذب كذبت  
 ولذا اخرج الجملة المشكوكه في ما يأتي لما انما لا حكم معها وذلك لان الحكم لا يرد  
 وقوع النسبة او لا وقوعها مع الازعان اي المبل بزعم الشارع او قول النفس  
 ان النسبة واقعة او ليت بوافقة وان لم ترقر ولم عمل على ما هو الحق انشا الله  
 تقا وليس الحكم مجرد تصور الوقوع او لا وقوعه حتى يقال ان المتكوك معها حكم كما هو متقال  
 تحقيق الجرحاني ومن وافقه فافهم ذلك بغير روم في تعريفه كخبر ما في تعريفه نفسه فلا  
 وان توهم انه شيخي شيخي لكن ان صدقنا تلك عرفت انما سواها وان الصدق في ما  
 هو واقع في كلامهم كما لا يخفى وبالجملة الشارع عدل عن تعريفه للصدق والكذب  
 ونسبه بذكر الاعتراض والجواب على وجه صيغه فافهم قوله وانما خبير ليس

انما هو  
 لا يجر

الغرض الاعتراض لما علمت فثبته ولم يخرج ايضا للفتية المشكوكه اليه انه على الوقوع  
 او لا وقوع فعلم الحكم البتة اذ الحكم لا يقع او لا وقوع واجب بان الصدق والصدق  
 باعتبار الايقاع والانتزاع وروى بان الوقوع ولا وقوع هو الايقاع والانتزاع وانما  
 الاختلاف بالاعتبار فباعتبار حصوله في الذهن هما ايقاع وانتزاع وبدونه وقوع  
 ولا وقوع عيانا عدم الايقاع والانتزاع لتجاوز الاول وقد قلنا ما حصل  
 الصدق لذاته ولذا لم يجرى ما تبعه بها الكذب والافني اولى بالاخراج كذا  
 قرين شيخي شيخي وفيه ما فيه وقد قدمت للحاذق ما يكفيه فتفطن في النفس فيه  
 مشاكلكه فثبته ولم رحمه الله تقا وانما حصل ذلك للارزاه الى انما احتاج للمغربية  
 لكن لان السقي مطلق الاثبات بالماء لا الاثبات به للشرب شيخي شيخي في التبادر  
 انه هو المحتمل لذلك لا لازمه فلا حاجة الى قوله لذاته وهو وهم كما لا يخفى وقال  
 شيخي شيخي لا حاجة الى قوله لذاته لان التبادر احتماله لذاته اه ولا يخفى ان التعريف  
 ينافيه انفسه خلافا فافهم ثم اسم اللفظ اي الملفوظ اي كما يدل على انها اسم للفظ  
 المعقول اذ قد علمت ان ما واقعة على اللفظ مطلقا سواء كان صادرا من اللسان او  
 معقولا بالجان والظاهر ان الغني منتهى ذلك ولذلك لم يرد عليه المحيي بأنه كما يدل  
 على ذلك يدل على انها اسم للفظ المعقول ايضا فافهم قوله ولا قام زيد تامله في ملاحظته  
 اي من ان المراد اللفظ ولو ملحوظا بالجان قوله قد تقدمت الح حيث قال وما يرد على الاول  
 من تعميم الحقيقة على الجازم قوله وما اجيب به من ذلك ان المراد يكون الطريق في فوق  
 المفردين اسمها بحيث يحمل محلا مغردا ويبقى للغير بحال انه شيخي شيخي ولا يطرأ وجه  
 عدم نهوض هذا الجواب كما لهم فهم بغاء المعنى ولو باعتبار ما صله وقبلي في المعنى  
 ولا فلا يخفى ان الحكم في المنفصلة كان لزوم الجزاء الشرط وقد صارت بوقت ملزمة لشرط  
 للجزاء في خبرها ساداي البات والباء للتصوير اي حكما مصورا في بدارك بوقت  
 شيخي شيخي فمما بعده والتعريف مانع من دخول غير الموقف كما هو ظاهر وقال شيخي شيخي انه  
 غير مانع وقوله او بتعريف شيخي شيخي او رفعه اي التعريف وقوله او رفعه اي المعاني  
 وذلك الصير لاكتسابها التذكير في قوله تعريض زيد الخ لا يخفى المؤلف ومما به



تفصيله زيد الخ او يتا فقهه زيد الخ **قوله** واما الكلي اليه ان ينسب اليه مطلقا  
 الثبوت قوله اوله والى الخ **قوله** في شخصية اي شخصية غير طبيعية وقوله قطعية  
 اي شخصية طبيعية فان الحق كما ياتي ان الطبيعية من الشخصية فمفهومه اوله  
 بقوله كلية اي اريد منها الافراد **قوله** ما ذكره اوله في قوله اي يعمل الى الوجود المنسوب  
 اليه الكم وبعضهم جعل النسبة اليه الكم الاستغناء عنه في غير الحق حينئذ يتحقق المسمى  
 لان الصحيح ان النسبة اليه السببي الصحيح الآخر بالتحقيق شيخ شيخنا **قوله** والمراد الخ  
 اي لا عدم مخصوص من غير تقدير شيء لا ياتي ان اجار والمجرد متعلق بالكون العام  
 فان المنفي تقدير متعلق خاص **قوله** اي ملابس لكل تفسير لما مر المعنى ببيان معنى  
 الباء **قوله** لا اذا التمثيل الخ ولا بدفع هذا عند التماس جعل التمثيل للفاظ الدالة  
 على الاحاطة الخ **قوله** وقوله الخ **قوله** ذلك من حيث ان التلك في الاثبات لا عموم فيها  
 حتى تجيء الجزئية **قوله** اطلقوا كون التلك الخ شمل ذلك ليس بعض فان بعض  
 لا تعرف بل الاضافه لتوغلها في الابهام وسبب الخشي ما يفيد ذلك فيوافق  
 ما مر ولا ياتي في كون ليس بعض سور الجزئية فان ذلك اعتبارا بالقبال عنهم  
 لا عند اهل العربية والافعال العربية بمقتضى قواعدهم انما لا تكون سور  
 الجزئية اصلا وانما تكون لشيء الوحدة او للسلب الكلي كما سبب الشارح **قوله** ولي  
 ان نفي الوحدة ليس من السلب الجزوي وقد توهم الخشي ذلك فاعترض على الشارح بما  
 ياتي فنبه وعلم من هذا ان قول الشارح وهو انها يحتاج الى استخدام بارجاع  
 الصير للترك بمعنى ما عدا بعض والافعال بين فيها اذا كانت بعد النفي  
 بمقتضى قواعد اهل العربية بعد ذلك ما يخالف ما بينه هنا بمقتضى قواعدهم  
 وبهذا البيان الا في تعلم التفصيل الذي يخصها ويرد عليه ان قول ليس عندي رجل  
 ولا رجل في الدار ولا امرأة بالرفع بمقتضى قواعد العربية انما يحمل نفي الوحدة  
 ونفي الجنس ولا يكون للسلب الجزوي تقدير مع ان عند غيرهم تفصيلا اي بمقتضى  
 الاتبعاء الا في اذ قطع النظر عنه لا تفصيل الا من حيث التخصيص وعدمه وقبيل  
 ان هذا هو مراده فنبه ثم ان شيخنا نفى عن ابن سبيد في بيان مراد المناطفه

من قولهم اطلق في سياق النفي للسلب الكلي ما يوافق قول غيرهم على مقتضى الانباء  
 المذكور فلا مخالفة في ذلك وتخصر ما قاله ان كان ذلك في سياق النفي حتى قول ليس بعض  
 الحيوان عندي للسلب الكلي باعتبار العموم وان كان مرادها يحتاج حمل عليه الى قرينة  
 فيه **قوله** واما بعض كذا الخ اي اما التلك في سياق النفي عدا بعض بقرينة هذا الكلام  
 فعلى ما ينبغي بحسب قواعد اهل العربية يكون فيها بين اهل المنطق وبينهم اخلاف الذي  
 علم ما مر واما بعض كذا فعند اهل العربية انه ان قامت قرينة على نفيه فالتفدية  
 محصورة لا جزئية وان كان في سياق نفي نحو ليس احمل بمقتضى قواعدهم  
 نفي الوحدة فلا تكون على هذا الاحتمال للسلب الجزوي ولا للسلب الكلي ونفي الجنس  
 فلا تكون للسلب الجزوي بل للسلب الكلي فلا يظهر كونها سلبا جزويا على احتمال ما  
 ثم ينبغي ان ينظر الى الغرض من الحمل على اهل الوجهين السابقين فاذا لم توجد قرينة  
 كان كونها كلية اظهر من كونها نفي الوحدة واما اهل المنطق فقالوا بعض الانسان  
 عندي مثلا جزئية موجبة ولم يفيدوا بما اذا لم توجد قرينة على نفي البعض  
 وقالوا ليس بعض الانسان عندي مثلا جزئية سلبية فالحال اهل العربية  
 في الموجبة من حيث عدم التثنية وخالفوهم في السالبة بالمر هذا حاصل كلامه فانه  
 يندبر لثلا تزل قدمك وقد يقال كلام المناطفه في بعض كذا لا يخالف كلام  
 الخوين فيه بمثل ما مر عن ابن سبيد وكلام الحاشية في ليس كذا مخصوص بقرينة  
 الاستعمال الشائع المستفيض في قول ليس بعض الحيوان عندي بغير ما كان للنفي فيه  
 البعض مضى فانه لا يخفى ببادر في جزئية ولعل السبادر بواطة انه لو كان  
 الغرض الكلية او نفي الوحدة لا استغنى على ما هو الظاهر عن الاثبات ببعض  
 الحيوان مثلا وقيل ليس عندي حيوان الذي هو منبأ عندهم في السلب الكلي في مقابلته  
 ما نفي الوحدة لا في مقابلته السلب الجزوي اذ هم لا يقولون بالسلب الجزوي فيه كما قاله  
 الشارح مع كونه اقرب الى اعتبار نفي الوحدة من حيث استماله على التثنية كدال  
 على غير الوحدة دون نحو ليس بعض حيوان عندي مع كون اعتبار وحدة البعض  
 وتعدده فيها بعد لكون البعض اعتباريا بصدد التثنية والكثير وقبيل التثنية



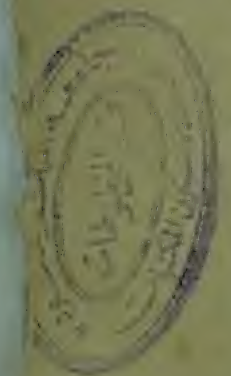
هذا الكلام ابواب كفيق المقام فندبر قوله بل ينبغي ان يراى انشغال فنتبه  
 واقول ان علمت انه لا محل لهذا الكلام وان سلمه شيئا يتجانبنا ويغيب فمما ان في الوحة  
 سلب جزئي وان قوله فلا يظهر كون ليس بعضا بمعنى فلا يظهر اطلاق ذلك وان قوله  
 كان كونها كلية اذ يراى كان اهل على ذلك واذا اخذ به اظهر ذلك ان نقول  
 لو سلم الامر ان الاولان فلا يسلم هذا بل المعنى كان كونها كلية اظهر كونها  
 كلية جزئية هو المتبعض فيؤخذ بالمتبعض فيكون محتمل ان كونها جزئية محتمل  
 اذ لم تقم قرينة على كونها كلية والمنطقيون اذ يقولون لا يخفى ان كلام الفارسي على  
 فرض تسليم الامرين يدل دلالة ظاهرة على ان المعنى ما ذكر فقطع النظر عن القرينة  
 الدالة الظاهرة في المرام والاعراض ليس ينبغي ما فيه فافهم قوله وبعض ليس كذا  
 الحيوان ليس بناس يدلي على رفع اليجاب الكلي الذي سيبه على الاثر وبين صدقة السلب  
 الكلي وبالات لبعض السلب عن البعض وقوله التزاما اي تضمننا كما لا يخفى على  
 لكنه على ظاهره بالنسبة لقوله والباقيان بالعكس فنتبه وقوله وهو صا والحق  
 صورة منهما مدلول مطابق من حيث تحقق المدلول المطابق فيها فظهر ان السلب الكلي  
 مدلول مطابق وقوله او تكون ثابتة للبعض منسوبة عن البعض ولا يخفى ان هذا ليس  
 جزئيا لان السلب الجزئي هو مجرد السلب عن البعض فنتبه وقوله فليس كل شئ لازم لاي  
 لا ينفك عن دلالة على السلب الجزئي ويحمل معه الدلالة على السلب الكلي والتفريق على  
 السلب الجزئي على كل صورة من صورتي المدلول المطابق التين احدهما السلب الكلي والاخرى التبع  
 للبعض والاولا عن البعض وقوله لعدم وضوح المراد منها اي بقطع النظر عن اعتبار  
 وترك المشكوك وقوله هذه اي ليس كل ويحقق بالبناء للبرهان او للمعلوم وقوله بان ذلك  
 اي المصلحة وقوله في الاصل اي قبل النظر الى اعتبار اهل على احدهما للاختصاص وقوله منسوبا  
 دلالة اذ كل منهما مدلول لها بالمطابقة لا يرد في الاصل على الآخر من جهة وانما جاء بدار  
 احد هو اعتبار اهل عليه للاختصاص وقوله وهذه بخلافها احتمال الاطلاق لال  
 اي قبل النظر الى اعتبار اهل على احدهما غير متمسك وبين ما ذكره وقوله التزاما اي تقنيا  
 ويحل كلامه بما سمعت فاعلم انه لا حاجة الى قوله ولعل مراده ان ليس كل الحيوان انما

وقوله وعلى رفع اليجاب الكلي التزاما الصادق بالسلب الكلي وبالنبوة للبعض  
 والاولا عن البعض فكل منهما يدل لزوما على السلب الكلي وقوله ان الاول قد يستعمل  
 للسلب الكلي اي بدلالة المطابقة وقوله كما ذكرنا تقدم في القولة السابقة الا ان  
 الفنة لم تذكر نعم تأخذ من اعتبار المتبعض وقوله لان بعض التركة قال شيئا لنفله  
 في الارباع لا يكتفى بالغير وقوله صح ان يكون الخ بتقدير الرابطة مؤخر على حرف  
 السلب وقوله وان يكون الخ بتقدير الرابطة مقدمة على حرف السلب كما هو ظاهر قوله  
 رحمه الله تعالى ان يخرج بها ولو بالقوة اذ قوله والسود الخ في توقع والسود كلي وجزئي  
 فافهم قوله وقد نصوا على ما فيها الخ انظر ما وجهه مع كونها تخرج عما هو معتبر  
 من القضايا تكون القضية شخصية قال شيئا الشخصية هي المحكوم فيها على  
 الجزئي الحقيقي فلا صحة لذلك ونقل كلام الجبهي شاهد على ذلك ولا يخفى ان من يقول  
 بان الطبيعية شخصية لا يشترط ان يكون المحكوم عليه في الشخصية جزئيا ههنا  
 هذا الشرط غير منطبق عليه فمورد مذهب بذهب على ان الكل الجمعي هو الافراد المجتمعة  
 الخارجية وهو جزئي حقيقي لا يخفى فيه بوجه وعلى تسليم العموم يلزم ان لا توجد شخصية  
 موضوعها غير مغرد ولا يقول بذلك فاشيائي على الاثر في هذه القولة ما ينص  
 على خلافة فنتبه وقوله ويظهر فيما اذا اريد كل فرد بشرط الاجتماع الخ الخ في بيان  
 هذا وبين الكل الجمعي ظاهرا اذا الحكم هنا على كل فرد فالمحكوم به كل فرد على حدته غايته الامر  
 اتحاد الزمن والمكان لذلك استظهر الشارح انها كلية مع كون الكلية في قوة قضائيا  
 بعد افراد موضوعها والكم في الكل الجمعي ليس على كل فرد بل على الجموع فالمحكوم به ليس لكل  
 فرد فليس منه الفرد واحد مشترك اجمع فيه وقوله واشترط الاجتماع جاء من خارج  
 اي شأنا من اعتبار امر خارج فانه شأنا من اعتبار اتحاد الوقت والزمن وكل منهما ليس من اعتبار  
 الشخصية والمقصود انه لم يشأنا من اعتبار اتحاد المحكوم به المؤدي لا اعتبار مجموع افراد  
 المحكوم عليه فيصدق بالبعض فتكون جزئية كما قلنا عن ليس وان رده الخ في كلام  
 الآن في حل كلام الشارح المبني على زعمه وقد اقر كلام ليس المبني على ان الجموع بعضها  
 فنتبه وقوله تكون شخصية الماي ولو جاد من اعتبار اتحاد المحكوم به لا يري



لا اعتبار بمجموع الأشخاص فصدق ببعضها فتكون جزئية وقال شيخ شيوخنا معنى قوله جاء  
 من خارج فهم من قرينة غار ضيه لامن موضوع القضية ولا فرق بين الكل والمجموع وكل فرد  
 بشرط الاجتماع الاكون ذلك معنوما من الموضوع او من خارج انتهى فانظر اذا  
 كان المعنى واحدا فماذا يصنع الفهم من داخل والفهم من خارج واحذر ان لا تشبه  
 قوله والموضوع الخ لا ينبغي ان الكلام في الاسماء الاصطلاحية والا فالمعنى واحد عند الجميع  
 شيخ شيوخنا قوله رحمه الله تعالى والمهلة الخ عبارة في شرح قوله اما الاول فشرطه الاعا  
 في صفاته الخ واما المهلة فتعني قوة الجزئية واما شخصيه فتعني حكم الكلية في جميع الاشكال  
 وقولهم لانها تنتج في البري لشكل الاول استدلال على كونها في قوة الكلية لان ذلك  
 يخص بالشكل الاول كما سبق الى بعض الادهام بل هي في حكم الكلية في غير الاشكال بدليل  
 الحاضر ما ذكره هناك فالمتحاشي هناك اي والاستدلال يتبع في ثبوت المعنى في صورة  
 واحد قوله لا يقتضي ثبوت الحكم الخ فلا يكون قرينة مانعة من الحكم على البعض  
 قوله رحمه الله تعالى فلهذا زيد الخ علمت انها في الاشكال الاربعة وهذا مثالا  
 من الاول وقد ذكر المتحاشي مثالا من الثاني وسأني له ان مثالا من الثالث زيد من  
 وزيد انسان فبعض الحيوان انسان وان مثالا من الرابع زيد ناطق ولا يخفى من  
 الصاهل يزيد فلا شيء من الناطق صاهل قوله في العلوم أي الحامية التي هي العلم  
 من الآنها وقوله وقيل غير معتبر فيها أي لأنها انما تبحث عن احوال الموجودات  
 المتأصلة في الوجود الطبيعية لا وجودها الا ضمنها وقد اورد في ذلك ان  
 المعروف والمفهوم هو الطبيعية والعلوم الحامية مشتملة على التعريفات والتعريفات  
 كما لا يخفى واجيب بأن العلوم هي المسائل وادراكها او ملكاتها وعلى كل حال تفضل  
 ففنايا التعريفات والتعريفات هي وسيلة فيها ووسيلة ولكن الجواب ان يقال حسب  
 كان الغرض من العلوم الحامية تحليل النفس بالمعرفة فلا وجه لعدم البحث فيها  
 عما لا وجود له بالاصالة بل انها باحثة عن كثير من ذلك اذ اكثروا البحث في  
 العلم الرياضي الذي هو من العلوم الحامية عما هو من هذا القبيل ولا يخفى ان  
 البحث عن الوجود ونحوه من مقاصد العلم الالهي نعم البحث في العلوم الحامية عما هو

من ذلك القبيل قليل بالنسبة الى غيره هذا ما اصل ما نقله شيخ شيوخنا عن بعضهم  
 لكن ينوع تصرف لغرض ما دانت لا تخفى عليك انه ليس معنى كون الطبيعة غير  
 معتبرة في العلوم الحامية للعللة المذكورة انها ليست من مصادرها ولا أي غير  
 معتبرة في أي علم كان بمعنى انها ليست جزءا منه من غير احتياج الى تلك العلة  
 المذكورة بالنسبة للعلوم الحامية ولا وجه للتفصيل ولا تلك العلة بالنسبة  
 للمخصوص فلا محل للقول بأن العلوم هي المسائل الخ فافهم قوله او نية أي تعديل  
 قوله اذ أي حرف قوله دلالة على معنى الخ أي فقط فخرج الفعل على انه دال  
 على النسبة ونحو اسم الفاعل وقوله غير مستغنى أي لا يغرم على الاستغناء  
 أي على حدته بل لا بد من ذكر الطرفين وقوله وهو النسبة أي التي هي معتبرة  
 لداها بل لتعرف حال طرفيها وقوله لتوقعها أي لتوقف نفعها باعتبار التعرف  
 بها وقوله على الطرفين أي على ذكرهما وقوله المنتهين تغليب وقوله كما هو شأن  
 النسب أي التي لتعرف الطرفين هذا التأويل يندفع ايراد نحو الاربعة من  
 الاسماء الدالة على نسب متوقعة على فعل الطرفين فتدبر قوله والسعد  
 التفتنا ذاني هنا بحاث مما بحث به السعد هنا كما ذكر شيخ شيوخنا انه لو كانت  
 كان رابطة زمانية لا انعكس قولنا كل شيخ كان شابا الى قولنا بعض الشاب  
 كان شيخا وهو باطل فوجب ان لا يكون كذلك وانه ينعكس الى قولنا بعض كان  
 شابا فشيخ فتدبر قوله بل المراد الخ فهم لا يقولون في قول العربي زيد هو علم ان لفظه  
 هو التي فيه رابطة تكون هذه ليست مما نطوق واستعماع للربط وانما يقولون  
 رابطة لما يأتون به في عباراتهم لانه منقول من معناه للربط عند فهمه  
 هو ما يقتضيه هذا الجواب فان خالفه كلام بعض المسالمة فهو مبيح على رأي  
 آخر غير رأي أبي نصر فتدبر في الجواب ان الجواب ان المعرب من حيث هو معرب  
 لا يحيدله عن لغة العرب لأن ذلك انما يوجب بيان الدال في لغة العرب بأي  
 طريق فالمنزلة الذي يخرج عن كونه معربا هو عدم ذلك واما وضع لفظ لمعنى  
 يدرك عليه في لغة العرب شيء آخر مع ظهور حال وان هذا من وضعه هو





لمعنى ذلك الشيء الآخر فلا ضرر فيه اذ فيه بيان الدال في لغة العرب ضمنا فافهم  
 ان المعنى بالرابطة هو ضمير الفصل واما هو في نحو زيد هو عالم اذا جعل عائدا على زيد فلا  
 يطلعون عليه رابطة بخلاف ما اذا لم يجعل عائدا عليه وسببين وجهه في قوله واما  
 كونه لا يوجد في نحو زيد عالم الخ فتدبر في لم يذم كونه لفظا يعيدانه عندهم مقدر  
 فيما لا التباس فيه وقوله ويلزموه الخ لا يخفى ما في هذه العبارات وقولهم كيتما  
 في الجواب عنها معنى قوله سواء ذكر الخ سواء في ذلك اولم يصح ذكره لا يقع  
 فيما هو الغرض فان الغرض انهم لم يذموا لفظا مسميا به لا يقتضون ذلك لفظا  
 على مواقع الالتباس بل يجوزون ذلك مطلقا كما يعلم من المثال ولعل من  
 العبارة ويلزمونه في كل موضع ولو ثبت سواء ذكر في كل موضع او لم يذكر  
 فتدبر في قوله قال ولو كان الخ ليس هذا توجيهها منه لولا كلام البعض فان ما يكون  
 صنادقا وغيره على كلام اي ضمير منقول الى الربط فلا يقال عليه لو كان المقصود  
 الخ كما لا يخفى واما ذلك توجيهه لقول البعض ان المعنى بالرابطة هو ضمير الفصل  
 فتنبه قوله منغية لدلالة الفعل على النسبة توتير قيل الخ ضعفه لما ان  
 ما علة به لا ينحى المعلن فان ذلك الشيء هو جزؤ مدلول المشتق فالتمثيل الصحيح  
 انها نظير الاسمية التي خبرها فعل في الاشتغال على محمول وان على النسبة التي فاعله مثلا  
 مع عود ذلك الفاعل مثلا او ملابسه على الموضوع ولا يخفى ان الظاهر الذي لا يخفى  
 الارتياب فيه اذا قيل ان الفعل يدل على النسبة الى الفاعل مثلا هو ان اسم الفاعل  
 ونحوه والى النسبة الى الفاعل مثلا وان لم يصحرا بذلك وربما يشهد به كلامهم  
 في استعارة المشتق باعتبار النسبة نحو فائل الامير عمر فتدبر وحر هذا ولا  
 يخفى ما فيها ظن انه سمعه من تفسير شيخه فتدبر في ان قوله الخ فيه ان محط اعتراضه  
 قوله ودعوي انها تعيد غير ذلك لا دليل عليه والذي يجب به هو ما ذكره بقوله  
 وايضا الخ وان شملت ضمير عائد معلوم من المقام وهو المحولات والموضوعات  
 شيخ شيخنا وهو ظاهر قال ويصح وجوهه الى الجهة ولعل مراده مطلق الجهة لا  
 جهة الاستغلال كما هو ظاهر قوله الى محصلة المحول اي فقط بما لا يخفى اذ هو

مقتضى قوله وكذلك مع ملاحظة قوله قبل وحيث اسرى غير هال الخ قال شيخنا  
 قوله لا تنصرف الا معدولة المحول اي سواء كانت معدولة للموضوع او لا غاية  
 الامر ان حال الموضوع يكون مساويا عنه عند الاطلاق وكذا ما بعد انتهى ان  
 يدفع الشبهة ان ننظر في كلام الشارح حيث جعل النسبة معدولة مرتبة  
 على جعل اذات السلب جزأ من المحول ثم قال بعد قد تكون اذات السلب جزأ من الموضوع  
 فتنبه القضية معدولة الموضوع او جزأ منها فتنبه معدولة ما فاته  
 يعيد بلا شبهة ان النسبة في كل مرتبة في حالة ليست موجودة عند  
 النسبة في الغير فتدبر في هذا ما يقتضيه قول الشارح الخ فتنظر بالنسبة  
 لقوله ولذا المحصلة فان قول الشارح والا شمل صورتين ذكرهما هو سابقا  
 في جوابه عن اشكاله بقوله بان لم تجعل يعني اذات السلب جزأ من احد الطرفين  
 او جعلت جزأ من الموضوع فقط وانما الذي يقال ان مقتضى كلامه انما عند  
 الاطلاق تصديق بالصورتين مع انه ليس كذلك وان قوله فمن جمع الخ لا يصح  
 ترتيبه على ما قبله اذ مقتضاه وجوده الى اكثر من ذلك كما لا يخفى فان جعل قوله  
 والا فمحصلة غير صادق بالصوت الثابتة اندفع الاستكال الاول فقط فتدبر  
 قوله الى معدولة المحول ومحصله لا غير فيه نظران علما مع جواب لهما  
 فيما مر فتنبه قوله تقتضي وجود الموضوع اي في الخارج حال وقوع الحكم في اخر ما كان  
 المحشى بعد والمقصود انهم قالوا تقتضي وجود الموضوع حال وقوع الحكم  
 في احد الارزمنة واتصافه به فيه اذا كان موضوعها له وجود في الخارج في احد  
 الارزمنة واطلقوا فحمل كلامهم نحو كل انسان ممكن فيقتضي كلامهم ان  
 موضوع هذه ونحوها موجود في الخارج حال وقوع الحكم واتصافه به في احد  
 الارزمنة الثلاثة وليس كذلك فتنبه قوله وقوع الحكم اي الحكم به الاولاد  
 به النسبة الكلامية ويرجع الضمير في قوله به الى المحول المذكور في كلام الشارح في  
 الوجه فتنه شيخ شيخنا وقوله واتصاف عطف لازم وقوله قال المطاوعة  
 في المعنى المعطوف عليه التي تقتضي وجوده اي اذا كان محولها موجودا في الخارج



فلا ينافي ذلك قوله في بيان الخالق قضية الخارجيه هي التي موضوعها موجود بالفعل  
في احد الارضه الثلاثة سواء كان موجودا حال وقوع الحكم في احد الارضه وانما  
به فيه اولا فنتبه قوله وذلك عند ايراد الاصله الكثيره كلامه يوضح خلافه  
كما قال شيخنا في قوله وذلك فيما زاد على القضية الاولى من مثال يشتمل على اكثر  
من قضية فافهم قوله اي الوجوب العقلي في كل انسان حيوان مثلا بعد  
اعتبار ان الانسان هو ايوان الناطق وتسلم ذلك يجب عقلا ان كل انسان  
حيوان اذ يستحيل عقلا ان بعض حيوان الناطق ليس بحيوان وعلم من هذا انه ليس  
المراد بالوجوب العقلي ما يقتضي القمع والبقاء قوله وهو ما لم يستلزم ذلك  
من كلامه فنتبه قوله في المكية اي في معرفة القضايا المكية اي في معرفة بعض  
اي في معرفة الوقتيه والمنشئه اللتين ذكرهما الشارح قوله ضرورة النسبة  
الباء للملا - شيخنا وكذا يقال فيما ياتي قوله ما دامت ذات الموضوع  
اي بحيث يكون منشا الضرورة ذات الموضوع فلا يقال ان النسبة ضرورية  
ما دام الموضوع موضوعا والحول هو لا شيء شيخنا قوله ذات الموضوع اي افراده  
والمراد بوضعه معزومه باعتبار عنوانه فاقول في المثال ما دامت انسانيته  
في مشروطه شيء شيخنا فافهم قوله وانما سميت الخ بوجه ان لفظ ضروريه  
اسم لها على حدته ولفظ مطلقه اسم لها كذلك وليس كذلك بل الاسم مركب  
منها والجواب انه لا حظ الاصل وقوله حيث ضرورية اي بصدق عليها  
ضرورية فافهم قوله بحسب الذات انما قال بحسب الذات لانه قوله في  
المشروطه العامة الخ اذ المشروطه العامة قد حكم فيها بضرورة النسبة  
منه دوام الوصف فكيف يقال على وجه الزيادة عليها لامنة دوام الوصف  
بشيء شيخنا وقس فيما ياتي قوله اذ لم يكن دائما اي بحسب الذات وهو اي الفعل  
اي في الجملة شيخنا قوله في معزومه لا دوام ليس المراد بالمعزومه بالمعنى  
المقابل للمنطوق كما لا يخفى فلا يقال ما وجه كون العامة بسيطة معان  
معزومه قولنا ما دام وصف الموضوع لامنة دوام ذاته عيانا ان الناطقه لا

يعتبرون المعزوم قوله وان الجزء الثاني لا لأن الاول اذا كان ايجابا كان الثاني  
سلبا في الجملة واذا كان الاول سلبا كان الثاني ايجابا له كذلك وسلبا لا ايجاب  
سلب وسلبا لا ايجاب ولو كل كائن الخ كان المناسب ان يقول دائما كل كائن  
الخ لكنه اتكل على ومنهج تفكير ذلك اخذ من المقام شيخنا فيحتاج له لانه  
ان عبر الخ اي كما هو مقتضى ما سبق قوله ولم تفيد الخ بظهره انه كان عليه  
ان يقول ولا بامكان عام او خاص ففاسل قوله اربع موجهات لتدل المراد  
اربعة احوالا والا فيظهر ان ما ذكره يزيد على اربعة تفصيلا فتدبر قوله  
والحيثية المطلقة المناسب والمطلقة الحيثية وكذا قوله والحيثية المطلقة  
فتدبر قوله قيل الفرق الخ انظر على هذا لم يقل زيادة على قوله والحيثية  
المطلقة والمطلقة الوقتيه نحو الا كل متحرك الغم بالاطلاق وقت الاكل  
فان ترك هذا مع ذلك لا بد له من حكمة واذا لم نقل بالفرق ما وجه قوله  
والممكنه الوقتيه بعد ما قبله وما الفرق بينهما والقول بالفرق مع الامكان  
دون الاطلاق بعيد وعليه يكون قوله والحيثية المطلقة في معناها  
قول الشارح الا في نقله كالمطلقة الوقتيه وانظر على كل حال لم يقل  
النوعي والمطلقة المنشرة وهي ما قبله اطلاقا بوقت غير معين  
اصلا فان ترك هذا مع ذكر ما ذكر لا بد له من حكمة ولعله اراد التثنية  
وجمع بين الحيثية الممكنه والممكنه الوقتيه لينبئ على ان التعبير بالحيثية ليس  
كما التعبير بوقت فتدبر اوبالامكان العام ضروري لا يخفى ان مجموع ذلك  
معنى قوله بالضرورة وان كان فيه اجمال وتفصيل دون قولنا بالضرورة  
فتدبر قوله عنها وعن احكامها اي عن مجموع ذلك فلا ينافي انهم قد بحثوا عن  
النساقص في غير هذا شيخنا ولا تغلق تاليها بمفهومها هو لزومه له  
لكن لا بمعنى اللزوم المقابل للاتفاق الذي هو الكيفية كما لا يخفى بل المراد  
به المصاحبه كما ياتي لتدخل الاتفاقي في اول الخ قال شيخنا فيحتاج ما  
ياضاح يجاب عن هذا بانه احتاج لذكر السور في بيان انقسام القضية



الي الانقسام الاول فيه فافهم قوله فكل المحل على التوزيع والاول للادول  
 قوله فقولنا اي ربط بمعنى ارتباط واطلاق على تقدير مضاف اي وقوع  
 ارتباط فالنسبة الطامية هي الارتباط والخاصية هي وقوعه والحكم  
 هو ادراك ذلك الوقوع فسيأتي ان الصدق والكذب بمطابقة الحكم للواقع  
 وعدمها في الوجبة و بمطابقة سلبه للواقع وعدمها في الالبه ولا يخفى  
 ان سلب النسبة يستلزم سلب الحكم وكان المناسب لهذا ان يقال في الحقيقة  
 ان النسبة الطامية هي ثبوت المحول للموضوع سواء كان المحول سلبا او لا  
 والنسبة الخاصة هي وقوع ذلك البوت والحكم هو ادراك ذلك الوقوع  
 فترى ايقاع دائما والصدق والكذب بمطابقة للواقع وعدمها في الوجبة  
 و بمطابقة سلبه للواقع وعدمها في الالبه فثبت برهنا واما التعليق  
 فهو الحكم المحل فهم من هذا انه ان جعلت على معنى باء التصدير يعني  
 التعليق على ظاهره وما صنعه المحقق في بيان عبارة المعنى  
 هو المناسب دون الشك في انما لأرجاعها إلى عبارة التهذيب وان  
 تطفئ شيئا تحت ذلك الارجاع كما يعلم بالناس في العبارة مع  
 النظر للمعنى ومنها قوله يفسره المحل لكن لا على طريق الاستبعاد  
 لأن قد لا يعمل بعدها في ما قبلها قوله بلا اتصال المحل اي وقوع الاتصال  
 المحل قوله بمطابقة سلب الحكم المذكور قياسا عليه ان يقال بمطابقة  
 الحكم بعدم وقوع الاتصال والانفصال لنفس الامر وسياق المحل  
 ان الالبه لا يحكم فيها بالتعليق بل سلبه فثبت قوله قال القدر المحل  
 لما كان قوله وتسميتها المحل مع تسميتها الآتي المحل مع تسميتها الآتي يقتضي  
 ان كل ما يستعمل فيه ادوات الانفصال يجب ان يكون احد المنفصلين  
 الثلاث ذكر ذلك لانه في هذا الايهام شئ يخفى مع مناقشة  
 عليها انه قد تتوقف رؤية احداهما على انتفاء رؤية الآخر فتكون  
 القضية مانعة جمع واذالم تتوقف فالفناء سواء كانت حقيقية

اولا ادعائي قوله بل اعنا هو بترتيبها الذي يحل وقال كما يأتي ان المفهوم عند  
 تقديم الزوج في قولك العدد اما زوج او فرد هو الحكم عليه بمعاندته للفرد  
 وعند تقديم الفرد هو الحكم عليه بمعاندته للزوج والمفهوم ان متغايرين  
 للمنغصلة ايضا على مظاهر لها في المفهوم الا انه لما لم يكن له فائدة لم يغبروه انتهى  
 ومن قال لا تغلس يقول ان قولك العدد اما زوج او فرد معناه الحكم بالعناد بين الزوج  
 والفرد وهذا المعنى حاصل قدم الزوج او الفرد في القياسات تحتاج هذه الصيغة  
 الى توجيه قوله واقول المحل يظهر لي ان الوجه ان يقال ان المسبب الذي ليس له اثر من سبب  
 واحد فهو من حيث خصوصه مستلزم لسببه ولما لا ينسب الا عن سببه بل لا  
 واما الذي له اثر من سبب كالضوء فسلم انه لا يستلزم سببا معينا ولا مسببا آخر  
 لكن الشارح مراده بالمسبب ما ليس له اثر من سبب واحد بقرينة قوله يستلزم للفهم  
 الثاني وحمله على الاكتفاء يقتضي ان قولهم للزوميه تنجح في القياسات على معنى قد تنجح  
 وهو بعيد فتدبر حوله عندنا احتراز عن الفلاسفة الغالين بالتعليل والجمع لغتهم  
 الله تعالى مد وهي ما حكم فيها بتحقيق الثاني على تقدير تحقق المقدم سواء المحل اي مع عدم  
 العلاقة كما لا يخفى قوله وتنقسم ايضا المحل لكن ليس التركيب كما ذكره الشارح في العبارة  
 فثبت قوله ولا يثبت في المحل وجه الثاني انهما اذا كان تركبهما من ذلك كانا مباينين بلانفة  
 الجمع والحال لا اعم منها قوله في كل قسم فيه انه قال ان قوله في القسمين الاولين وتركب اي قد  
 تركب وهينئذ لا وجه للتخصيص فيهما ولما لا مانعة للجمع الا يخفى ان مانعة المحل هي  
 ما حكم فيها بان تحقق احدهما ينافي تحقق الآخر ومانعة الثاني هي ما حكم فيها بان عدم تحقق  
 احدهما ينافي عدم تحقق الآخر فالمعنى هنا اما مانعة الجمع المحل ومانعة الثاني  
 فيها لا بان تحقق احدهما ينافي تحقق الآخر فباعتبار انهما شليان في بيان  
 الشئ انسانا وكونه ناطقا في الصدق اي التحقق لانها يجتمعان في زيد مثلا  
 واما مانعة الخلاف فباعتبار انهما شليان في الالبه في الكذب اي عدم التحقق  
 لانها يكذبان اي لا يتحققان اي لا يتحقق شئ منهما في الحار مثلا واما الحقيقية  
 المحل فقولنا في الصدق اي التحقق وقوله لانها يجتمعان صدقا اي تحققا



اي يجمع تحققها وقوله في الكذب اي الارتفاع اي عدم التحقق وقوله لانها يجمعان كذا  
اي ارتفاعا اي عدم التحقق اي يجمع ارتفاعها وعدم تحققها فافهم ذلك وعلم  
انه قد قيل هنا ما لا يصح قوله يراد اي على كون القضية المذكورة منفصلة مفقطة  
وله وان كان قد يتعدد لفظا اي بان يكون الدال عليه مجموع لفظين فليس ظاهر  
العبارة مراد كما يعلم مما بعد قوله لا بد الخ العائد مفقودا اي لا بد ان يتعد  
ذلك النقيض عن اجزاء الآخرة وقوله في هذا الجزا اي المعبر بنقيضه وقوله  
ولا ينحصر في الجزا الاخر اي المعبر في نفسه وقوله بأنه اي النقيض قوله  
وكذا ما نفع الخلو الخ التشبيه في صحة الاقتضار على جزئين تارة والبيان  
بالثبوت اخرى التي فمنه من قوله فصم الخ وقوله لانها ابدأ الخ اي فاذا ركت ما  
الجمع من التراتي بنقائض ذلك الاكثر لا نفع الخلو فتقول في مانعة الجمع اما ان يكون  
الشيء ابيض واما ان يكون اسود واما ان يكون احمر وفي مانعة الخوا ما ان يكون  
الشيء غير ابيض واما ان يكون غير اسود واما ان يكون غير احمر فافهم قوله فتكون  
الاقسام ستة سياتي في كلام اليوسي ان ذلك عند قطع النظر عن الكيف والاقرب في ذوق  
العبارة انه بقطع النظر عن الزوم والعتاد ولعل المحتشئ اشار الى ذلك بقوله  
بالحرف ولكن الخطبة في ذلك يسير وله واقول الخ انظر ما ذا يقول اصحاب الطريقة  
التي مشي عليها الشارح في الامثلة المذكورة وهل يرجع انكار الانقسام الى انكار  
التسمية وله اذ لا يتلزم الشيء النقيض فيه تسال لا يخفى فانه ليس باللازم  
استلزام النقيضين لا استلزام النقيض وجودا مع وجود نقيضه ولو فرض ما  
مع عدم نقيضه ولو فرضنا ولو قال اذ لا يمكن ان يستلزم الشيء المعبر فيه  
تحقق امر تحقق نقيض ذلك الامر ولا يمكن ان يستلزم الشيء المعبر فيه عدم  
تحقق امر عدم تحقق نقيض ذلك الامر كان حسنا ولا يخفى بعد ذلك انه لا  
ورود للقياس الا في حقي يحتاج للجواب عنه بما ذكر على انه لا مانع من فرض الحال  
فان قال اذ لا يمكن الاستلزام مع الشافض لا يمكن تضييع كلامه فتدبر قوله  
اما كلما الخ لعل المراد منه ان كل في الاصل لتعريف الافراد لا على وجه كونها ظرافة

نظرا فاذ هي يصح ان تضاف الى الحين وما معناه فتكسب الظرفية فتكون لتعريف الاوضاع  
في تلك الحالة فتعمل بها ذلك وبعد ذلك في شيء ومظاهره يقتضي ان كلما بقاها لتعريف  
الافراد في الاصل ثم جعلت بقاها لتعريف الاوضاع لاكتسابها بقاها الظرفية من الحين  
المضافة هي بقاها اليه في الاصل النائب عنه اي الحين ما التي هي جزا المضاف ولا  
يخفى ما فيه فتدبر قوله فتصالح الخ انظر كيف يتفرع هذا بعد قوله اسم شرطية لا يخفى  
عموم الاوضاع من جملة عموم افراد ما ذا يعقل وهو مدلول لها في الاصل كما فهم كلامه  
فان قال اسم شرطية لا يعقل لا يقع ظرفا في تعريف الافراد لا على وجه الظرفية لظهور  
قوله قال السعدي الخ كل الظهور فتدبر قوله مع تضييع جمهر الخ فيه انه لا مدخل  
لهذا التضييع في عدم الرضا فان كلام الجمهور في بيان حقيقة اللغوية وقوله كلام  
والرسم اي كهلين اللغويين وقوله الا ترى الخ قد يقال كون المعرب مرجع هو  
لا محيد له عن لغة العرب انما يوجب بيان الدال في لغة العرب باي طرف كان  
فالمراد هو عدم ذلك واما نحو ان يكون سور الحلية في اللغة العربية كلما  
فتارة يعبر به عند التعريف لما هو عام تجري احكامه في سائر اللغات وتارة  
يضع لفظا آخر لمعناه ويعبر به عند ذلك مع ظهور الحال وان هذا اللفظ من  
وضعه هو لمعني تلك الكلمة فمن اراد التعبير بما هو الوضع العربي غير بطلا وان اراد  
التعبير به اجريا على اصطلاحه هو فلا مانع فهذا ليس فيه ضرر ولا خروج  
عن التعريب قد عرفت ان هذا في الكلام العربي غير مسلمة وقد تبين فيما تقدم  
على مثل ذلك ففهم قوله رحمه الله تعالى وقد يكون اما ان يكون الشيء حيوانا او فرسا  
هذا المثال كاذب بمقتضى كلامه السابق ففهمه وان ان شئ شيئا بنوعه على ذلك  
قوله لازم الخ اي وهم مصرحون بخلاف ذلك قوله او العفلة الخ اي فالمشبه  
به ما كان من هذا القيل فلا يرد البحث ولا يحتاج للجواب الاول وله وفيه بما  
ذلك نظره على ما ظاهري انه على كل من الجوابين لا يصح قوله ان نحو ان جنس الرمثات  
معناه الخ كما لا يخفى اذ مقتضاه استغلال الجزا بالافادة وقررت شيئا وجه  
النظر بغير ذلك ففهمه لعل عرضي فتدبر قوله وايضا يرد نحو الخ كانه فهم



ان السعد نفس الشرط اذا بالظن ولذلك قال بعد ما ذكر من الامثلة ولا يفهم  
 المح وليس كذلك بل بما يناسب المقام فحق ان اسلم زيد دخل الجنة معناه يدخل زيد  
 الجنة بشرط الاسلام قبل ذلك ولا يخفى ان هذا معنوم من المثال وانه غير التعليل  
 كما يعلم من النظر للمعنوم به والمحكوم عليه على كل وجه ذلك وله ان ينزله المحال  
 اي فيعلم صدق العكس اي ما يدعي انه عكس فيثبت كونه عكسا حيث لا نزاع في  
 ما يتوقف عليه كونه عكسا الا صدقه هذا كل كلامه وانت اذا علمت ان العكس  
 قلب جزمي القضية مع بقاء الصدق لا يمتنع في هذا نظرا اذ عند النزاع  
 في الصدق لا يكون لزومه مسلما فلا يثبت كون هذا عكسا لهذا الدليل بحوثا  
 صدقه بل يتوقف على اطلاق صدق كل جزئية مع كلية من هذا الغيب ويحار جواب  
 بان معني كلام الشارح عكس كل انسان حيوان ونحو ذلك بعض الحيوان انسان  
 ونحو ذلك على التوزيع وهكذا بقية كلامه فبر هذا الدليل على هذا الوجه يثبت  
 في ذلك على وجه اللزوم فيثبت كونه عكسا لما ذكرنا فافهم قوله ولا دخل الامتناع  
 المطلوب نفیضه هو الكبرى والمطلوب هو بعض الحيوان انسان والصغرى هي  
 كل انسان حيوان مسلمة فلا دخل من حرشها قوله اذ ليس المح قال شيخنا مراده  
 المصنف بالتفصيل باقي التعريف فان فيه تفصيل المعرف اي بيان اجزائه ليس  
 مراده التفصيل بمعنى التقييم وله وجود اختلاف المكان ايضا اي في هذا المثال  
 اي لا يضر في التمثيل قوله اقول المح قال شيخنا فيه انه من قبيل اختلاف الموضوع اذ  
 الاصل عنق زيد طويل زيد طويله انتهى ولا يخفى انه بحسب الاصل فيه الاختلاف  
 بالموضوع وبالجزئية وقد علم ان الاجتماع غير متعارفي انه لا عبرة بالاصل  
 كما يعلم من التمثيل الذي للتمييز فافهم قوله والاختلاف عطف على اختلافها ولم اقول  
 المح ما ذكره حسن من جعل الكاف صلة والمطغ على نحو بل هو حسن من جعل اصله  
 والمطغ على مدحول نحو فافهم قوله لان هذا قسم آخر فيه ان كونه قسما آخر لبقية  
 الا نبيان بالكاف الذي هو بمنزلة اعادة لفظ نحو فلا وجه لقوله وكأله قال المح  
 فتدبر قوله الكافي به ونموحه كما في خط المؤلف وهو غير صاحب التسمية وله

فالتقدير مصورا اي على فرض تقدير الجار عليه كيبا تي له خلافة قوله الى حذفه اي  
 الى دعوى حذفه وله رحمه الله تعالى ونحو ذلك وان يكون الكائن اسم كان ومجرها  
 مبتدا واليمين منصوبا بنوع الحافض خبرا عن مجراها والجملة خبر كان وله قوله  
 اذ هو على الاول من الفعل الثلاثي وعلى الثاني من الرباعي قوله والعكس اي ونقيضه  
 بعض الانسان حيوان هو المثال المذكور وله قوله لعل المح ربما يعكس على جعله قول الشارح  
 سابقا وبالعكس شارة الى ان في كلام المصنف اكتفاء فافهم قوله وان كانت محذورة  
 المح هذا على الطريقة التي مشي عليها من ان المحذورة لا تنقسم الى كلية وجزئية كما  
 تقدم والا فلا بد من الاختلاف في الحكم ايضا فافهم قوله اي واعلم المح اذ جعل  
 اعلاها في محل اعلاها بدون جعل اعلاها في محل اعلاها ليس عكسا قوله لا ينبغي محال  
 بهذا الكيف لا شرط ذلك في عكس النقيض المحال فافهم قوله مع اننا تنعكس اي عند فرض صدقها  
 بخلاف ما اذا لم يرض صدقها فانها لا تنعكس حينئذ كما يعلم من قوله بعد وترك  
 المصنف اللذنب المح فتدبر اي والعكس لازم اعم المح قال شيخنا فان بعض الانسان  
 حيوان الذي هو عكس كل حيوان انسان يتغير فيما لو اني به ابتداء لا على وجه كونه  
 عكسا له انتهى ولا يخفى عليك انه يرد ان ذلك لا يخص عكس اللذنب فلا يصح قوله  
 قبل ذلك لان العكس لازم للقضية وصدق اللزوم المح فالحق في توجيه كلام الشارح  
 ان يقال لما كان اللذنب بخالفة الواقع ولو بالنسبة لبعض افراد الموضوع لم يلزم كذا العكس  
 لجواز ان يكون الحكم فيه على بعض آخر بخلاف الصدق فانه لا يكون الا بما فقه الواقع  
 للموضوع بتمامه فلا يتأتى ان يكون عكسا كذا فافهم قوله رحمه الله تعالى وكذا بعض  
 اي وكذا الجزئية السالبة اذ اعكسها الى مثلها وصدق عكسها ومثلها المزملة  
 السالبة اذ اعكسها كذلك وله بالنسبة لبعض ما اخرج المح ولو انما جميع ذلك  
 لزاد عكس هو بعض الانسان ليس مح المح الى نحو بعض المح ليس بانسان وعكس مح  
 الانسان ليس مح المح الى نحو المح ليس بانسان وقال خارج بقوله الا المح وقوله  
 والعكس لازم المح ولا يخفى ان ذلك في معنى قوله على وجه اللزوم فافهم قوله  
 رحمه الله تعالى مع ان عكس نحو كل انسان ناطق الى كل ناطق المح اي الى نحو ذلك



على التوزيع قوله التعريف للماهية فبيان يراد فيه المعلوم لا الأفراد وقوله  
 فلا يدخل فيه استثناء لأنه يقتضي اعتبار الأفراد لا المعلوم فلا يكون المنفرد  
 هو التعريف وإنما التعريف في الحقيقة بالمعروف الذي ينطبق على ذلك فظهر  
 وجه قوله لأننا نقول ذلك من قد قيقا الحكماء والمذموم ما يقال كيف لا يقتضي  
 المصنف بأمر الأصحة للتعريف بدونه ويقصد التعريف ونسبها بما هو فاسد  
 فتدبر قوله فلهذا ليس المراد بالمعنى هذا عجيب من العاقل المحشي فإن السؤال عما ورد  
 بمقتضى ما هو صريح كلامه وكلام السارح من أن الشخصية قد يكون محمولا  
 جزئيا إذ مقتضاها صحة حمل الجزوي ولا سبيل إلى صحة حملها في الشخصية  
 دون غيرها فافهم قوله لأن الشخصية في حكم الكلية أي وإنما كان عكس  
 ليس زيد مجرد الذي هو سالبة شخصية لا شيء من مجرد زيد الذي هو سالبة  
 كلية لأن الشخصية في حكم الكلية أي والسالبة الكلية تنعكس إلى كلية  
 وفيه أن الشخصية في حكم الكلية سواء كان محمولا الشخصية جزئيا أو كلية  
 فيجري هذا التعليل في الشخصية التي محمولا جزئيا مع تلفظ الحكم الذي إنما  
 تنعكس كنفسها فتدبر قوله ويحتمل أن يقال الخ فمعنى قول المصنف والعكس  
 لازم الخ حيث أن العكس لازم ذاتي والمعلوم ملزوم له وهو العكس  
 لغير ما وجد الخ لعدم بقاء الصدق أي لزومه عند التبديل فقوله تغير  
 خبر ثاني عن العكس كان المنا سبب التعريف بأن يقول فالعكس الخ فافهم  
 قوله أقول الخ فيه أن السارح لم يفسر الترتيب بطبعها بالمعنى الثاني  
 حتى يعترف من عليه فالاعراض وأرد على من قال هذا القدر أيضا وجود  
 الخ عيانه قد يقال المراد بالتوقف الضرر والمراد بالمنصلة المنصلة اللزومية  
 ولا عبرة بعكس الانعاقية لعدم القابلية فيه والضرورة لا يكون فيها  
 المقدم مسببا إلا إذا كان سببه هو الثاني لا غير وكذا لا يكون مقدمها  
 وتأثيرها مسبب عن شيء واحد إلا إذا كانا لا ينسب لشيء منها عن غيره  
 وحيث ينبغي للزوم بينهما كما لا يخفى نعم يرد أن الأول حيث أنه لازم الثاني

أيضا فافهم قوله ويأخذ منه الخ هو ما هو من كون ذلك هو الذي فافهم  
 يبقى على وجه اللزوم وتأخر يبقى لا على وجه اللزوم وأما بقا والبيان  
 فهو بفعل المبدل فافهم بتدبر قوله إذ الله الخ أي وتولنا التي هي مثال  
 لما في الذهن الخ ولم نقل التي هي مثال لمفرد خارجي من الله لأن الله الخ  
 وقال الغلاسخة له وجود في الخارج إذ المقولات كلها على علم وجودية  
 قوله قلنا النفاذ الخ هذا هو الظاهر وإن قال بعضهم لا حكم بين المعرفة  
 والتعريف بل هو على معنى أي التفسيرية قوله غاية الأمر أنه التعليل ولو صرح  
 لقول نحو زيد فافهم بالاطلاق لا دائما وفي فهم الجهة من مجرد الادغام فظهر  
 فتدبر قوله وأورد دخول الشرطية أي في تمام التعريف والافلا وجه اللزوم  
 وهو شلزم قولنا آخر بالذات كما لا يخفى ففهم أنه لو أخذ هذا اليراد قوله  
 إلى فراغ التعريف كان حسن ولعله في البير ذكرها هنا فكان ذلك داعيا  
 له إلى ذكرها كذلك وهو شلزم الخ فيه أنه بهذا المعنى لم يدخل حتى يخرج بقوله  
 مستلزما وسيأتي عن السارح أن زيد في المراد بالاستغناء هنا هل هو لنفسه  
 الاستغناء به أو ما ركب من قضيتين يعني استغناء اثنين فالشرع واعتراض كل  
 من الوجهين واختيال الشق الثاني مع أجواب عنه فما ذكر الخ المحشي بيان الاستغناء  
 المستوي إليه الاستغناء الذي هو مراد هنا وكذا قوله قبل ذلك أي الناقص  
 الخ تفهيد للنسب إليه لا ما هنا ولكن أن تغدر مضافا في قوله أخرج  
 الاستغناء وفي كلام السارح الآتي فيكون قول المحشي أي الناقص الخ ظاهر ففهم  
 لم لا يخفى أن قولنا الحيوان الذي استغناء أفرادها استغناء ناقصا فوجد  
 ما استغناء منها محركا لفعله الأسفل يترك فله الأسفل وهذا حيوان  
 قياس مجموع الصور لا يصح أخراجه إذ لو سلم لزوم عنه لذاته قولنا آخر هو نفس  
 ما يترك فله الأسفل وهو هذا وكذا قولك كل حيوان ما فرس أو بقدر أو غير  
 وهذا إلى أن يبين اللزوم لكل فرس أو بقدر أو غير وهذا يترك فله الأسفل إذ لا يخفى  
 أنه إن سلم أن كل حيوان لا يخرج عما ذكره من الجزئيات لزم هذا الفيا سر أن كل حيوان



يترك فله الاستغناء واذا كانت القضية الكاذبة داخلة فيجوز ان يدخل من ذلك  
فمنها ما لا يستغناء نحو ذلك كما مضى في غير ما سب كلام المصنف  
والشارح واما يصلح ذلك لان يصور به رد الاستغناء الى قياس داخل  
في التعريف لا خارج عنه فتدبر ذلك قوله على كل ما ابي في نفسه كل فرد  
قوله فهو يعيد اليها اي ولا يخرج قضايها بقوله مستلزما بل بقوله آخر  
وتزد الى قياس منطقي يسمى لقياس القسم كما ياتي في الشارح في لواحق الغيالي  
قوله هو تشبيه جزئي الى ابي فيه فوما تقدم فتنبيه وافهم قوله فلا يخرج ان  
قال شيخنا اي بل يخرج ان بقوله بالذات فانها يستلزمان قولنا طبيا بواسطة  
مقدمة اجنبية وانت اذا فهمت ما ياتي للشارح وعلمت انه لا بد في الغيالي  
ولو خطابة او شعرا او جدلا او غبطة من الاستلزام البغيبي تحت يكون  
او نباط الحكم بمقدمة بعد تسليمها بغيرها وان كان الحكم في نفسه ظاهريا لكون  
ظاهريه علمت خروج الاستغناء والتشبيه بغير الاستلزام مطلقا اذ لا يستلزام  
بغيرها لهما مطلقا لا بواسطة ولا بغيرها فطدبر قوله بقولنا لا شيء  
الم قال شيخنا فاد صوغ هذا لكونه من الشكل الاول ومن شروطه الاتية  
في صفرا وهذا صفرا سالبه قوله اقول الم جعل قول الشارح لا مكان الم علة  
لا خرج فقال ما قال واما هو علة للنفي في قوله لا يقطع الم والصغيران للفرق  
العقوبة اي ان مدلولها الذي هو لازمها ولا نفيها عليه واستلزامها له ليس  
بغيرها بل يجوز خلفه عنها فلا يقطع بصدقه لذلك والاستلزام المعقود به  
عندهم هو البغيبي حينئذ خرج بقوله مستلزما فافهم ذلك بتدبر قوله  
واما ينصيدها الى يوهوم ان كلام الشارح يقتضي ان ما ينصيدها  
يحيي نتيجه وليس كذلك الا لو كان كل ما يحيي لازما ياتي نتيجه لكن ليس كل ما ياتي  
لازما ياتي نتيجه كما لا يخفى قوله علة لا خرج علمت انه ليس علة له قوله ثم هذا  
ايضا الم علمت ان لها لازما لكن لازمه ليس بغيرها في البعض فيخرجه اي ذلك  
قوله مستلزما وبغيرها البعض الآخر لكن مستلزما ذلك البعض له ليس بالذات

فيخرجه اي ذلك البعض قوله بالذات فتقوله الشارح الذي يقطع بصدق  
لازمها الى اي فلا يشك حينئذ في استلزامها له فاستلزامها له يقتضي فظهر  
انها داخلة في قوله مستلزما واما خرجت بقوله بالذات فافهم ذلك بتدبر  
هذا والله ان تقول مراد الشارح بصدق الاستلزام هنا وفيما مر صدقه حيث  
استلزامه فافهم قوله سيأتي دفعه اي فيما كنبه على قوله الغفنيين في قوله  
فيه وهذا اندفع لان قال واخراج نحو قياس مساواة الم قوله يوجب ارتفاعه  
اي انعدامه قوله في عكس نقيض المقدمة صوابه عكس نقيض للمقدمة  
فان النقيض انما للمقدمة الثانية عكس نقيض لا عكس من فافهم وقوله  
وهي كل ما يوجب الم هذا ان عكسها عكس نقيض موافق فان عكسها عكس نقيض  
مخالف قلت في ليس شيء مما يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر غير جوهر او ليس شيء  
مما لا يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر جوهر فافهم قوله الاشكال الثلاثة اي  
من الاشكال الاربعة الآتية والمراد من الاشكال الثلاثة ما لا يشمل المثال  
الذكور كما هو زعم غير السنوسي والا فهو من الشكل الثاني عند السنوسي فلا ينضم  
النظير فافهم قوله فعلم الم وجه سقوطه ان نحو على ما صنعه عبارة عبارة  
على مقدمة اجنبية وليس فيه ضابط قياس المساواة كقولنا جرؤ الجوهر الم  
قوله او لا بشرط اي في النفي فالاشتراط على رأي غير السنوسي فان الاجنبية  
عند غيره هي المفهومة من المقدماتين وغير اللازمة التي حدودها موافقة لحدود  
الغياي وعلم الاشتراط على رأي السنوسي فان اللازمة التي حدودها غير موافقة  
لحدود الغياي ليست اجنبية عنده فتدبر قوله ورود الشكل الاول اي من الاشكال  
الاربعة الآتية وكذا ما بعده وقوله وهي ان لازم الم فاللازم في قوله  
العالم حادث وكل حادث لا بد له من محدث هو الحادث ولازمه الاحتياج  
لحدث ولزوم هذا الذي هو لازم الم لازم للعالم مفهومة من المقدماتين فافهم  
قوله لازمة لاحدي المقدمات لم يقل موافقة حدودها لحدودها ليجوز على  
عليه المذهبين فان السنوسي لا يشترط ذلك كما تقدم وللمذهب الثاني مقتضى



ذهنا قد يقال مما غير متحدين ذهنا فان المراد من الموضوع الذات ومن المحل الموضوع  
وهما متغايران ذهنا والجواب ان تغايرهما على هذا الوجه فلا تغاير فيهما متحدا  
كما قد برز ولم ولا العناية بعد هذه العناية بقيد وجود الغايات الشبهة  
انها متفرقة في الغيايل وقوله اي معناه يفيد خلاف ذلك وقال شيخنا هو  
مدللم للعناية وتكلمه بما برده ما تقدم فتنبه قوله من الهيولي الى الهيولي  
المادة والصوره جوهر آخر يقوم بالمادة به حدث الكثرة ولم كلما كان الاثنان  
فردا كان الاثنان عددا فيه انه ليس كل فرد عددا فلا يصح ذلك ويجاب  
بان المراد فردا غير الواحد قوله وهو منع كلية الشبهة الكبرى اي منع صدقها  
قوله كلما تحقق انسان ولا انسان اي في شيء واحد قوله يتحقق قد يكون المحل  
اي واذا اتضح ذلك ثبت الملازمة الجزئية بين انسان ولا انسان وهما  
متناقضان قوله كلما تحقق السواد والبيضا اي في محل واحد قوله يتحقق قد يكون  
المحل اي واذا اتضح ذلك ثبت الملازمة الجزئية بين السواد والبيضا وهما متناقضان  
قوله وسند المنع المحل اي وقولنا كلما تحقق انسان ولا انسان تحقق انسان  
من اوضاع مقدمه تحقق لا انسان وهو متناقض للنائي الذي هو تحقق انسان  
وقولنا كلما تحقق انسان ولا انسان تحقق لا انسان من اوضاع مقدمه تحقق  
انسان وهو متناقض للنائي الذي هو تحقق لا انسان وقس على ذلك قوله اما وهي  
جزئية فلا اذ لو سلم كذبها وهي جزئية لكان ذلك منافيا لتسلم صدق المقدمات  
كما لا يخفى بعد ما مر على قوله وسند المنع قوله وهذا بعينه المحل اي تشكيله في اثنان  
المتصلين من الاقتران اذا كان من الشكل الاول فاقدم قوله دفع المحل فيه انه  
لم يزل الاشكال باقيا فان المحل حاصل والذي يدفع الاشكال اعتبار الاول  
في المقدمات انه شيء ليحتمل الظاهر انه اما اوله باجم لان تركيب المقدمات  
يتضمن ترتيبها قوله اي على وجه متبوع اي تصالح به لانه اشاج عند استفاد  
المعتبرات فتدبر قوله كما علم من كلامه في قوله وبم حصلت المقدمات المحل  
قوله ما ذكره الشارح المحل فالمراد هنا باندرجه اندراج كل فرد من افراد

في مفهوم موضوع الكبرى قوله اشار به الى فيه ان المتغايرة انما حصلت  
بمحل قوله وانظر اصححها من فاسد بالوجه السابق كما لا يخفى على المثال قوله  
وعين المحل انظر ما فاتك هذا الاضراب قوله لا يتناسب قوله بالاستدلال عليها قال  
شيخنا بل هو متنا سباله والمقصود بالنسبة له الاستدلال بعلام المناطقه  
بان يقول هو على ناليف فتبج لانه من الشكل الغلائي وشروطه كما قالون هي كذا الا غير  
وهي موجودة فيه او على ناليف غير متبج لانه من الشكل الغلائي ومن شروطه كما قال  
كذا وهو مغفود فيه قوله ولان ادخاله في الاختبار المحل فيه نظرا فان اعتبار الصحيح  
من المقدمات في حال كونه متغيرا من الفاسد منها بحسب الصورة او المادة كذا  
اختبارها هل هي على ناليف متبج ام لا بالاستدلال عليها على فرضه والاشتمل  
اختبارها هل هي يقينية ام لا كما لا يخفى فلا يتم صنيعة فان قلت المراد بقوله  
ولان ادخاله اي مع جعل قوله بالاستدلال غير مرتبط به قلت هو مع ذلك  
داخل في اعتبار الصحيح من المقدمات حال كونه متبج كما لا يخفى على ذي فطنة فتدبر  
قوله رحمه الله تعالى وهذا بيان المحل اي على وجه الاحمال اذ محصله ان الوجه الخاص  
هو صحتها صورية ومادة فاقدم قوله متناقضاتها لا يتبج شيئا بل شتمل المحل قوله يعني  
قوله ورثب المقدمات اي على الوجه الخاص قوله بالنسبة الى غير اعتبار المقدمات  
المحل والنسبة الى غير اعتبارها هل هي على ناليف متبج ام لا بالاستدلال عليها بعلام  
المناطقه بناء على توجيه شيخنا المتقدم قوله لان المراد به المحل اي وان كان المراد  
به ثور شروط الاشاج سواء كانت متعلقة بالصورة او بالمادة ومن الشروط  
المتعلقة بالمادة الصدق والاستدلال لابل الوقوف عليه فتدبر قوله وقد علمت  
ما مر اي في قوله واقول كان على الشارح ان يوقع ما المحل فتدبر قوله اي بسبب المحل  
سر ذلك ان يثفن الصدق بالسبب المذكور وعدم تيقنه بالسبب المذكور  
الا نبيان بحسب المقدمات كما لا يخفى على ذي فطنة ولم وهو قوله من حيث المحل اذ لو  
قال من حيث صدقه وكذبه لوجب ان يقول في قوله بحسب المقدمات اي فان صدقت  
المقدمات صدق لازمها وان كذبت كذب لازمها او قال يثفن صدق المقدمات



صدق لازمها وان ثبت كذب لازمها فيكون معنى كلام المصنف هو ما نفاه  
في قوله فليس معنى كلام المصنف الخ فلما قال من حيث يتقن صدقه وعدم ثبته  
على المعنى المتقدم المحشي بيانه وجب ان يقول في قوله بحسب المقتضى اني ما قاله الذي  
خرج عليه قوله فليس معنى كلام المصنف الخ فافهم قوله ان لا يقال اي في بيان غير  
الغالب وقوله وقد يكون الخ نائب فاعل يقال كما هو ظاهر قوله ثلاث لانها قوله وهو  
فذلك ذوا اندراج قوله انك نوالا يريدون الخ بان لم يريدوا تفضيلا اصلا او  
يريدوا لكن لا على معنى من وقد ذكرهما المحشي بقوله وانما يريدون الخ قوله ماهية  
اي جنسا او فصلا له وقوله وكما في العالم الخ هذا المثال للأصغر انواع اذا نسب  
الي احدها العارض الذي فيه كان من العرض العام بخلاف المثال قبله قوله  
واقول هذا اي قوله افراد هذا البعض الخ ويجاب بان غرضه بذلك الاشارة الى  
ان العبارة بما حاتم عليه من افراد الاصغر لا يجمع افراده وليس غرضه ان الاصغر  
بعض الحيوان فافهم وقال شيخنا شيخنا الحيوان بعد تسويين صار خاصا ولذلك قال  
الشارح هذا البعض الخ فليس غرضه ان الاصغر هو بعض الحيوان ولا يريد قول  
المحشي وحسب الخ ولا يعني ما فيه الا ان يؤكد بما تقدم فندبر قوله وفيه الخ لما كان  
قول الشارح هذا في الاقتراني واما الخ في مقام حل قول المصنف وما من المقتضى  
صغري فيجب ان لا يجه في البري لا يعرف منه الا ان كلام المصنف عام وانه  
يجب الاندراج في الاستثنائي كما الاقتراني وكان الواقع خلاف ذلك لما ذكره المحشي  
فاد وفيه الخ فهذا الاشكال موجه على الشارح بلا شبهة وان قال شيخنا انه غير  
موجه لأن الشارح لم يدع الاحتياج فندبر قوله فلا اعتراض اي بأنه اذا  
كان شبه بالصواب فليس بصواب قوله في حصول النتيجة اي العلم بها ولم يقطف  
الهيئة الخ جري على ان هيئة المركب هي مجموع اجزائه لا امر تابع لذلك والما  
مع قوله فقط الهيئة الخ فقوله اي الصورة الحاصلة من ترتيبها الخ اي المركبة من  
ترتيبها الخ واما جعل من بيانه فيبعدها ان لم يمنعها اعادة من في المطلوب  
فندبر قوله ما لا يتوقف على ملاحظته الخ ليس المراد بملاحظته الاثبات به وتحصيله

في القياس وبعدها عدم الاثبات به وعدم تحصيله في القياس كما توفهم بل اللغات  
اليه وعدمه فتنبه قوله حصول النتيجة اي حصول العلم بها وقوله بل جلاء الخ اي  
بل المتوقف على ذلك هو جلاء الخ وقوله لكون المراد محولا الخ وذلك في المثال الاول وقوله  
او بالعكس وذلك في المثال الرابع وقوله فلا يظهر اشتراط ذلك الخ الاثري انه في كل فعل  
من الاشكال الاربعة على حالة من احواله هو الاربعة وعلى كل حال تحصل النتيجة فاذا كان  
حصول النتيجة لا يفارق حال من احواله فلا يتوقف على ملاحظة ما هو موجود منها  
هذا حاصل كلامه وفيه نظرا فان تخصيص كل حالة بشكل دليل على توقف الانتاج  
على تلك الحالة في ذلك الشكل واذا توقف الانتاج عليها لم يحصل العلم بالنتيجة  
بدون ملاحظتها ولو ضمتا على نحو ما مر عن شرف الدين التلمساني في الاندراج  
فتفطن قوله ان جواب الشرطية اي جواب ان الشرطية ولو قال ان جوابا ان الشرطية  
الخ لكان اخصر واحسن قوله المرتب على عدم ملاحظة الترتيب تحصيله هذا بناء  
على ما ذكره هو في الاعتراضات فافهم قوله عيان في ترتيب عدم نفس الخ اي الذي  
هو مقتضى قوله والامانغا وثبت الخ فكان عليه ان يقول والامانغا وثبت  
الاشكال الخ ولا يعني ان المراد بالامانغا وثبت عنده بحسب سرعة فهمه وبطئه فلا  
محل لهذا الاشكال فندبر قوله على اختلاف الهيئة صوابه على عدم اختلاف الهيئة  
كما قاله شيخنا قوله مع ان الوجه الخ اي لا يقتضاه ذلك مشاركة الافراد  
في العوم مع ان ذلك لا يصح كما لا يعني ولا يقال اعم بمعنى عامة الاثرانه مع لكن  
على المحشي انه ليس بلازم ان تكون البري اعم من مفهوم اصغر الصغري كما لا يعني  
فالوجه جعل من بمعنى باء النسبة وجعل اعم بمعنى عامة وتفسير افراد فافهم  
قوله فندبر الفصل الخ وبعد تفسير هذا لا تخفى العبارة فندبر قوله  
فافهم قوله اي في الصغري فقط وذلك في الرابع وقوله او فيها وذلك في المثال  
وقوله اي في الصغري فقط وذلك في الاول وقوله او فيها وذلك في الثاني فندبر قوله  
اي واعتبار طرفي المثلث اي موقع طرفي المثلث كما افاده فيما مره فلا خصيص  
محصله ان الاشكال اربعة فقط والافراد كثيرة لكل شكل ضرب فاذا اخبرت



مفصول الشك الاول وهو ضرب المؤلف من كليتين موجبتين مثلا وجعلت  
 شكل الاول يتحقق حيث يتحقق الضرب المذكور وحيث لا يتحقق فافهم قوله  
 لا يتعبدون بالاعتقاد اي لا يقولون عليها قوله رحمه الله تعالى ما يندرج الاصغر  
 الخ اي وحيث لم يثبت له الوسط ولم يجعل من لوازمه حتى يؤول بذلك الى  
 لزوم لازمه الذي هو الاكبر للاصغر فان انتاج الشكل الاول مبني على ان لا يتم  
 اللازم لازم كما تقدم وسياتي قريباً قوله رحمه الله تعالى فقد تصدق الخ انما صدق  
 في نحو ذلك لكون الاكبر ايضا مما لا يندرج فيه الاصغر قوله رحمه الله تعالى وقد  
 تكذب الخ انما لذبت في نحو ذلك لكون الاكبر مما يندرج فيه الاصغر قوله رحمه الله  
 تعالى غير ما ثبت له الاكبر اي من افراد الحد الوسط اي واذا كان غيره لا يثبت له  
 الاكبر قلذب النتيجة واذا لم يكن غير فعباس ذلك فذلك اضطربت قوله  
 اربعة وثلاثين حاصلة من ضرب الثمانية الصغيرة في الثمانية الكبيرة قوله  
 تقدم الخ عبارة الشارح في شرح قوله فهي اذا الى الثاني آية والمهمة في قوة  
 الجزئية والشخصية في حكم الكلية ولذا اجاز جعلها كبرى في الشكل الاول والثاني  
 وكتبنا المحشي هناك في بيان الوجه مانعه ولما كان الشبه بين الشخصية  
 والكلية ضعيفا عن الشبه بين المهمة والجزئية لرجوع معنى المهمة الى  
 معنى الجزئية عبر بالحكم فيما بين الشخصية والكلية دون القوة المعبر بها فيما  
 بين المهمة والجزئية لذا ظهر لي مما قيل انه نفى حضوره قيد به الخ محصلة  
 انه لما قال الى كلية لازمه هذا التقييد وقد علم ان عرضه الاستدلال بخلق  
 صوته فافهم قوله فليس زيد بجيوان الخ لذا انحط المؤلف وكان الاول ان  
 يقول مثلا فليس زيد بجري ويا في بعد بما يناسب وان كان يمكن تضمين كلامه بان  
 يقال قوله فليس زيد الخ اي على فرض صدقها فتدبر قوله رحمه الله تعالى ان الكلية  
 الخ اي اذا كانت موجبة فاذا كانت كل منهما سالبة انعكست بعكس النقيض  
 الى جزئية وعلى كل حال في الموافق لا تبدل للكيان وفي الخالف تبدل الكيف كما هو  
 معلوم قوله نساوي الاصغر الخ في تغيير التوافق هنا بالنسابة نظر اذ لو

لازم كون الاكبر اعم لم تضطرب النتيجة فتدبر قوله رحمه الله تعالى لأن المفهوم الخ  
 اي بواسطة نفي لازم الاصغر عن بعض افراد الاكبر قوله لم عكس النتيجة لا يعني انه  
 كان الواجب اسقاط هذا فان النتيجة بعد عكس الصغرى وجعلها كبرى يخرج بنفسها  
 معاودة قوله وهو باطل الضار عائد على نقيض الصغرى كما هو ظاهر وقوله فيكون  
 ما ادعي اليه اي الى ذلك النقيض اي الى انتاجه وقوله وهو حجة نقيض النتيجة انما  
 اتى بقوله صحة لأن نقيض النتيجة انما جعل مقدمة بغرض صحته فتدبر قوله  
 ان تقول اذا صدق الخ اي كما هو الواقع المعلوم كما لا يخفى فانه لو لم يكن صدق  
 المقدمتين معلوما مسلما لما احتج ببيان الانتاج اذ لا يحتاج اليه الا بعد تسليم  
 المقدمتين وبالجملة اذ لم سلم ما سمعت لزمك ان ما ذكره لا يثبت صدق المقدمتين  
 بآثبات صدق النتيجة ولا يخفى انه خلاف الواقع وانه يلزم على ذلك ان في كلامه  
 مصادر اذ قوله ولا يخلل الخ يتضمن دعوى صدق المقدمتين اذ هو متفق  
 على ذلك كما لا يخفى عليه من له فطنة هذا يعني ان قوله والا على معنى ان لم يصدق  
 ليس بعض الحيوان بانسان الخ فان كان على معنى ان لم تصدق النتيجة فانه  
 لا يثبت النتيجة كما هو الواقع لكن يرد ان قوله ولا يخلل الخ انما ينتم مع العلم  
 بصدق المقدمتين واذا سلمته ظهر لك انه لا حاجة لقوله اذ اصدق الخ  
 ولو قال وكيفيته ذلك في مثال الشارح ليقاس عليه غيره ان ياخذ نقيض  
 نتيجته وهو كل حيوان ناطق فيضم الخ لكان كلامه سالما مما علمت فتدبر  
 قوله عكس النتيجة علمت ما فيه ولم ان تقول الخ علمت مما مر ما يتعلق بذلك فتدبر  
 قوله وعلى تسليم اللزوم لهذا اسقاط قوله قبل ذلك مما مر قوله رحمه الله تعالى  
 فشرط انتاجه اي انتاج ما يشتمل عليه كما هو ظاهر وكذا اما بعد قوله رحمه الله تعالى  
 لو اجتمع فيه اي فيما اشتمل عليه وكذا اما بعد قوله كذلك اي يجب ظاهراً هو  
 وهو ان مقتضى الخ اي يجب ظاهراً انه شرط عدم جمع الحثيين واشتباؤ صوت  
 وهي ما اذا كانت الصغرى موجبة جزئية فظاهراً انه يجوز فيها جمع الحثيين ويجوز

والله اعلم بالصواب



وان قوله فيها ينبغي اي فيها قد يشين فهو نفعه وان كان يمكن ان المعنى  
 لانه ينبغي انما فتدبر قولك نظر الى لا ينبغي ان هذا النظر لا يسوي شيعة فانه  
 لا ينبغي ان يوجب الجري هنا على سن ما بعد نتيجة اصطلاحا حتى يتبين الحال وان  
 هذه الفروغ غير منجحة فتدبر قولك مقتضى كلام المصنف اي بظاهره كما علمت ولم تكن  
 النتيجة علمت ما فيه ولم يرد السائل الى سيد الشارح السائل والسابع والناشر وقوله  
 ثم علمت النتيجة علمت ما فيه ولم يرد السائل الى سيد الشارح السائل والسابع والناشر وقوله  
 او في علمها وسيأتي ذلك في شرح قوله وتبين النتيجة الاضطرورية لعدم جواز الرفع عموم  
 السلب وقوله ولأن الصغرى المحل لكونه مسورا بالسور الكلي فيه لأن السالبة الكلية محال  
 وسيأتي ذلك في شرح قوله وتبين النتيجة راما لكل ضربين فقولك كم كل لا أول فؤ  
 الشك الاول وهكذا اذ الصبرة بالمرف الاول من كل كلمة وقد تقدمت الامثلة فلا  
 اعاده ولم كل كنه فعل وفاعل قال شيخ شيخنا وقوله لذي اي بهذا الكنه المدح  
 فانه ليس كغيره بكل ممن يلزم به كماله ويدل لذلك ما بعد وقوله وقوله كمالا وقوله  
 كالشكل الاول اي شكل هذا المحبوب كالشكل الاول اي شكل آدم عليه السلام فانه اول  
 شكل انساني حسن شكله معلوم مشهور وقد يكون المراد به شكل يوسف عليه السلام واوليته  
 من حيث الافتنان به وقوله كم بدد المراد اي فلا غرابة فيما صنعه هذا البدل الذي  
 شكله كالشكل الاول بحبه الذي كان سالما من العشق حيث كواه بنار محبته ومحب  
 هو المتكلم وقوله كم كان كل بدد المراد اي فلا عليك ان تفضل الوداد ايها المحبوب بل ذلك  
 اسوة حسنة في ذلك البدور الحسان وان لم يكونوا مثلك في الحسن وقوله كم لا  
 بدد ليل اي فلا عليك ايها المحبوب ان تفعل ولا تنزهر ان تكون من ولا صاحب  
 المحاب عني وقوله سام اي سامني هذا البدد اي كلفني بجمع غصص محبته  
 ولا صبر على ما يحلم به ويأمر عليه ما يفعله لحيي اياه وهذا انبى مما ذكر  
 المحشي كما لا ينبغي وكذا المناسب ان يكون قوله سرته اي في قلبي وقوله فاكتملا  
 اي فلا تطيع الا ما حكم به وامر فلا محيص عن بجمع غصص محبته والصبر على  
 ما يريه قوله الكنه المنظم اي المذكور في قوله كم له لا في قوله كل كنه وقوله

او غيره الى وهو محبته فعلا هذا محبته غير مدوحه وعلى الاول هما واحد فتدبر  
 قوله اي تكون اي وانما جعلت للسببية لكون اول الترتيب في الشرف وهذا غير الترتيب  
 في الذكر كما لا ينبغي والترتيب في الشرف فيكون سبب الترتيب في الذكر فافهم قوله  
 والنظر في هذا القول ليس لانه متعلق بقوله انما فان كلامه يفيد خلافا ذلك  
 وما بعد قد لا يعمل فيما قبل بل جري على ان ما يتعلق بمحذوف خاص له عليه قرينة  
 من قبيل اللغو قوله رحمه الله تعالى وظرف ايضا المراد يعني انه ملاك في القول ما يفعل  
 فيه احدهما ويقدر للآخر مثله وعلى هذا يحمل كلام المحشي واما ما يظهر من كلامه من  
 الواو بمعنى او فينبع ان لم يمتنع قول الشارح ايضا فتدبر قوله وذلك في المضد  
 قوله المختار بالصغر قوله تحرزا لم لا ينبغي ان لا حاجة الى هذا الترخيص فذكر في  
 كليتين فتدبر وقال بعض الاخوان ان شيخ شيخنا شبه على ذلك قوله الا ان يكون كلامه  
 المراد مما يفيد كلامه من ان كون الصغرى كلية سالبة تنعكس كنهها يقتضي  
 كون النتيجة كلية سالبة محله في الضرب والمنطق علمه فتدبر قوله على التاخر اي ولو  
 عن الدعوى فقط وقوله فقط اي دون ان يتاخر عن الدليل وانما حمل التاخر  
 على ما ذكر كما قاله شيخ شيخنا ليشمل كلامه الدور والمصرح والمراد بالمناخر القول  
 اعم من ان يكون مقدمة واحدة وذلك فيما اذا كانت الثانية ضرورية او ملزمة  
 او اكثر وذلك فيما اذا لم تكن الثانية كذلك وفي الصوت الاول يلزم دور واحد وفي  
 الثانية يلزم اكثر من واحد وكلام المصنف شامل لذلك فتدبر قوله الاول  
 اي جنس القول الاول ليشمل ما اذا كانت احدي المقدمتين ضرورية او ملزمة  
 واولية مقدمة الثانية من حيث وقوعها في الدليل الاول ثم قد يكون اللازم  
 سلس واحد وقد يكون اكثر وكلام المصنف شامل لذلك فتدبر قوله والاكون  
 اي الحركة والكون والايين والحق قول الجواز اصطلاح الا لاهين كما قالوا فيه  
 انه لا يمكن ان يكون الاثر واحد بناء على ما يلزم اما اجتماع ما تثرين على اثر واحد  
 وهو محال واما تفصيل الحاصل وهو محال وبغيره الماثر حال تاثير الماثر اذا انفاذ  
 لغدته في ذلك حينئذ هو بوجه لغرض نقاذ قدرة الاخر والماثر مثله





فيكون عاجزا ولا يمكن ان يكون بتأثير احدهما للزوم عجزها بالوجه السابق فلف  
من التعدد عدم وجود شئ فافهم **قوله** على هيئة النحل الاول لو قال على هيئة النحل  
الا فتراني الملب الملب كان حسن فان كلامه يحتاج الى تكلف هنا وفي قوله بعد وكذا  
الحرف قد برهونه ولم يكلف الحرف ذكر مثال الاول تمهيدا للاعتراض وهذا ظاهر على اول  
الاحتمالين الا نبيهم في قوله واعتراض اذ لو جربنا على ان الاعتراض على قوله بل  
على النتيجة او ضدها بشقيه وان في كلام الشارح اكتفاء لو دونه كان عليه ان ياتي  
بمثال الثاني بل هو اولي بان ياتي به لان احتياج الاعتراض الى التوفيق بالنسبة الى  
ما حذف فيه كذا من احتياجه الى التوضيح بالنسبة الى ما ذكر فيه فتدبر قوله وقدره  
الحرف محصل كلامه ان المذكور هنا وقع في اللبس جوابا عن اعتراض آخر لا عن هذا  
الاعتراض ولفظ الاعتراض من الآخر هو ما ذكره وعدل عنه لما ذكره فما يوههم  
ظاهر قوله وقد اورد الحرف مراد كما يدل عليه بقية كلامه **قوله** لانهم لا  
يستعملونها الحرف لا يعني ان هذا لا يدفع عنهم الاعتراض لانهم بصدد بيان  
ما يستعمل في لغة العرب على كل حال يقع منهم استعماله على ما ساء كانت  
مما يقع من الحاجة الاستعمال باعتبارها اول **قوله** لانهم لا يعتبرون الحرف  
انهم لو انزموها في المركبة من شئ ونقيضه منشاء الطرف الايجابي لكانت لغات  
مطررة فافهم **قوله** اما ان يكون في البحر ولا يغرق فنقيض في البحر ليس في البحر  
ولا يغرق اعم منه ونقيض لا يغرق يغرق وفي البحر اعم منه ولعل المرادة  
بالبحر مطلق الماء فافهم **قوله** وتركب الحرف نظير مع ما تقدم **قوله** والاخر  
مشتبهي مقدمه الاولي هي نتيجة الافتراضي وقوله لو لم يتحقق الى قوله ينتج هو  
الا فتراني وهو مركب من شرطيين **قوله** يرجعان اي يرجع قياس الحرف الى قياس  
ويرجع الملب الى اثنين فالمراد **قوله** في مفصول النتائج الحرف يعلم ذلك من كلامه  
قريبا **قوله** اي فاعلم الحرف انما احتاج لذلك لاخذ بالظاهر من مجموع الضمائر في  
قوله ركنه الى القياس الذي على ما ذكره كان الظاهر الغاء في قوله واقلب ثم  
ان جعل الضمير في قوله به الى القياس المركب فهو احوال على مجهول وان جعله الى القياس

البيط فافهم ينص من مخالفة الظاهر التي فرمها والوجه ان الضمير في ركنه الى  
القياس البسيط وقوله ركب حينئذ على ظاهره فتدبر **قوله** وفيه ما قيل قال شيخ  
شيخنا اذ لا يجوز دخول العامل عليه وان اريد منه الحدس حول هذا اي حال كونه  
مثل هذا التركيب المذكور في قوله يلزم من تركيبها باخرى من كونه تركيب نتيجة محوطة  
مقدمة صغيرة مع مقدمة اخرى يلزم عنه نتيجة فافهم **قوله** اي في هذا التركيب  
الحرف الذي عمله على هذا وما ياتي له من الاعتراض بما مر عن ابن يعقوب انه لم يعمل  
قوله يقال على معنى انه قد يقال ولو عمله على ذلك لم يفعل على ان ما ياتي له سياقي  
دفعه فتنبيه **قوله** رحمه الله تعالى لا يعني الحرفا كانت في الاصل لطلب المحيى  
الحرفي قال لا يعني الحرفا هو ظاهر **قوله** المنع طلب المحيى الحرفي فلف اي ولا  
تأخذ بظاهر قوله لا يعني المحيى الحرفي ولا يعني لطلب فان ظاهره انه لا ينبغي شئ  
ما من هذين الامرين وقوله لا نأفلو الحرف لا يعني ان هذا لا ينافي الا بعد  
عمله على انه لا يد من معنى الاستمرار ومعنى الجبر جميعا وليس بواجب فتدبر  
**قوله** اما المراد المبني على منصل النتائج الذي هو خبر يكون فلا بد  
اسم يكون على خبر ذلك المبني **قوله** لا على القياس الحرفي فالقياس في كلامه  
لا يحمل الا الوجهين السابقين القياس الذي هو الموصوف المحذوف والقياس  
المذكور عليه بما فافهم **قوله** رحمه الله تعالى محذوف كلي اي في النظم كما هو  
ظاهر **قوله** رحمه الله تعالى فوجدت اثرها الحرف والفضايا التي تتعلق بهذا  
الاستغناء اعني هذا يترك فله الاصل وهذا يترك فله الاصل وقوله وان لم  
لا نلزم النتيجة اعني كل ميوال يترك فله الاصل في خارج من تعريف  
القياس بقوله مشتمل ما كما تقدم والفضايا التي تتعلق بالاشغاف والنام  
نلزم النتيجة لكن لبسنا النتيجة قولا آخر في خارج من التعريف بقوله  
قولا آخر كما تقدم فتدبر **قوله** رحمه الله تعالى كما اذا استغنيا الحرف لا يعني ذلك  
غير ممكن فلعل غرضه كما اذا استغنيا الحرف على فرض نافي ذلك **قوله** رحمه الله تعالى  
فيترك الحرف فنقول كما مر في المحيى البني كالحرف جامع الاكسار فهو حرام واياك



ان تتوهم ان المراد انه يتركيب على طريق القياس نعم سيأتي انه يرد الى القياس وعند ذلك  
لا يتركب المشبه به على حدته فثبته قوله الى صورة قياسين اياك ان تتوهم انه اتى  
بلفظ صورة ليبيد ان المراد اليه ليس من القياس الا بحسب الصورة فان ذلك بال  
كما علم عند تعريف القياس فثبته وربما يوقعك في الوهم المذكور قوله واخلل الخ  
ولا يخفى ان اخلل في القياس ليس قاصرا على ما يخرج به عن كونه قياسا فان الذي  
خلل فيه ولا يخرج به عن كونه قياسا كما تقدم قوله كل حيوان فرس وبغل الخ والواو  
او كما هو ظاهر من قبيل القياس المقسم قوله واخلل فيه من الصغري لان الصغري  
الذي فيها لا يسلم اذ ليس الحيوان دائرا بين الافراد التي ذكرت فهو خلل من جهة  
المادة ولا يخفى انه لا يخلل في الكبرى وان قاله شيخ شيوخنا نعم لو ازيل مثل  
الصغري وايقن الكبرى على حالها صارت فخللة كما لا يخفى فثبته واظن  
ان شيخ شيوخنا قال ما حاصله لو قال المحمدي في الرد الى القياس كل فرس وبغل  
وحمار وهكذا الى ان يلفظ الاكثر حيوان وكل حيوان يركب فله الاخلل كان  
الخلل في الصغري فقط انتهى ولا يخفى ان هذا لا ينتج الغرض ولا يخلل فيه بوجه  
فاقم قوله جعلي قصد به التقريل لخلل هو منوط لخر اعلم ما يليق فان الملائق اذا  
كان غير جازم ان يكون اعتبار حقيته وعدم اعتبارها سواء وكونه في الواقع  
حقا او غير حق سواء واذا كان جازما لم تعتبر حقيته ان لا يظهر الي انه قد  
يكون في الواقع حقا وقد يكون غير حق فهذه ستة وجبت بذلك الاعتبار  
الي اثنين فاذا أضفنا الي ثلاثة كانت خمسة فاقم قوله وجه الله تعالى ان تغيب  
اي تحصل فائق اي تكون كسبا في حصول فائق هي التصديق اي ادراك وقوع النسبة  
اولا ووقوعها او التأني في التخييل وقوله او تأثير في غيره ظاهر هنا ان التصديق  
من مقولة الفعل وهو قول الحق انه من الكيف ثم انه ليس المراد ما هو ظاهر البنية  
من انها تارة تغيب مجرد التخييل بدون تصديق اي ادراك النسبة بل المراد  
مجرد ان ما تغيبك ليس غير هذين والا فالنهييل المذكور تابع للتصديق  
فاقم قوله الامس المراد اغناؤه عن تقدير موصوف الوصول واقرنية المصطف

عليه حينئذ قوله الا ان يراد المراد الظاهر ان مقصود الشارح بعموم الاعتراف الاعتراف  
به على اي حالة اي سواء كان حقا ولا قوله غير حقة في الواقع اي مع عدم التباد  
كونها حقا او غير حق كما يصرح به قول الشارح والذي لا يعتبر الحقة لذلك  
لكن يعلم عليه ما يأتي عن الشارح في كبريه من ان اجل قد يكون مفده مانه يقينية  
في الواقع بل اولية وانه اعم من البرهان بحسب المادة نسبنا الى هذا بعض الاخوان  
مفظم الله تعالى اميرهم قوله والتم بنان دقيق قوله وانكثرت في الواقع المراد لا يخالف قوله  
سابقا والذي لا يعتبر فيه كونه حقا المراد ان خالف ما مرر المحمدي كما تقدم قوله وقد  
علمنا الحقة انه تقدم له وجه لا مانع منه تفصل به المقاييس فثبته قوله من سوف  
الذي في الغاموس وسوفا وهو الحاشية على القول الجرد اي صيغة التثنية مجردة  
عن معناه بل بمعنى آخر قوله ونحن الاول ويوم لا يقدر ان يكون قوله وهو طلب  
الخرنق من هذا انه لا تكليف بالحال اذ لم يرد به القول الجرد وهو تسليم الختم نعم  
هو جري على مذهب بعض السنية فلا يقال انه جري على غير مذهب اهل السنة  
وموافقة للمعزله وقوله ما فيه مشقة افا ذلك انه غير محال فتدبر قوله  
انت نام ورجلا في الملا يظهر انه استعارة تمثيلية فثبته حاله الحاصلة من كونه  
فرط في حق نفسه حيث لا يعي ما يقال له في ذلك المجلس الذي فيه من يخاف منه الظفر  
تقصير في شأن ما يجب عليه القيام به فيه من الفاء السمع واحضار القلب والحاشية  
من قوله عرض نفسه للضرر حيث لا يعي ما يقال له لعدم الفائه سمعه واحضار  
قلبه في ذلك المجلس الذي فيه من يخاف الظفر به حقا وفتح راي وسوء تدبير بحال  
من نام واخرج رجليه من رحله فجعلها في الملا اي الصرا وحسب فرط في حق نفسه  
بنومه في ذلك المكان الذي هو محل السباع على تلك الحالة تقصير في شأن ما يجب عليه  
من التحفظ فيه او حيث عرض نفسه للضرر بنومه فيه على تلك الحالة حقا وفتح  
راي وسوء تدبير ويحتمل غير ذلك حتى في اجراء التمثيلية فتدبر وراجع كتب  
الامثال فانه يظن منها قوله لان القياس صورة البرهان صوابه لان فاليف  
القياس صورة البرهان فتدبر قوله لا للاحتراز ان كل قياس مؤلف قوله



فكان عليه الخرفه انه يصح ما صنعه يجعل كونه كجاب به السؤال علة للعلم بافادته الدية  
وهذه الافادة معلولة بذلك الكون ذهنا فيرتب العلم بها عليه كالا يخفى قوله  
اذ يجاب به السؤال يلزم كان كذا فلو لم كان زيدا محمدا وانظر ما وجه كون  
ذلك يجاب بنظام القياس كما هو ظاهر كلامه ويمكن ان يقال صورة السؤال لم  
لم يخرج زيدا مثلا فيجاب بنظام القياس فيفيد سبب عدم الخروج وان علة  
ذلك السبب هو النعفن المعطوف للسائل لكن فيه بعد ادعائه لا تكون العلة  
مسئولا عنها والمنباد وان لسؤال عنها فالوجه ان يقال صورة السؤال لم  
كان زيدا محمدا مثلا في مقام افتاد كونه محمدا فافهم قوله لا لا يخفى على من تأمل  
اذ لا يخفى ان القياس لا يثبت العلم في الخارج غاية الاسرار المدلولة علة في العلم  
بثبوت فيه ومتقضي ما قاله الشارح انه علة في العلم بثبوت في الذهن فحصله انه  
علة في علم عامه وهو فاسد قوله التي هي المقترقة فالسؤال عنها وجوابه هما  
المعتبران وهذا انما يجاب به السؤال يلزم ان زيدا متفعلا للاختلاط  
مثلا فلا يرد على قوله في الكبير اذ يجاب به السؤال يلزم ان هذا ايضا يجاب  
به السؤال يلزم وللمبحث في كون هذا انما يجاب به السؤال عن علة العلم بالعلم  
بحال والوجه اعتبار ان حكمة التسمية لا تقتضي التسمية على انه يمنع منها  
غرض التمييزين القسمين فافهم قوله دفع بهذا الخ ولو لا ذلك وعدم التميز  
بظاهر هذه العبارة لما صح قوله في ما ماري من مغلما يقينيه لانتاج اليقين  
اعم من ان تكون ضرورة او ممكنية فافهم قوله لان تغييره الخاري مع كونها  
على البدلية ليست تبعيضية فافهم قوله فكان الاولى الخرفه انه لو لم يغير  
له للزم احدا من كل منهما لا يصح وذلك لان عدم التعرض له اما اخذ  
الاول بعومه والحكم عليه بأنه الاولى فيلزم مخالفة الاصطلاح لان  
الاولية ليست هي الاول بعومه واما ان يقسم الاول كما صنع لكن يستفاد عن  
الشق الثاني من قسميه فلا يقول وان توقف الخ فيلزم عدم الحصر في السنة  
الذي تريد الغار منه اذ لم يقد هذا الصنيع الا عدم ذكر ما ينبغي من

مما هو موجود له عندهم ثم خاص وهذا غير محصل للحصر في السنة كما لا يخفى فما  
صنعه الشارح منحيات وغرضه به الاشارة للاعتراض على المصنف  
نعم يجوز ان المصنف قد تجاوز في الاوليات فارد منها ما ليس باستعانة  
من الحس بعومه ثم بعد كتابتي رايت الشارح قد تعرض لذلك في شرح  
قوله قللك جملة اليقينيات فانظر قوله او بالقلب ليس الغرض به العلم بالهتوري  
المتعلق بل جوهر مجرد كما النفس قوله المعروضة صفة للمادة قوله الا  
اي القوي العاقلة كما ينبغي كون ذلك تعليلا لتفصيل مدركه بالهتوري  
مجردا وان قال شيخنا خلافا ذلك فتدبر قوله ولا يقوم بها الا مجرد  
ولو ادركت الجزئيات غير المجردة عن عواض المادة من الصور والصور  
وتحو ذلك لغايت صور تلك الجزئيات بها وهي غير مجردة عن العوارض  
المدلولة فافهم ذلك قوله عن حس اي حس قوله رحمه الله تعالى  
قول المحققين اي في تعريف الحس قوله اما الجهل البسيط الخرفه نظر فان  
الكلام ليس في حال النظر كما يشهد به قول الشارح فلا يمكن تحذف العلم  
او الظن بالنتيجة عن العلم والظن بالمقدمين عند عدم اضداد الخ اذا  
المراد عدمها عند تمام النظر لا مع النظر والا لا اقتضي ان الاضداد  
قد توجد حين النظر فيحصل العلم والظن بالمقدمين ولا يحصل العلم  
بالنتيجة ولا يفعل انه في حال النظر فيكون ميتا فضلا عن ان يفعل علمه  
في تلك الحالة بالمقدمين ويتخلف العلم بالنتيجة فان اراد المحقق بقوله  
ان الجهل البسيط جامع النظرة ان يكون غفيه فهو باطل كما لا يخفى قد عوي  
الشرطية اشد بطلانا قوله القدرة الحادثة اي ذوالقدرة الحادثة بها  
قوله والا كان الخ لان الوجوب هنا عندهم كما قال الشارح معناه التمسك  
والله اعلم هذا آخر ما وجدته بخطه بها مشن نسخة رحمه الله تعالى وكان  
الغرض من تخريجه يوم الاحد المبارك الرابع عشر من شهر ربيعان المبارك في سنة  
الف وثلثمائة وشه بفهم الفقير الي عيني جنابه جل شأنه احمد بن حنبل



الطلاوي بلما الشافعي مذهبها وكان الفراغ من كتابة هذه النسخة  
 المباركه يوم الثلاثاء السادس عشر من شهر شوال المكرم ١٢٤١ الف وثلثمائة  
 واربعم وثللاثين من هجرة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم سيد المرسلين علي يد كاتبها  
 الفقير الي ربه المنعم الي محمد الهادي الزياوي بلدا الشافعي مذهبها حنم الله له  
 ولمن كتبت له حفرة الشيخ الفاضل محمود حامد عميره من محنة زياد المذلول  
 خادم العلم بالازهر نجاة السعادة ورزقها وجميع المسلمين الحية الحية  
 وزياده يحاه سيدنا محمد وآله

املى  
 املى  
 املى  
 تم